الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

التعليل بالانقطاع عند الإمام علي بن المديني من خلال كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)

–دراسة تأصيلية تطبيقية–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية
تخصص: الحديث وعلومه.

الطالبة:
كريمـــة عشيـــري

المشرف:
د/عبد المجيـــــد مباركيـــة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ خريف زتـــــون	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	رئيسا
د/ عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	مشرفا ومقررا
د/ نور الدين تـــومي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017م/2018م – 1438هـ/1439هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الظل الوارف، والعطاء الدافق الذي لا ينضب

والدتي العزيزة

إلى نبع التضحية، والبذل المدرار الذي لا يجف

والدي العزيز

أهديكما ثمرة غَرْسِكُما

وفاءً وبراً وتكفيراً عن تقصيري

شكر وعرفان

انطلاقاً من قوله تعالى: {وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ}، [لقمان: 12].

فكل الثناء والحمد للمتفضل بالجلال والإنعام، صاحب الكرم والجود والإحسان، مولاي الذي رباني بنعمه، لا حدّ لفضله وامتنانه، عطاؤه أفضل عطاء وأهناه، وحمده يوجب الحمد، فله جزيل الثناء.

وأُثَني بأعظم نعمة تستحق الشكر، أنعم الله بها عليّ بعد نعمة الإسلام، نشأتي بين أبوين حنونين، أرضعاني حب العلم، وإجلال أهله، وشجعاني على التنوع في طلبه، وأغدقا عليّ الدعوات الصادقة، وذللا ما يواجهني من الصعاب في سبيل تحصيله.
فجزاهما الله عني خير ما جزى بنتا عن والديها، وجعل لي مما سمياني به في حقهما أكبر الحظ والنصيب، وثقّل بكل حرف تعلمته ميزانيهما، وفرج همهما، ونفس كربهما، وأجزل أجرهما، ونولهما خير الدنيا والآخرة.

وشكر خاص لأول من غرس فيَّ بذرة حب فن "العلل" شيخي الدكتور: أكرم بلعمري في مقياس العلل، شكر الله له، وجزاه عني خيراً. ثم عززها شيخي الدكتور: نور الدين تومي في مقياس التخريج ودراسة الأسانيد، شكر الله له، وجزاه عني خير، حتى أتى اليوم المنشود، ليكسر بفضل الله شيخي، والمشرف على رسالتي الدكتور: عبد المجيد مباركية، حاجز الخوف بيني وبين هذا الفن العظيم الجليل المهاب، في مقياس مناهج النقد عند المحدثين، فتلك الدروس النواة التي أثمرت هذه الرسالة، فلشيخي الكريم أبلغ الثناء، وأصدق الدعاء، كان لرسالتي الأب الموجَّه، والشيخ المسدَّد، والعالم المرشد، أولاها حسن المتابعة، ودقة الإشراف، وسرعة التجاوب في كل وقت وحين، مقرونا بسعة الصدر، ودماثة الخلق، حتى خرجت بهذه الحلة، أكثر الله في الأمة من أمثاله، وثقَّل بما بذله ميزانه، وبارك في عمره، وأهله، وولده، ورزقه، وعلمه، وعمله، وجزاه خير الجزاء وأوفره.

ثم أتوجه بالشكر لجامعتنا المباركة ممثله بمشايخها الكرام وجميع العاملين فيها.

كما أتوجه بالشكر لفضيلة الدكتور: نضال إبراهيم ثلجي -حفظه الله تعالى-، الذي تكرم بإرسال رسالته لي الموسومة بـ: (منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الحديث)، ولم يألُ جهداً في إرشادي وإبداء الملحوظات، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أنني أشكر فضيلة الأستاذين الكريمين، على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي، وما سيبديانه من ملحوظات، ستؤخذ بعين الاعتبار إن شاء الله تعالى.

كما أشكر شكراً وافراً أهل بيتي على ما تحملوه من انشغالي عنهم طيلة زمن البحث.

وأختم بشكر كل من دعمني بتشجيع، أو دعاء، من أهلي، وصحبي، وشيوخي، لهم مني عاطر الثناء، مقرونا بصالح الدعاء.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.
وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ملخـــص

يتناول هذا البحث دراسة منهجية الإمام علي بن المديني في التعليل بالانقطاع، وذلك من خلال تتبع الباحثة لعباراته وأقواله في كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)، ودراستها وذلك للوقوف على منهجه في التعليل بظاهرة انقطاع السند.

وقد بيَّنت الدراسة أن مفهوم العلة عند الإمام ابن المديني شامل للعلل الظاهرة والخفية على حدٍ سواء، كما أبرزت الوسائل التي استخدمها عند كشفه للعلة، وأظهرت أن منهج ابن المديني في التعليل ليس له قاعدة مطردة، ولكنه يُعلل الأحاديث بحسب القرائن التي استخدمها، كما أنه ركز على شرط اتصال السند في كتابه، وسماع الرواة من بعضهم البعض، أو عدمه، لما له من أهمية في نظره، كما كشفت عن طريقته في تعليل السند، فكان لا يكتفي لإثبات الاتصال بين الرواة في الإسناد المعنعن بحصول السماع وحسب، بل كان يأخذ باللقاء والرؤية وغيرهما إذا توفرت القرائن القوية الدالة على ترجيح الاتصال فيها، والإمام علي بن المديني إمام له باع طويل في مجال تعليل الأحاديث، وهذا ما شهد له به أهل الفن والصنعة.

Abstract

This research deals with the methodological study of Imam Ali ibn al-Madaini in explaining the disconnection, by following the researcher to his expressions and his sayings in his book (Alal Hadith and knowledge of men and history) and study it in order to stand on his method in explaining the phenomenon of breakage of the bond.

The study has shown that the concept of the bug in Imam Ibn al-Madinah is comprehensive for both apparent and hidden causes. He also highlighted the methods used in uncovering the problem. He showed that Ibn al-Madinah's approach to reasoning has no consistent basis. He explains the hadiths according to the clues he used. On the condition of the connection of the bond in his book - the subject of study and research - and to hear the narrators of each other, or not, because of the importance in his view, as revealed his way to explain the bond, was not enough to prove the connection between narrators in the attribution Almnn hearing only, Balkan takes the meeting and vision and others if there is strong evidence E on the weight of communication in them. Imam Ali ibn al-Madaini is an imam who has a long tradition in the field of explanation of monotheism, and this is what has been witnessed by the people of art and workmanship.

قائمة الرموز المستخدمة في البحث

الرمز	الاسم
ج	جزء
ص	صفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
ت	تحقيق
د. ط	دون طبعة
د. س. ن	دون سنة النشر
اهـ	انتهى كلامه

مقدمـــة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وصفيّه وخليله، أدى الرسالة وبلَّغ الأمانة ونصح الأمة وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، اللهم صلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

لقد منّ الله سبحانه وتعالى علينا بأن جعلنا خير أمة أُخرجت للناس، وأرسل إلينا أفضل رسول، وأنزل علينا أفضل كتاب، ولم يمُت رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد بلَّغ الرسالة بلاغًا تامًا كاملاً على خير وجه، وقد حفظ الله تعالى للمسلمين دينَهم وسُنَّةَ نبيهم؛ فأما القرآن فإنَّ الله تعالى تَولّى حِفظه بنفسه ولم يَكِلْ ذلك إلى أحد من خلقه، فقال سبحانه: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر: 09]، فظهر مِصداق ذلك مع طول العهد، وتوالي الأيام، وتعاقب الشهور والسنين، واتساع رُقعة الإسلام.

وأما السُنَّة فإنَّ الله تعالى هيأ لها رجالاً أفذاذاً، أفنوا أعمارهم، وفارقوا أوطانهم، وأنفقوا أموالهم في جمع السنة ونقد رواتها، وأسانيدها؛ لتمييز صحيحها من سقيمها.

وقد كان من ثمار هذه الجهود المبذولة أن نشأ الإسناد الذي عليه مدار معرفة الحديث الصحيح من سقيمه، حتى قال الإمام عبد الله بن المبارك –رحمه الله–: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، فإنه لا يكفي لقبول الحديث أن يكون له إسناد فحسب، بل لابد أن يكون هذا الإسناد متصلاً، لأن الإسناد إذا لم يكن متصلا لا يُقبل، ولأجل ذلك بذل أئمة الحديث جهداً كبيراً في البحث عن الاتصال والانقطاع في الأسانيد، فدرسوا كل راوٍ تقريباً، ودرسوا مروياته عن شيوخه، فقالوا مثلا: فلان روايته عن فلان متصلة، وفلان سمع من فلان وفلان، وفلان رأى فلان ولم يسمع منه، وفلان روايته عن فلان منقطعة، أو مرسلة، وهكذا.

ونظروا أيضاً في مراسيل المشهورين بذلك من الرواة، وحكموا عليها، ووازنوا بينها، وضعفوا كثيراً من الأحاديث بالإرسال، والتدليس وغيره، لانقطاع أسانيدها.

ومن هنا كان الانقطاع في الحديث عِلة يترك بها، ويتوقف عن الاحتجاج به بسببها، لما فيه من إبهام المروي عنه، والاحتجاج المبني على الخطر، والاشتغال بهذا النوع من العلوم ألا وهو علم علل الحديث، يورد الباحث دقةً في النظر، وعمقاً في البحث، ودرايةً في العلل القادحة، وروية في الحكم على الرجال، والأحاديث.

وإدراكاً لأهمية الصناعة الحديثية، وضرورة تنمية ملكة علم النقد والعلل للمتخصص في هذا العلم الشريف، إضافة إلى ما وجدته في نفسي من ميل نحو هذا النوع من الدراسة، رأيتُ أن تكون رسالتي –في مرحلة الماستر– في العلل، فوقع اختياري على موضوع:

"التعليل بالانقطاع عند الإمام علي بن المديني من خلال كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)" –دراسة تأصيلية تطبيقية–.

أسأل الله –سبحانه وتعالى– أن يلهمني رُشدي، ويعصمني من شرِّ تحريف الكَلِم، أو الوقوع في الوهم، {وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} [هود: 88].

إشكالية البحث، وهدفه:

يمكن إدراك إشكالية البحث إذا علمنا أنَّ الانقطاع في السند، مهما كان نوعه مردود عند جمهور المحدثين، وكان من أوائل الذين أعلوا الأحاديث بانقطاع أسانيدها؛ الإمام الحافظ المبرز علي بن المديني –رحمه الله تعالى–، حيث تظهر عبقريته في هذا العلم من خلال أقواله وتعليلاته الموجودة في مصنفاته، والمبثوثة في بطون كتب المحدثين وجهابذة الفن، مما جعلهم يثنون على براعته وإمامته في هذه الصنعة؛ حتى قدمه الإمام أحمد –رحمه الله– في هذا الفن على نفسه فقال: "أعلمنا بالعلل علي بن المديني". وقال عنه تلميذه الإمام البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"، ومنه جاءت فكرة دراسة ظاهرة التعليل بالانقطاع من خلال تتبع أقواله في كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)، ودراسة هذه

الأقوال دراسة فاحصة متأنية، ومقارنتها بأقوال غيره من أئمة هذا الشأن تعريفاً بمنهجه في التعليل، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يعتبر الانقطاع في الأسانيد عند الإمام بن المديني علة؟ إذا علمنا هذه المعطيات يمكن لنا أن نتساءل عن معالم منهج ابن المديني في التعليل بالانقطاع؟ وعن الوسائل التي اعتمدها في كشفه عن العلة؟ وما هي صور التعليل بالانقطاع عنده؟ وما قيمة آرائه العلمية؟

وعدة إشكالات وتساؤلات أخرى سأحاول الإجابة عنها خلال دراستي هذه بإذن الله وتوفيقه.

ومن خلال هذه الإشكاليات أردت أن أظهر منهج ابن المديني—رحمه الله- في التعليل اعتماداً على الوسائل والقرائن التي استخدمها، فهو بهذا منهج متكامل ودقيق، لكونه قائماً على معرفته لملابسات الروايات، وأحوال رواتها، ومعاينة أصولهم فيها.

ومن أهداف هذا البحث:

- بيان العلل الخفية في الروايات المعلة بالانقطاع.
- تحرير قواعد المحدثين التي ساروا عليها لمعرفة مقبول الانقطاع في السند من مردوده، واستخلاص الضوابط التي استندوا إليها في ردِّ الانقطاع في السند أو قبوله.
- بيان مكانة كتاب (علل ابن المديني) بين كتب الحديث والعلل.
- بيان مكانة الإمام علي بن المديني واتساع علمه وعبقريته الحديثية.
- إبراز سبق المسلمين قبل غيرهم من الأمم في الاهتمام بالسند، وذلك بنقد الإسناد وتعليله لتمييز الصحيح من السقيم في الحديث.
- تقديم مادة علمية مجموعة في مرجع واحد، ليسهل على الباحثين الرجوع إليها والاستشهاد بها.

عنوان البحث:

نظراً لدقة هذا الفن، وتشعب أوديته، وبعد غوره، مع بضاعتي المزجاة فيه، وتجارتي الكاسدة، حاولت أن أتشبه بمن سبقني بدخوله وخوض غماره، بتوسع أكثر مما كان في مرحلة الدراسة الأكاديمية، رغم التثبيط الذي سمعته بأن مضمار هذا العلم خاص بالرجال، ولا مجال للنساء فيه، والتخويف الذي بلغني حول صعوبة توسعي فيه في مرحلة الماستر.

فلما اقترح شيخي ومشرفي الدكتور: عبد المجيد مباركية –سدده الله–، موضوع رسالتي الموسوم بـ: (التعليل بالانقطاع عند الإمام علي بن المديني من خلال كتابه علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ).

وجدتها فرصة سانحة للتتلمذ على عالم من أشهر علماء العلل، ولأقوي حصيلتي في هذا الفن، ذالكم هو الحافظ الإمام علي بن المديني، فقد نعته الإمام الذهبي فقال: "حافظ العصر، وقدوة أرباب هذا الشأن".

حدود البحث:

كانت الدراسة من كتاب (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ) للإمام ابن المديني، اعتماداً على النسخة التي قام بتحقيقها الدكتور: مازن بن محمد السرساوي، وتنحصر الدراسة في الروايات التي أعلَّها ابن المديني بالانقطاع، والتي استغرقت أكبر مساحة من الكتاب.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع، هي:

– رغبتي في دراسة علل الأحاديث وفق منهج علمي سليم، حيث إن دراسة علمية تخصصية، ونقدها، والحكم عليها، وبيان وجه الصواب فيها وفق منهج أئمة هذا الشأن؛ يُعَد تفعيلاً وتطبيقاً للعلوم النظرية الحديثية، مما يزيد من مهارات الطالب الحديثية، ويقوي ملكة فهمه لمسائله الصعبة، كزيادة الثقة، والاضطراب، والتدليس، وغيرها.

– القيمة العلمية لهذا الكتاب، فهو أول المصنفات في هذا الفن ولمكانة صاحبه علي بن المديني (ت: 234هـ).

– ومما دعاني أيضا إلى دراسة هذا الموضوع، أنه ذو قيمة علمية واضحة، وهو دراسة أحد الشروط الأساسية لقبول الحديث، كما ذكرتُ آنفًا اتصال السند وانقطاعه، وأيضًا ما يحمله من مادة علمية غزيرة، وذلك لاختلاف العلماء الشديد في مسائل التعليل والترجيح.

– حباً ورغبة واندفاعاً إلى خدمة السُنَّة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

– إضافة شيء جديد إلى المكتبة الإسلامية، ومواصلة ما بدأه غيري من جهد في هذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

ولأهمية هذا الموضوع فقد تناوله بعض الباحثين ممن سبقوني بالدراسة كموضوع مستقل أو مع غيره من أنواع الحديث الأخرى، ومنها:

1. **كتاب علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ لابن المديني:** وأصل هذا الكتاب هو رسالة ماجستير للمحقق مازن بن محمد السرساوي، نوقشت في كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، بمصر، عام 2004 م، وقد استفدت من هذه الرسالة كثيرا خاصة في التعريف بالكتاب ومنهج ابن المديني فيه، وفي الجانب التطبيقي.

2. **كتاب الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال:** وهي رسالة ماجستير للطالب إكرام الله إمداد الحق، نوقشت في كلية الدعوة و أصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام 1408هـ، هذا وقد استفدت من هذه الرسالة خاصة في المبحث التمهيدي.

3. **كتاب منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الحديث:** وهي أطروحة دكتوراه للدكتور نضال إبراهيم ذيب ثلجي، نوقشت بكلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية عام 2011م، وتميزت هذه الرسالة بأنها أول رسالة تناولت منهج التعليل عند أحد أبرز جهابذة أئمة العلل وهو الإمام ابن المديني –رحمه الله–، وقد استفدت منها كثيرا في الجانب النظري.

4. **كتاب أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء:** وهو رسالة ماجستير للطالب ماهر ياسين فحل المولى، نوقشت بجامعة صدام الإسلامية بقسم الفقه وأصوله سنة 1999م، والرسالة

تناولت دراسة العلل التي أعلت بها الأحاديث عند المحدثين، وتتبع الباحث كل علة بحد ذاتها من حيث أقوال العلماء فيها، مع حصر ما يشبه ذلك عند الفقهاء، واستفدت من هذه الرسالة أثناء الدراسة النظرية في تعريف المصطلحات الحديثية.

5. كتاب الاتصال والانقطاع: وهو القسم الثاني من سلسلة (نقد المرويات)، للدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاَّحم، يتعلق هذا القسم بمباحث اتصال الإسناد وانقطاعه، حيث تناول فيه الباحث التحقق من شرط الاتصال في ثلاثة فصول هامة؛ ثم أردفها بفصل رابع تناول فيه قضايا متفرقة تتعلق بالاتصال والانقطاع.

ولكن تختلف دراستي عمّن سبقوني في البحث في مجال التعليل، وهو أنهم تناولوه بشكل عام وما يعنيه ذلك العلم بأنواعه المختلفة سواء في السند أو المتن، ثم مدى تأثير ذلك على كتب العمل المختلفة، أما موضوع بحثي فهو يتناول أحد طرفي هذا العلم، وهو إعلال السند بظاهرة الانقطاع.

مصادر البحث:

اعتمدت على مجموعة متنوعة من المصادر التي تخدم دراستي، ففي بحوث الترجمة للمؤلف اعتمدت على كتب التراجم والرجال وكتب التواريخ، كما استعنت بكتب المصطلح والعلل في الفصل النظري وما اشتمله من تعريفات ومفاهيم حول العلة وما يتعلق بها من موضوع الدراسة، والحيز الأكبر كان لكتب السؤالات والعلل في نقل أقوال ابن المديني، وكذلك نقل أقوال أئمة هذا الفن وعرضها بأحكام ابن المديني، واعتمدت على علل الحديث لابن المديني في كافة مراحل البحث، من التمهيد والعمل النظري، وصولا للعمل التطبيقي.

صعوبات البحث:

خلال دراستي لهذا الموضوع واجهتني عدة صعوبات، من أبرزها:

– المادة العلمية من مصنفات المحدثين متوفرة مما جعلني أمام خيارات صعبة، فماذا أخذ وماذا أدع، وأنا أمام روض أنف مليء الأزهار والرياحين، بيد أن مقتضيات البحث العلمي تتطلب

الإيجاز، والإيجاز ليس عملاً سهلاً، بيد أنه ليس ثمة صعوبة في هذا العمل أكبر من حصر المادة العلمية.

- وقفت على نصوص؛ لا يفهمها إلا أصحاب الصناعة الحديثية، وربما استغلق عليَّ فهم النص في بعض المواطن، فلم استطع التغلب عليه إلا بعد أن ينضم إلا هذا النص نصوصا أخرى.

- ضيق الفترة الزمنية لهذا البحث، مما جعلني أقتصر على جوانب معينة أثناء الدراسة.

هذه الصعوبات وغيرها قد كفاني الله ﷻ همها وذللها لي، وذلك لأن هذا البحث خدمة للسنة الشريفة المطهرة.

منهج البحث وطبيعة عملي فيه:

مبنى هذا البحث قائم على شقين كما هو واضح من عنوانه، هما: الدراسة التأصيلية، والدراسة التطبيقية.

فالدراسة التأصيلية: هي الدراسة النظرية من خلال أقوال العلماء وتقعيداتهم، واعتمادها في الغالب على كتب المصطلح، وما فيها من تحريرات ومسائل.

والمنهج المتبع في هذا الجانب أولا الاستقراء؛ بجمع المادة العلمية عن الإمام ابن المديني وكتابه (علل الحديث)، من كتب الحديث والتراجم ونحوها، والاستفادة منها في فهم طريقة ابن المديني في الإعلال، ومن ثَمَّ تفريغ الصالح منها في أبواب الدراسة النظرية.

ثم يأتي المنهج التحليلي؛ لفحص المادة العلمية، والتأكد من صحتها ودقتها، وحسن الربط بينها، لرصد النتائج المستخلصة، ومن ثم الترجيح.

أما الدراسة التطبيقية: فقوامها الاستدلال، وذلك بذكر الأمثلة المناسبة من كتاب العلل – موضوع دراستي–، وتتبع الأمثلة من كتب السنن والعلل والسؤالات والتخريج وغيرها. لبرهنة على صحة ما توصلت إليه، وللاطمئنان على اتفاق التطبيق العملي مع التقعيد النظري.

أما المنهجية التي سرت عليها فهي تتلخص في الآتي:

1- بيَّنتُ المفهوم اللغوي للمصطلحات التي تمت دراستها، ثم عرضت تعريفات المحدثين لهذه المصطلحات.

2- الحرص على الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى قائليها من كتبهم، إلا إذا لم أتمكن من الحصول على مصدر القائل، فأنقل حينئذ بواسطة غيره.

3- لم ألتزم في بحثي أن تكون الأبحاث متوازنة في عدد مطالبها، أو صفحاتها، وهذه هي طبيعة العلوم الشرعية، خلافاً لغيرها، فإن موضوع الفصل، أو المبحث، أو المطلب، قد يقتضي من التفصيل والتوسع ما لا يقتضيه موضوع الفصل، أو المبحث الآخر. لهذا فإن القول بلزوم التوازن بين الفصول من حيث عدد مباحثها، ومطالبها، وصفحاتها، يلزم منه مباشرة التطويل الممل، أو الاختصار المخِل، وهذا ينافي أهداف البحث العلمي، بل يحيد بالطالب إلى الاشتغال بما لا فائدة منه، وترك ما هو مهم ومفيد.

4- بالنسبة إلى الأعلام الذين مرَّ ذكرهم في متن الرسالة: فإنني لم ألتزم ترجمة جميع الأعلام الواردين في الرسالة، لأن ذلك كالمتعذر، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات البحث عن عَلَم من الأعلام على الأقل، بل اكتفي بترجمة الذين يُحتاج إلى معرفتهم، أما المشاهير والمعروفون فلم أترجم لأحد منهم، لعدم الحاجة إلى ذلك.

5- قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها، وأرقامها في الهامش.

6- قمت بتخريج الأحاديث النبوية من الكتب الستة المشهورة، وإذا لم يكن الحديث فيها، فأخرجه من غيرها إن اقتضى الأمر.

7- ذكرت معاني بعض المفردات والمصطلحات التي قد تخفى أو تكون من قبيل الغريب معتمدةً على الكتب المختصة في ذلك.

8- قمت بتعريف بعض البلدان التي ذكرت في الرسالة.

9- وأما التوثيق؛ انتهجت في توثيق المعلومات بذكر المصدر واسم مؤلفه والجزء والصفحة فقط، وأما باقي تفاصيل معلومات الكتاب؛ فقد ذكرتها في قائمة المصادر والمراجع.

وجملة عملي في هذا البحث إنما هي تقييدات ليس لي فيها من عمل سوى: الجمع، ثم الترتيب، تم التلخيص، ثم الترجيح، ثم التطبيق العملي بالأمثلة المناسبة، أما أن يكون تأليفاً

على نفس طريقة المتقدمين بالإبداع والاستدراك...، فهذا لطرازٍ شغر منهم الزمان، وطوى بساطه عنا منذ أزمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم، وما الأمر فينا إلا كما قال أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) –رحمه الله–: "...ومَا نحنُ فيمَنْ مَضَى إلَّا كَبَقلٍ فِي أصُولِ نخلٍ طِوالٍ".

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، ومبحث تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

فأما المقدمة: فتحدثت فيها عن أهمية البحث، وأهدافه، ومجال البحث وحدوده، وسبب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث، والمنهج المتبع في الدراسة، والمنهجية التي سرت عليها، وخطة البحث.

وأما المبحث التمهيدي: ففيه التعريف بالإمام علي بن المديني وبكتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)، وفيه مطلبان؛ حيث جعلت المطلب الأول لترجمة الإمام علي بن المديني، والمطلب الثاني خصصته لدراسة كتابه (عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ وَالتَّارِيخ) دراسة مختصرة.

وأما المبحث الأوَّل: ففيه مفاهيم حول العِلَّة، والانقطاع، ومعالم منهج ابن المديني في إعلال السند، وفيه مطلبان؛ تناولت في المطلب الأول تعريف العلة وما يتعلق بها من قضايا، وأما المطلب الثاني تكلمت فيه على معالم منهج ابن المديني في إعلال السند.

وأما المبحث الثاني:وهو الخاص بالدراسة التطبيقية تناولت فيه للتعليل بالانقطاع عند ابن المديني من خلال كتابه (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ)، وفيه مطلبان؛ تعرضت في المطلب الأول لمسألة التعليل بانقطاع السند، ثم تطرقت في المطلب الثاني لمسألة الاختلاف بين الرواة.

وأخيرا الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث، وأهم التوصيات.

الفهارس: وتتضمن فهارس متنوعة:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الرواة والتراجم.
- فهرس المفردات الغريبة.
- فهرس المصطلحات الحديثية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

هذا ما أمكنني التوصل إليه، ولا ادعي أنني أعطيت الموضوع حقه، ولا أمطت اللثام عنه، ولكن بذلت فيه القدر المستطاع والعلم عند الله تعالى.

وفي الأخير أحمد الله ﷻ على إتمام البحث، وأسأله تعالى أن يتقبله مني، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث التمهيدي

التعريف بالإمام علي بن المديني

وبكتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)

وفيه مطلبان

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام علي بن المديني.

المطلب الثاني: دراسة مختصرة حول كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ).

المبحث التمهيدي

التعريف بالإمام علي بن المديني وبكتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)

سأتناول في هذا المبحث ترجمة موجزة للإمام علي بن المديني –رحمه الله–، وذلك من خلال ما جاء في كتب التراجم والسير، وتاريخ الرجال، وكذا في الكتب التي اهتمت بشتى أنواع علوم الحديث التي تكلم فيها ابن المديني، كما سأتعرض لبروزه في علم العلل، هذا بعد أن أذكر أهم رحلاته وأبرز مؤلفاته، ثم سأتطرق للتعريف بكتابه "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ" الذي تناولته في هذه الدراسة.

فقسمتُ هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأوَّل: ترجمة موجزة للإمام علي بن المديني.

المطلب الثاني: دراسة مختصرة حول كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ).

المطلب الأوَّل

ترجمة موجزة للإمام علي بن المديني

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأوَّل: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

الفرع الثاني: حياته ورحلاته العلمية، وأبرز شيوخه وتلاميذه.

الفرع الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته.

الفرع الرابع: الإمام ابن المديني وبروزه في علم العلل، ووفاته.

المبحث التمهيدي: ترجمة موجزة للإمام علي بن المديني والتعريف بكتابه "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ":

يتضمن هذا المبحث مطلبين، حيث يتناول المطلب الأوَّل التعريف بحياة الإمام ابن المديني الشخصية والعلمية. وأمَّا المطلب الثاني فقد خصصته للكلام على كتابه "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ"، بتناول عرض عام لموضوعه، وذكر منهج الإمام –رحمه الله– فيه.

المطلب الأول: حياة الإمام علي بن المديني، وفيه أربعة فروع:

يُعد الإمام علي بن المديني –رحمه الله– أحد الشخصيات المهِمَّة والأعلام البارزة؛ التي كان لها شأن في مجال رواية الحديث ودرايته، ففي هذا المطلب؛ سأعرض نبذة عن حياته الشخصية، والعلمية بذكر أهم رحلاته ومكانته العلمية وأبرز شيوخه وتلاميذه، وكذا أقوال أهل العلم فيه.

الفرع الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

في هذا الفرع سأتطرق لحياة الإمام ابن المديني الشخصية بذكر اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، بحيث أجزت في ترجمته –رحمه الله–، اعتماداً على شهرته الواسعة، فقد ترجم له خلق من الحفاظ المتقدمين من أقرانه وتلاميذه[1]، وكذا من المتأخرين[2]، كما أُفرِدت له ترجمة مُوَسعة في كثير من الدراسات المعاصرة سيأتي ذكرها في موضعها.

---

[1] ترجم له: محمد بن سعد وهو من طبقته (ت230هـ) في الطبقات الكبرى، وترجم له من تلاميذه: البخاري (ت256هـ) في التاريخ الكبير والأوسط، ويعقوب من سفيان الفسوي (ت277هـ) في المعرفة والتاريخ سيأتي ذكرهم.

[2] وترجم له من المتأخرين: الذهبي (ت748هـ) في سير أعلام النبلاء، وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في تهذيب التهذيب، وغيرهما.

***اسمه:** ما اتفق عليه عند غالب من ترجم له[1]: علي بن عبد الله بن جعفر -أبو الحسن- بن نَجيح السَّعديُّ مولاهم، البَصري المولد، المدني الأصل، المعروف بابن المديني مولى عروة بن عطية السَّعديُّ من بني سعد بن بكر.

وقيل: علي بن عبد الله بن جعفر بن يحي بن بكر بن سعيد[2]. والأوَّل أصَّح وأشهر[3].

***أما نسبه:** فقد نُسِب إلى المدينةِ بلداً[4]، ولذلك عُرف بابن المدِينِي أو المدَنِي، والأصَّح لغة المدَنيٌّ، أما الأشهر في الاستعمال المديني.

وقد اشتهر بابن المديني، فإذا أطلق هذا الاسم انصرف الذهن إلى إمامنا، لأنه عُرف به دون غيره فهو علم عليه.

***مولده:** ولد علي بن المديني -رحمه الله- في البصرة سنة إحدى وستين ومائة للهجرة على المشهور[5]، وهو قول تلميذه أبي غالب علي بن أحمد بن النضر، والراجح أنه ولد سنة اثنتين وستين ومائة، وذلك لتصريح تلميذيه إسماعيل بن إسحاق القاضي وابن أبي خيثمة بذلك؛ وهما أوثق من أبي غالب وأحفظ، وقد وافقهما على ذلك أيضا ابن حبان، ولقد كانت مدينة البصرة آنذاك تزخر بالعلم والعلماء مما كان له عظيم الأثر على شخصية ابن المديني وتكوينه العلمي[6].

---

[1] الطبقات الكبرى، لابن سعد (224/7)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (458/11)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي(42/11)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (349/7)، والتاريخ الكبير، للبخاري (284/6)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ((145/2)، وغيرهم.

[2] النجوم الزاهرة، ليوسف بن تغري بردي (276/2).

[3] الإمام الحافظ علي بن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه، لإبراهيم محمد العلي (ص21).

[4] ينظر منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الحديث، د/ نضال إبراهيم ذيب ثلجي، فقد ذكر من أهل اللغة من فرَّق بين المدني والمديني، ومن أهل الحديث من كان لهم كلام آخر في شأن كلمتي المدني والمديني (15-16).

[5] ينظر: تاريخ بغداد (459/11)، وطبقات الشافعية (145/2)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (248/2)، والنجوم الزاهرة (277/2).

[6] منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص15).

***نشأته:** نشأ إمامنا علي بن المديني بالبصرة في بيت علم وفضل، فقد كان أبوه وجده من حملة الحديث ونقلته، فأبوه عبد الله بن جعفر محدث مشهور، روى عن غير واحد من مشايخ الإمام مالك بن أنس (ت179هـ)، وجده جعفر بن نُجيح روى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق[1]، ومن المناسب ذكر من اشتغل بطلب العلم من عائلته بإيجاز:

1– والده: عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، وهو محدثٌ مشهور؛ لكنه متكلِّم فيه؛ بل حكى الذهبي في ((الميزان)) (401/2) الاتفاق على تضعيفه. قال الخطيب، والذهبي في ترجمة المديني: كان أبوه مشهوراً[2]. وقد روى عن: إبراهيم بن مسلم بن مجمع، وموسى بن عقبة، وجعفر بن محمد الصادق، وزيد بن أسلم، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه علي وبهز بن أسد، وأبو داود الطيالسي، وعلي ابن الجعد، وقتيبة بن سعيد، وغيرهم. وقد مات –رحمه الله– سنة ثمان وسبعين ومائة، وحديثه عند الترمذي، وابن ماجة[3].

2– جدُّهُ لأبيه: جعفر بن نجيح السعدي، وقد كان هو الآخر من المحدثين.

روى عن: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

وروى حُميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عن أبيه، عنه[4].

3– جدُّه لأمه: جُمْهَان أبو العلا مولى الأسلميين. وكان علي بن المديني يقول: "أمي من ولد عباس بن جمهان"، ويقول: "جمهان هذا؛ هو جَدِّي من قبل أمي".

---

[1] ينظر تفصيل ذلك في: علل الحديث، لابن المديني، ت: السرساوي (ص17_19)، ومنهج الإمام علي بن المديني في إعلال الحديث (ص20)، والإمام الحافظ علي بن المديني(ص23_28)، والإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (ص44_56).

[2] تاريخ بغداد (421/13)، سير أعلام النبلاء (42/11).

[3] تهذيب الكمال، للمزي (379/14-384)، تهذيب التهذيب (174/5).

[4] التاريخ الكبير (201/2-202)، الجرح والتعديل (491/2).

روى عن عثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص –رضي الله عنهما–.

وروى عنه: عروة بن الزبير، وعمر بن نُبَيْه الكعبي.

وذكره ابن حبان في ((الثقات))[1].

4– والدته: كانت أمه عاقلة، لبيبة، ذكية، مسلمة قوية الإيمان، يدل على ذلك أن علي بن المديني غاب عنها غيبة طويلة، في رحلاته العلمية، وتركها بالبصرة، وعاد بعد مدة، فهدأت نفسها، وقرت عينها به.

وحكى ابن المديني هذه القصة، فقال: "غبت عن البصرة، في مخرجي إلى اليمن –[قال الراوي] أظنه ذكر ثلاث سنين– وأمي حيَّة: قال: فلما قدمت عليها، جعلت تقول: يا بني! فلان لك صديق، وفلان لك عدو. فقلت لها: من أين علمت يا أُمَّهْ؟ قالت: كان فلان وفلان –فذكرت فيهم يحي بن سعيد– يجيئون مُسَلِّمين، فيعزوني، ويقولون: اصبري؛ فلو قد قدم عليكِ سرك الله بما ترين به؛ فعلمت أن هؤلاء محبوك وأصدقاؤك. وفلان وفلان، إذا جاؤوا، يقولون لي: اكتبي إليه وضيقي عليه وحرجي عليه ليقدم عليك، هذا أو نحوه"[2].

5– أبناؤه: ذكر الحاكم أبو عبد الله أن لعلي بن المديني ولدين، هما محمد وعبد الله، رَوِيَا عن أبيهما[3]، وذكر الدكتور مازن السرساوي أن له ثلاث أولاد ممن طلبوا هذا الشأن حيث ذكر أنه لم يقف على ترجمة لابنه جعفر [4]، وعدَّهم الدكتور إبراهيم العلى أربعة[5] ، وهم:

---

[1] التاريخ الكبير (250/2)، الجرح والتعديل (546/2)، الثقات، لابن حبان (118/4)، تهذيب التهذيب (110/2).

[2] سير أعلام النبلاء (49/11)، تاريخ بغداد (462/13).

[3] معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص52).

[4] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق (ص18–19).

[5] الإمام الحافظ علي بن المديني، مرجع سابق (ص26–27)

أ- عبد الله بن علي بن المديني، ترجم له الخطيب وذكر أنه من أهل البصرة، قدم بغداد، وحدَّث بها عن أبيه، وروى عنه محمد بن عبد الله المستعيني، ومحمد بن عمران بن موسى الصيرفي[1]. قال حمزة بن يوسف السهمي: " وسألته عن عبد الله بن علي بن عبد الله المديني روى عن أبيه كتاب العلل فقال إنما أخذ كتبه وروى إجازة ومناولة قال وما سمع كثيرا من أبيه قلت لم قال لأنه ما كان يمكنه من كتبه قال وله بن آخر يقال له محمد وقد سمع من أبيه وقد روى وهو ثقة"[2]. قال المستعيني: حدثني عبد الله بن أبي سعيد الوراق، عن محمد بن علي بن المديني، عن أبيه بكتاب ((المدلسين))، ثم قدم علينا عبد الله بن علي فحدثنا بالكتاب عن أبيه[3].

أ- محمد بن علي بن المديني، روى عن أبيه، وحدث عنه كتاب ((المدلسين)) وقد وثقه الدارقطني، كما سبق في ترجمة أخيه عبد الله.

ب- أحمد بن علي بن المديني، روى عن يحي بن معين، وحسين بن حسن السلماني، وروى عنه ابن عدي في ((الكامل))[4].

ت- جعفر بن محمد بن علي بن المديني، كان ممن روى عن أبيه[5].

الفرع الثاني: حياته ورحلاته العلمية، وأبرز شيوخه وتلاميذه.

بعدما ذكرنا نبذة عن حياة ابن المديني الشخصية، سأعرض في هذا الفرع جانباً موجزاً من حياته العلمية، بذكر أهمَّ رحلاته في الأمصار، كما سأقتصر على ذكر أبرز شيوخه وتلاميذه بإيجاز.

---

[1] تاريخ بغداد (09/10).

[2] سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، فقرة (323)، (ص231).

[3] تاريخ بغداد (9/10-10).

[4] الإمام الحافظ علي بن المديني، المرجع نفسه (ص26).

[5] المرجع نفسه (ص27).

1- حياته العلمية:

نشأ علي بن المديني في بيتٍ شغوفٍ بطلب الحديث وعلومه، وجوٍ مُفعم بالعلم والجدِّ في تحصيله، هذه الظروف ساعدته على حب طلب العلم منذ نعومة أظافره، فابتدأ طلبه العلم في سن مبكر.

طلبه للعلم مبكراً:

أحب علي بن المديني العلم وهو صغير، وشغف بطلبه، فكان يلازم العلماء، ويأخذ عنهم، وحرص منذ نعومة أظفاره على طلب الحديث، وحضور مجالسه، والعناية بحفظه وجمعه وتقييده وضبطه، وها هو يحدثنا عن أحد تلك المجالس ويصف لنا كيف عرف تقييد العلم وأدرك أهمية ضبطه من خلال كلمة ألقاها عليهم أحد الأدباء.

فيقول: "كنا في مجلس للحديث فمَرَّ بنا أبو عبد الله الجماز[1]، فقال: يا صبيان: أنتم لا تحسنون أن تكتبوا الحديث، فكيف تكتبون أَسيدا وأُسيدا وأُسيّدا[2]؟ فكان ذلك أوَّل ما عرفت من التقييد، وأخذت فيه"[3]، فانظر أثر هذه المقالة العابرة على هذا الفتى، وكيف جعلته يختط لنفسه منهجا في تقييد العلم، وضبطه[4].

وقد استمرت دراسة علي بن المديني في الكُتَّاب، إلى حوالي الرابعة عشرة من عمره، فقد قال، "مات أبو عوانة، وأنا في الكُتَّاب"، وأبو عوانة توفي سنة خمس أو ست وسبعين ومائة،

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن عمرو بن حماد بن عطاء بن زبان الجماز الشاعر، قال عنه العسكري: "من أدباء البصرة، وقد روي عنه الأخبار والشعر، وروى عنه المبرد وعسل ابن ذكوان". ينظر: تصحيفات المحدثين، للعسكري(ت 382هـ) (13/1). و**الجماز**: بفتح الجيم والميم المشددة بعدهما ألف وفي آخرها الزاي، ويقال الجماز لمن يركب الجمازة ويسيرها، والجمازة هي الدابة السريعة، ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري (ت 630هـ)، (289/1).

[2] **أسيدا**: الأولى بفتح الهمزة وكسر السين وتخفيف الياء ،والثانية :بضم الهمزة وفتح السين، والثالثة :بضم الهمزة وفتح السين وتشديد الياء وكسرها. وينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث (ص21).

[3] تصحيفات المحدثين، مرجع سابق (13/1).

[4] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص21).

فيكون عمر علي إذ ذاك –على التقدير الأوَّل– أربعة عشرة سنة، ثم بدأ في حدود الخامسة عشرة من عمره تقريبا في تلقي العلم وطلب الحديث وروايته، والله أعلم[1].

2- رحلاته العلمية:

بعدما تحمَّل ابن المديني الحديث من شيوخه من علماء وحفاظ البصرة حيث كان يقطن بها، فقد حرص على تدوين حديثهم، وكذلك حرص على ملازمة من يقدم إليها من المدن الأخرى فيستقر بها، ولذلك كان يكثر من زيارة البصرة بعد أن استقر به المقام خارجها من أجل أن يروي عمن نزل بها أثناء غيابه.

فقد بكَّرَ بالرواية عن كثير من علماء البصرة وهو في سن السابعة عشرة فروى عن حمَّاد بن زيد (ت179هـ)، وجعفر بن سليمان[2]، ووالده عبد الله بن جعفر، وكثير غيرهم[3].

ثمَّ شدَّ الرِّحال إلى الأمصار ذوات الآثار، وقد بلغ من علو همته أن تكبد مشقة الخروج للحج، وليس له رغبة سوى السماع، فقال: "حججت حجة، وليس لي همة إلا أن أسمع"، كما وصف لنا الإمام أبو يعلى الخليلي إحدى رحلاته العلمية مع رفيقي الدرب يحيى بن معين (ت233هـ)، والإمام أحمد (ت241هـ) فذكر: "أنهم رحلوا إلى مكة، ثم خرجوا إلى صنعاء، ثم رجعوا إلى بلاد العراق، والكوفة، والبصرة، وواسط، ثم خرج أحمد إلى الشام وحده"[4].

ولهذا فقد عدَّه ابن حبان ممن "رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح، وعلى الضعفاء القدح، وبيَّنوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار"[5].

---

[1] ينظر تفصيل ذلك في: علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، مرجع سابق (ص134)، وقد اختصر هذا المبحث الدكتور مازن السرساوي في علل الحديث لابن المديني (ص20).

[2] هو جعفر بن سليمان الضبعي الجرشي، كان يتقشف ويجالس الصالحين (ت178هـ)، ينظر: مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، الفقرة(1263)، (ص252).

[3] الإمام الحافظ علي بن المديني، مرجع سابق–باختصار– (ص54–55).

[4] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص27).

[5] المجروحين، لابن حبان (54/1)

فقد رحل ابن المديني إلى أماكن وبلدان كثيرة لطلب العلم والتلقيِّ والأخذ عن العلماء، فرحل إلى الكُوفة، وبغداد، ورحل إلى وَاسِط[1]، ومَكَّة المكرَّمة، والمدينة، واليمن، والرَّي[2]، ورحل إلى هَمَذَانِ[3]، ثم إلى سَامُرَّاء[4]، وقد استقر علي بن المديني –رحمه الله– في هذه المدينة وحدَّث بها، وقد توفاه الله تعالى فيها حين وافاه الأجل[5].

وترجم ابن تغري بردي لابن المديني في ((النجوم الزاهرة))[6] ما يفيد أن ابن المديني دخل مصر والقاهرة أيضا، ومع هذا لم أقف على أخبار تدل على دخوله مصر وتلقى عن شيوخها، والله أعلم.

3- أبرز شيوخه وتلاميذه:

إنَّ من الطبيعي لمن رحل عن بلده مدة طويلة في طلب العلم أن يلتقي بشيوخ كثر، وللإمام علي بن المديني شيوخاً كثر[7]، سأقتصر على ذكر أشهرهم والذين أثروا فيه:

- **شيوخه الذين روى عنهم:**

- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري (ت198هـ).
- سفيان بن عيينة الهلالي (ت198هـ).

---

[1] **واسط**: قال ياقوت: "سميت واسطا لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة، وقد بناها الحجاج في سنة 84 هـ". ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (348/5).

[2] **الرَيِّ**: بفتح أوَّله وتشديد ثانيه، مدينة مشهورة وهي أقرب إلى خراسان، وكانت قد فتحت في زمن عمر سنة 20 للهجرة، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (116/3).

[3] **همذان**: بالتحريك والذال معجمة وآخره نون وهي تقع اليوم في شمال شرق العراق، فتحها المغيرة بن شعبة في سنة 24 من الهجرة، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (410/5).

[4] **سامَرّاء**: لغة في سرّ من رأى: مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خربت، وفيها لغات: سامرّاء، ممدود، وسامرّا، مقصور، وسرّ من رأ، مهموز الآخر، وسرّ من را، مقصور الآخر، أمّا سامرّاء فشاهده قول البحتري: وأرى المطايا لا قصور بها ... عن ليل سامرّاء تذرعه،..إلخ، ينظر تفصيل ذلك في معجم البلدان، لياقوت الحموي (173/3).

[5] الإمام الحافظ علي بن المديني، مرجع سابق (65).

[6] النجوم الزاهرة (772/2).

[7] لمعرفة المزيد من شيوخ علي بن المديني، ينظر: تهذيب التهذيب، التاريخ الصغير، المؤتلف والمختلف للدارقطني، الكامل لابن عدي، تهذيب الكمال، سير أعلام النبلاء، تاريخ بغداد، ميزان الاعتدال.

- يحي بن سعيد القطان البصري (ت198هـ).
- أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلي البصري (ت203هـ).
- يزيد بن هارون السلمي الواسطي (ت206هـ).
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ).

وخلق كثير غير هؤلاء، زادوا عن الثلاثمائة شيخ –رحمهم الله– جميعاً.

– أشهر تلامذته:

تتلمذ على يد علي بن المديني من الكثرة عدد لا يتصور من التلاميذ، قال الشيرازي: "وأما من روى عنه الحديث فخلق كثير ذكرهم الدارقطني في جزأين"[1]، وأشهرهم[2]:

- الإمام البخاري (ت256هـ).
- يعقوب بن شيبة السدوسي (ت262هـ).
- أبو داود السجستاني (ت275هـ).
- أبو حاتم الرازي (ت277هـ).
- إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت282هـ).

الفرع الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، وأهم مؤلفاته.

سأتناول في هذا الفرع المكانة العلمية للإمام ابن المديني بين أهل العلم وأقوالهم فيه، وسأذكر أهم مؤلفاته المطبوع منها والمفقود.

أ– مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد تبوأ الإمام علي بن المديني مكانة عالية جداً بين العلماء، ووصل ارتفاع شأنه مرتبة لم يصلها إلا القليل من نوابغ العلماء، وأذكياء الزمان، وهكذا سُنَّة الحياة، فما علا نجم إلا وقد

[1] طبقات الفقهاء، للشيرازي (ص104).

[2] ينظر: الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، مرجع سابق(223-259).

وصف، وما ظهر عَلَمٌ إلا وقد عرف، ولقد عرف العلماء قدر علي بن المديني وفضله وعلمه، فأثنوا عليه الثناء الذي يعبر عن إمامته.

وأثنى عليه أساتذته وشيوخه بما عرفوه من علم وفضل، وأثنى عليه أقرانه ومعاصروه من أساطين العلم بما يستحق من الذكر الجميل،... وسأورد فيما يلي نبذاً من أقوال هؤلاء العلماء فيه[1]:

- ومن أبرز شيوخه الذين أثنوا عليه ثناءً جميلاً:

- سفيان بن عيينة (ت198هـ):

قال محمد بن قدامة: "قال سفيان: إني لأرغب عن مجالستكم، ولولا علي بن المديني ما جلست"[2].

قال عباس العنبري: "كان ابن عيينة يسمي ابن المديني حيَّة الوادي، وإذا استثبت سفيان، أو سئل عن شيء يقول: لو كان حية الوادي"[3].

- عبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ):

قال الساجي: "سمعت العباس بن عبد العظيم يقول: سمعت روح بن عبد المؤمن، سمعت ابن مهدي يقول: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخاصة بحديث ابن عيينة"[4].

- يحي بن سعيد القطان (ت198هـ):

[1] ينظر: الإمام الحافظ علي بن المديني، مرجع سابق (ص125-143)، والإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، مرجع سابق (ص179-187).

[2] تاريخ بغداد (459/11)، سير أعلام النبلاء (45/11)، تهذيب التهذيب (350/7).

[3] تاريخ بغداد (459/11)، سير أعلام النبلاء (44/11)، تهذيب التهذيب (351/7).

[4] تاريخ بغداد (460/11)، سير أعلام النبلاء (45/11)، تهذيب التهذيب (351/7).

قال عباس العنبري: "كان يحي القطان ربما قال: لا أحدث شهراً، ولا أحدث كذا، فحدثت أنه حدَّث ابن المديني قبل انقضاء الشهر. قال: فكلمت يحي في ذلك، فقال: إني أستثني علياً، ونحن نستفيد منه أكثر مما يستفيد منا"[1].

- ومن أبرز معاصريه الذين أثنوا عليه خيراَ:

- يحي بن معين (ت233هـ):

سئل يحي بن معين عن علي بن المديني والحُمَيْدي أيهما اعلم؟ فقال: "ينبغي للحُمَيْدي أن يكتب عن آخر عن علي بن المديني"[2]. وهذا اعتراف منه بمنزلة ابن المديني وتقدمه عنده[3].

- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ):

قال أبو عبيد: "ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقاً للحديث وأداءً له علي بن المديني، وأحسنهم وضعاً لكتاب ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحي، يعني ابن معين"[4].

- أحمد بن حنبل (ت241هـ):

قال أبو حاتم: "كان علي بن المديني عَلماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد بن حنبل لا يُسميه (إنما يكنيه أبا الحسن) تبجيلاً له، وما سمعت أحمد سماه قط"[5].

- ومن ثناء تلامذته ومن بعدهم من الأئمة:

- عباس بن عبد العظيم العنبري[6] (ت240هـ):

---

[1] تاريخ بغداد (461/11)، سير أعلام النبلاء (45/11)، تهذيب التهذيب (351/7).

[2] تهذيب التهذيب (352/7-353)، سير أعلام النبلاء (50/11)، تاريخ بغداد (464/11).

[3] الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، مرجع سابق (ص182).

[4] طبقات الحفاظ، للسيوطي(ص188).

[5] الجرح والتعديل (193/6-194)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (428/2)، تاريخ بغداد (458/11-459)، سير الأعلام (43/11).

[6] هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبري، أبو الفضل البصري، ثقة حافظ، وهو أحد تلامذة ابن المديني، روى عنه أحاديث وأقوال كثيرة في العلل تدل على حذقه في الرجال والعلل، وقد روى أبو داود أقوال لابن المديني عن عباس عنه كما في سؤالات الآجري له، وعباس شيخ لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وقد رووا له جميعا في كتبهم، كما

عن عبد الله بن محمد بن سيار قال: "سئل عباس العنبري أيهما أعلم بالحديث؟ -يعني الشاذكوني- أو علي بن المديني، فقال: ابن الشاذكوني بصغير الحديث، وعلي بجليله"[1].

- محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ):

قال البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد، إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أغرب عليه"[2].

وعن البخاري أنه قيل له: "ما تشتهي؟ قال: أن أقدم العراق وعلي بن المديني حي فأجالسه" سمعها أبو العباس السراج من البخاري[3].

- محمد بن مسلم بن وارة الرَّازي (ت260هـ):

سئل الحافظ ابن وارة عن ابن المديني وابن معين أيهما أحفظ؟ قال: "كان علي أسرد وأتقن"[4].

هذه بعض النصوص وجملة من العبارات التي وُصِفَ بها الإمام علي بن المديني من النقاد الجهابذة من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، وهي عبارات تجمع على أنَّه كان بحق أوحد زمانه في علم الحديث وأعلمهم بقوانين الرِوَّاية، وهذه هي مكانته العلمية في ميدان النقد وقد كان فارسه المجلى وهي مكانة لا شك عظيمة، ظل محتفظا بها، محافظا عليها منذ عُرِف وأُشْتُهر في هذا الميدان إلى آخر يوم من حياته رحمه الله تعالى رحمة واسعة[5].

ب- أهم مؤلفاته:

روى عنه البخاري تعليقا وكان ممن يذهب إلى ابن المديني بعد المحنة ويستفيد منه، مات سنة مائتين وأربعين. ينظر: تهذيب الكمال (224/14)، وتقريب التهذيب (293/1).

[1] تاريخ بغداد (41/9)، سير الأعلام (680/10).

[2] تاريخ بغداد (463/11)، مقدمة فتح الباري، لابن حجر (ص483)، تهذيب التهذيب (352/7)، تذكرة الحفاظ (686/3)، شرح علل الترمذي، لابن رجب (485/1)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (228/1)، الكامل، لابن عدي (213/1).

[3] تهذيب التهذيب (352/7)، سير الأعلام (48/11)، تاريخ بغداد (463/11).

[4] الجرح والتعديل (314/1 و320)، شرح علل الترمذي (485/1).

[5] الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، مرجع سابق (ص187).

اهتم علماؤنا الأفذاذ –رحمهم الله– بالعلم الشرعي تعلماً وتعليماً، ولم يستقر لهم حال ولم تهدأ لهم همة، وضربوا من أجل ذلك عصا الترحال، وطَووا الأرض ذهاباً وإياباً، يشهد لهم العلم الغزير الذي تركوه، وكان علي بن المديني واحد من هؤلاء الذي لم يمنعه انشغاله بسماع الحديث وتدوينه من التصنيف والكتابة.

حيث بلغ عدد مؤلفاته نحو "مائتي مصنف"[1]، ورغم تلف وفقدان معظم هذه المؤلفات، إلا أن الناظر فيما بقي من فهرس لبعض أسماء هذه المصنفات بالإضافة لبعض الأجزاء والنقولات المنثورة في بطون كتب أهل العلم ليدرك عمق هذه المصنفات وأصالتها، وأنها بحق تمثل –في علم الحديث– مرحلة انتقالية جديدة، تتمثل في بدء التصنيف في أنواع العلوم المتعلقة بحال الراوي والمروي، وجمع كل نوع منها في كتاب على حده، وهو ما عرف فيما بعد بعلم مصطلح الحديث[2].

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة –رحمه الله–: "وفي القرن الثاني بدأ بتأليف بعض المباحث منه، على شكل أبواب مستقلة في موضوعها، يجمع الموضوع الواحد منها جزءا أو أجزاء، تكون كتابا لطيفا في مقياسنا اليوم، وأقدم ما يمكن إضافة ذلك إليه –في علمي الضعيف– هو الإمام علي بن المديني... فقد ألَّف في جملة أنواع من علوم الحديث، خص كل نوع منها في كتاب على حدة"[3]. وعليه فإننا نعتبر ابن المديني هو رائد هذا العلم، والمؤسس الحقيقي لكثير من أنواعه، والغريب أنه –رحمه الله– لم يلحق في بعض هذه الأنواع مع أنه كان صاحب السبق في التصنيف فيها كما شهد بذلك الإمام النووي حين قال: "لم يسبق إلى معظمها ولم يلحق في كثير منها"[4].

---

[1] ذكرها الإمام النووي في تهذيب الأسماء (350/1)، والذهبي في سير الأعلام (59/11)، ونقلها أيضا ابن حجر في تهذيب التهذيب (357/7).

[2] منهج بن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق(ص48).

[3] من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة (ص101-102)، وينظر: الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (ص263).

[4] تهذيب الأسماء، للنووي (321/1).

وسأذكر مصنفات ابن المديني باختصار[1]، مبتدئة بما هو مطبوع من هذه المصنفات.

1- علل الحديث ومعرفة الرجال[2]. سيأتي تعريفه في المبحث القادم –إن شاء الله–.

2- تسمية من روى عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله[3].

3-"آراؤه في علماء البصرة الذين وصفهم يحي بن معين بالقدرية" أو "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل"[4].

4- أخبار آل أبي العباس.

5- كتاب الأسامي والكنى، ثمانية أجزاء.

6- كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء.

7- أول من نظر في الرجال وفحص عنهم، جزء.

8- علل المسند، ثلاثون جزءا.

9- الطبقات، عشرة أجزاء.

10- المدلسين، خمسة أجزاء.

11- من روى عن رجل لم يره، جزء.

12- العلل لإسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءا.

13- علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءا.

14- من لا يحتج بحديثه ولا يسقط، جزءان.

15- الكنى، خمسة أجزاء.

16- الوهم والخطأ ، خمسة أجزاء.

17- قبائل العرب، عشرة أجزاء.

---

[1] الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (ص262-283) وفيه تفصيل ذلك.

[2] طبع أربع طبعات بتحقيق: د/محمد مصطفى الأعظمي (1392هـ-1972م)، ود/عبد المعطي قلعجي (1400هـ-1980م)، أ/ حسام محمد بوقريص (1423هـ-2002م)، د/ مازن بن محمد السرساوي (1426هـ-2005م)، وسيأتي تفصيله بإذن الله.

[3] طبع بتحقيق الدكتور علي محمد جماد.

[4] حققه موفق عبد الله عبد القادر، وطبع بمكتبة المعارف بالرياض.

18- كتاب من نزل من الصحابة سائر البلدان، خمسة أجزاء.

19- العرض على المحدث، جزءان.

20- كتاب التاريخ، عشرة أجزاء.

وغيرها من المصنفات والكتب التي تركها ابن المديني بين مطبوع ومفقود.

الفرع الرابع: الإمام علي بن المديني وبروزه في علم العلل.

بلغ علي بن المديني في علم علل الحديث واختلافه شأواً كبيراً، ووصل درجة لم يصلها غيره، فهو الناقد المتبحر في هذا العلم، وصاحب قدم راسخة فيه، وسأقتصر في هذا الفرع على بعض أقوال العلماء في براعته في هذا العلم، تاركةً التفصيل للمبحث القادم، حيث سأتكلم بشكل مُطَول عن براعة ابن المديني في علم العلل، وبيان منهجيته ووسائله في كشف العلة.

- فقد كان من المحدثين المبرزين المشهود لهم بقوة الحفظ، فقد نعته الإمام الذهبي فقال: "حافظ العصر، وقدوة أرباب هذا الشأن"[1].

- وقال الإمام ابن أبي يعلى: "الحافظ المبرز"[2].

- وقال الخطيب البغدادي في تاريخه: "هو أحد أئمة الحديث في عصره، والمقدم على حفاظ وقته"[3].

- وقال عنه الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "ابن المديني أعلم الناس..."[4].

- وابن عيينة يعرف مكانة تلميذه ابن المديني فكان يحبه، ويقدمه على سائر أقرانه، وعندما لامه بعض التلاميذ على ذلك قال: "تلومني على حب عليّ، والله لقد كنت أتعلم منه أكثر مما

[1] تذكرة الحفاظ (428/2).

[2] طبقات الحنابلة (132/2).

[3] تاريخ بغداد (445/11).

[4] سير الأعلام (45/11).

يتعلم مني"[1]، وعندما أراد ابن المديني مغادرة مكة قال له سفيان مودعا: "أما أنك ستبتلى بهذا الأمر، وإن الناس سيحتاجون إليك، فاتق الله، ولتحسن نيتك فيه"[2].

– وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: "انتهى العلم إلى أربعة: أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أفقههم فيه، وعلي بن المديني أعلمهم به، ويحيى بن معين أكتبهم له"[3].

– قال أبو حاتم: "كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل"[4].

– قال صالح جزرة: "أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي بن المديني"[5].

– قال هارون بن إسحاق الهمذاني: "الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلي بن المديني"[6].

– قال عبد الرزاق: "رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث: الشاذكوني وكان أحفظهم للحديث، وابن المديني وكان أعرفهم باختلافه، ويحي بن معين وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل وكان أجمعهم لذلك كله"[7].

– قال حنبل بن إسحاق: سمعت عمي أحمد بن حنبل يقول: "أحفظنا للطوالات الشاذكوني، وأعرفنا بالرجال يحي بن معين، وأعلمنا بالعلل علي بن المديني، وكأنه أومأ إلى نفسه بأنه أفقههم"[8].

---

[1] تاريخ بغداد (459/11).

[2] المعرفة والتاريخ (82/2).

[3] سير الأعلام (48/11).

[4] ميزان الاعتدال (138/3)، تهذيب التهذيب (350/7).

[5] تاريخ بغداد (464/11)، ميزان الاعتدال (139/3)، تهذيب التهذيب (353/7).

[6] شرح علل الترمذي (ص485).

[7] شرح علل الترمذي (ص481).

[8] شرح علل الترمذي (ص486).

– قال الذهبي: "وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه"[1].

1- وفاته:

وبعد هذه الحياة العامرة يموت علي بن المديني ليومين بقيا من ذي القعدة يوم الإثنين من سنة أربع وثلاثين ومائتين، مات بالعسكر[2]، مدينة سرّ من رأى –سَامرَّاء[3]، وله ثلاث وسبعون سنة، وهذا هو الراجح في سنة وفاته.

ولئن كان ابن المديني قد مات فقد بقيَ ذكره الطيب، وعلمه النافع، رحمه الله رحمة واسعة وانزله منازل المقربين عنده وأسكنه فسيح جناته وجمعنا به في مستقر رحمته. آمين.

---

[1] ميزان الاعتدال (141/3).

[2] ينظر: التاريخ الأوسط، للبخاري (363/2)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (210/1).

والعسكر: مجتمع الجيش، "وهو المراد في هذه المواضع التي تذكر هاهنا، فأما عسكر أبي جعفر فهو المنصور، أمير المؤمنين، يراد به مدينته التي بناها ببغداد وهي باب البصرة اليوم في الجانب الغربي وما يقاربها نزل بها في عسكره فسمي بذلك، وعسكر أبي جعفر قرية بالبصرة أيضا، وعسكر سامرا وهذا العسكر ينسب إلى المعتصم وقد نسب إليه قوم من الأجلاء" انتهى بتصرف، معجم البلدان، لياقوت الحموي (123/4).

[3] تاريخ بغداد (469/11).

المطلب الثاني

دراسة مختصرة حول كتاب

(عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ وَالتَّارِيخ)

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأوَّل: تحقيق اسم الكتاب وصِحَّة نسبته إلى ابن المديني.

الفرع الثاني: المصادر التي اعتمدها في هذا الكتاب.

الفرع الثالث: موضوع الكتاب ومنهج ابن المديني فيه.

المطلب الثاني: دراسة مختصرة حول كتاب (عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ وَالتَّارِيخ).

بعد النبذة اليسيرة التي تعرفنا فيها على حياة ابن المديني –رحمه الله– الشخصية منها والعلمية، وذِكرنا لبعض مؤلفاته، خصصت هذا المطلب للتعريف بأحد أبرز كتبه وأشهرها بين المصنفات في هذا الفن، وهو كتاب "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ"، كما سأتطرق لموضوع هذا الكتاب ومنهج الإمام ابن المديني فيه. وذلك اعتماداً على الدراسات التي سبقت هذا الكتاب بالدراسة ذكرتها في مقدمة البحث.

الفرع الأوَّل: تحقيق اسم الكتاب وصحة نسبته إلى ابن المديني.

في هذا الفرع سأذكر تحقيق اسم الكتاب إلى مؤلفه، والتأكد من صحة نسبته إليه.

أ– تحقيق اسم الكتاب:

يُعد كتاب (عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ وَالتَّارِيخ)؛ من أجَّل كتب العلل، إذ أنه ملخص وافٍ فيه ما قلَّ ودلَّ، وهو يعتبر جزءاً صغيراً من مصنفات ابن المديني الكثيرة في العلل، والباحث في فهارس مصنفات ابن المديني أو الناظر في عناوين الكتب التي يطلقها العلماء المتقدمين والمتأخرين أثناء نقلهم لكلامه من هذا الكتاب، يجد قليل منهم صرَّح باسم الكتاب، وأكثرهم لم يصرِّح به، ومنهم:

1– الإمام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ) سمَّاه: "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ" في ((ثبت مسموعاته))، حيث قال: "قرأت على الشيخ الإمام الحافظ عبد الرزاق بن عبد القادر الجيلي، كتاب علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني..."[1].

1- الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر، ابن رُشَيْدٍ السَّبتيّ الفِهْري (ت721هـ) في كتابه ((السَّنَنُ الأَبْيَن)) سمَّاه: "كتاب التاريخ والعلل"، فقال: "وقد نصَّ عليه الإمام الناقد أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن المديني في كتاب التاريخ والعلل من تأليفه"، ثم

[1] ثبت مسموعات الإمام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: الدكتور مطيع الحافظ، دار البشائر الإسلامية، (ص219).

ساق ابن رُشَيد هذا النص بإسناده من طريق أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء العبدي[1] عن أبي الحسن علي بن المديني أنه قال: "قيس بن أبي حازم سمع من أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، والزبير، وطلحة بن عبيد الله، وأبي شهم، وجرير بن عبد الله البجلي، وأبو مسعود البدري ..."[2]، وهذا النص موجود أيضا في الكتاب المطبوع.

- وسمَّاه في (ص150): "التاريخ"، فقال: "لا ترى أن أبا الحسن علي بن المديني قد قال في كتاب التاريخ له: أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل، وكان جاهليا، ثقة، لقيَّ عُمر، وابن مسعود، وأبا بكرة، وسعدا، وأسامة، وروى عن علي، وأبي موسى، وعن أبي بن كعب، وقال في بعض حديثه حدثني أبي بن كعب وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى"[3].

2- الإمام الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت795هـ) في ((شرح علل الترمذي)) سمَّاه: "العِلَل"، فقال: "حكى ابن البراء في كتاب العلل عن علي بن المديني قال: الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحكم، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم"[4]، .

- وأطلق عليه اسم "التاريخ"، حيث قال: "ذكر ابن البراء في تاريخه عن علي بن المديني: يونس أثبت في الحسن من ابن عون، ويزيد بن إبراهيم ثبت في الحسن، وابن سيرين وهشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب، - يعني هشام بن حسَّان-"[5].

---

[1] هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء بن المبارك العبدي القاضي، سمع من علي بن المديني، والمعافى بن سليمان، وغيرهما. وهو راوي كتاب العلل لابن المديني. وقال الخطيب: وكان ثقة. توفي سنة (291هـ)، تاريخ بغداد، الفقرة (123)، (296/1)، والعبر، للذهبي (420/1).

[2] السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر رشيد الفهري (ت721هـ)، (169/1).

[3] السنن الأبين، المرجع نفسه (150/1).

[4] شرح علل الترمذي (800/2).

[5] شرح علل الترمذي (685/2)، وهذا النص موجود متفرقا في الكتاب المطبوع.

3– الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) في ((تهذيب التهذيب)) وقد سمَّاه "التاريخ والعلل"، فقال: "في ترجمة قطبة بن مالك الثعلبي، حيث قال في معرض ذكره لمن روى عن قطبة بن مالك: "ذكر الدارقطني، وابن السكن، والحاكم، والأزدي، والبغوي، وغيرهم أن زياد ابن علاقة تفرد بالرواية عنه، وقد أفاد المصنف –وهو المزي– له راوِياً آخر، وظفرت بثالث ذكره ابن المديني في التاريخ والعلل، وهو عبد الملك بن عمير"[1]. وسمَّاه في ((النكت على ابن الصَّلاح)): "كتاب العلل"، (596/2).

4– وذكره الأستاذ فؤاد سزكين في ((تاريخ التراث العربي)) تحت رقم 624، في مكتبة سراي أحمد الثالث، باسم "علل الحديث ومعرفة الرجال"[2].

والصواب في تسمية هذا الكتاب؛ هو: "علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ"، الذي أطلقه عليه الحافظ المقدسي، ويرجع ذلك لسببين[3]:

أولهما: أنه أكمل الأسماء التي وصلتنا، ثم إنه ذكره في معرض التعريف بالكتاب وبسماعه إياه من شيوخه، عن ابن المديني. بخلاف الباقين ممن سمَّاه مختصر من هذا؛ فإنهم ذكروه في معرض العزو، لا التعريف، وهذا العزو يكتفي فيه بما يميز الكتاب المعزو إليه، وهو –أي العزو– مظنة الاختصار.

وثانيهما: أن هذا الاسم، هو أكثر هذه الأسماء دلالة على مضمون الكتاب ومحتواه، فإنَّ الكتاب في واقع الأمر، يشتمل على ثلاثة موضوعات رئيسية هي: علل الأحاديث، ومعرفة الرجال وأحوالهم، والتواريخ.

ب– صحة نسبة الكتاب إلى ابن المديني:

إثبات نسبة هذا الكتاب إلى ابن المديني مسألة واضحة تؤكدها الأمور التالية:

---

[1] تهذيب التهذيب (380/8).

[2] ينظر: تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين (205/1)، الطبعة العربية.

[3] ينظر: علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق (ص37).

- أنَّ الذِّين ترجموا لابن المديني قد ذكروا هذا الكتاب في عداد مؤلفاته[1].
- تصريح من نقل أو استفاد من هذا الكتاب بنسبته إلى ابن المديني، ومن أولئك[2]:

1. ابن أبي حاتم، في كتابه الجرح والتعديل وكتاب ((المراسيل))[3]: فقد روى ابن أبي حاتم في كتابيه الجرح والتعديل و((المراسيل)) نحو(144) نصاً عن شيخه ابن البراء عن علي بن المديني، وأثبتت المقارنة أنَّ (112) من هذه النصوص موجودة في الكتاب المطبوع، و(32) نصاً غير موجودة، والملاحظ أن ابن أبي حاتم يتصرف أحيانا في النصوص ولا يذكرها على وجهها.

2. أبو الفضل بن عمار الشهيد[4]، وقد روى نصاً واحداً من طريق ابن البراء فقال: "وأخبرنا محمد بن أحمد بن البراء عن علي بن المديني، قال: أما جعفر بن سليمان فأكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير". وهذا النَّص موجود في كتاب ((العلل)) من رواية ابن البراء، كما ذكره ابن أبي حاتم أيضا في كتاب ((الجرح والتعديل))[5].

3. الطبراني (ت 360هـ): وهو يروي مباشرة عن شيخه ابن البراء عن ابن المديني في ((المعجم الكبير))، وفي كتاب ((الدعاء))، وقد وجد في الكتابين ستة نصوص من هذه الطريق ويلاحظ أن غالب هذه النقولات عن ابن المديني هي مجرد روايات لأحاديث مسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

4. أما الحاكم فقد استفاد من الكتاب ونقل منه في كتابيه ((المستدرك)) و((معرفة علوم الحديث)) نحو اثني عشر نصاً: رواها جميعا عن شيخه الحسن بن محمد الأزهري الأسفراييني

---

[1] هذا الكتاب أشار إليه ابن النديم في فهرسته (ص282)، والكتاني في الرسالة المستطرفة (ص148).

[2] ينظر تفصيله في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص48-49).

[3] الجرح والتعديل (12/1).

[4] هو أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد (ت317هـ) مصنف كتاب علل الأحاديث في صحيح مسلم.

[5] علل الأحاديث في صحيح مسلم، لأبي الفضل (87/1)، وعلل الحديث، السرساوي، الفقرة (114)، (ص355)، الجرح والتعديل، الفقرة (1957)، (481/2).

عن ابن البراء عن علي بن المديني، وقد أثبتت المقارنة أن جميع هذه النصوص غير موجودة في الكتاب المطبوع.

5. أما البيهقي: روى في كتبه نحو ثلاثة وعشرين نصاً من طريق الإمام الحاكم عن الحسن بن محمد الأزهري الأسفراييني عن ابن البراء عن علي بن المديني، حيث اشتمل كتاب ((السنن الكبرى)) على ستة عشر نصا، واشتمل كتاب ((المدخل إلى السنن الكبرى)) ثلاثة نصوص، وكتاب ((معرفة السنن والآثار))، و((شعب الإيمان))، و((القراءة خلف الإمام))، و((الأسماء والصفات))؛ فقد احتوى كل كتاب منها على نص واحد فقط، وقد أثبتت المقارنة أن خمسة من هذه النصوص فقط موجودة في الكتاب المطبوع.

6. أما الخطيب البغدادي فله خمس وعشرين رواية من طريق ابن البراء عن علي بن المديني، كان منها سبع عشرة رواية في كتابه ((تاريخ بغداد))، وفي ((موضح أوهام الجمع والتفريق)) خمس روايات، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)) ثلاث روايات، وقد أثبتت المقارنة أن سبعا من هذه الروايات فقط موجودة في كتاب العلل.

– صِحَّة الأسانيد إليه به؛ فقد روى إمامنا ابن المديني –رحمه الله– لبعض الأحاديث والآثار بأسانيدها المتصلة عن شيوخه الذين اشتهر بالرواية عنهم إلى أصلها الذي أخذت منه[1].

فتلك الأسانيد تدل على صحة نسبة الكتاب له.

الفرع الثاني: مصادره في الكتاب، وأهم طبعاته:

اعتمد المتقدمون من المصنفين في عصر الرواية على الأخبار الشفهية والمدونة والتي يستقون منها تأليف كتبهم، ولذلك استقى ابن المديني موارده مشافهة عن شيوخه أو أقواله من قبيل الاجتهاد القائم على الدليل، وفي هذا المطلب سأذكر مصادره في كتابه هذا، معتمدة على

[1] ينظر تفصيل ذلك في: علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، فقد وقف على صحة الإسناد التي تؤكد نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، كما ذكر أسانيد الكتاب وترجم لرواته، (ص39-42). وكذلك ينظر: العلل، ت: محمد مصطفى الأعظمي (ص19-21). ط2، المكتب الإسلامي.

ما جاء في تحقيق كتاب (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ) للدكتور السرساوي[1]، وسأعرض باختصار أهم طبعاته.

مصادر الإمام ابن المديني التي اعتمدها في هذا الكتاب:

مادة الكتاب عرضت بلا ترتيب ولا تصنيف، ولكن هذا ليس عيبا في الكتاب لأنه إجابات وأخبار عن القضايا اليومية التي تعترض الإمام وتلاميذه وغزارة المادة والانشغال بالمتابعة والسماع يجعل مهمة التصنيف والترتيب عسيرة.

وذكر المحقق الدكتور مازن السرساوي موارد ابن المديني، قائلاً: "... فهي إمَّا:

1- رواية عن شيوخه، فمن فوقهم، وما معنا من هذا القبيل قليل، لا يتجاوز خمسة عشر نصاً من مجموع الكتاب، وهي موزعة كالتالي:

أ– سفيان بن عيينة، في الفقرات: (75)، (78)، (174).

ب– يحي بن سعيد القطان، في الفقرات: (27)، (32).

ت– شعبة بن الحجاج، في الفقرات: (13)، (79)، (81).

ث– عامر بن شراحبيل الشعبي، في الفقرات: (6)، (7)، (10).

ج– مسروق بن الأجدع، في الفقرات: (8)، (11)، (12)، (13).

2- ما قاله باجتهاده واستنباطه، ولم يعزه لأحد، وهذا هو بقية الكتاب، وهذا ينقسم إلى قسمين، هو الآخر:

أ– ما وجدته عند أحدٍ ممن سبقه، فلعله استفاد منه، ولهذا أمثلة قليلة، منها على سبيل المثال لا الحصر: موافقة بهز بن أسد له في سماع الحسن من أبي بكرة، في الفقرة (43)، وموافقة بهز والقطان له في نفي سماع الحسن من عمران (44).

ب– وما لم أجده عند أحدٍ ممن سبقه، هو الأعم الأغلب. والله أعلم".

[1] ينظر: علل الحديث، السرساوي (ص48-49).

طبعاتـه:

- طبعة محمد مصطفى الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي ببيروت، 1392هـ-1972م.
- طبعة الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار الوعي بحلب، 1400هـ-1980م.
- طبعة الشيخ حسان محمد بوقريص، نشر دار غراس بالكويت، 1424 هـ – 2003م.
- طبعة الدكتور مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي بالسعودية، 1426هـ-2005م[1].
- طبعة الشيخ محمد بن علي الأزهري، نشر الفاروق الحديثة بالقاهرة، 1427هـ - 2006م.

الفرع الثالث: موضوع الكتاب ومنهج ابن المديني فيه.

بعدما عرَّفت كتاب (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)، وبيَّنت صحته لابن المديني ونسبته إليه، نأتي في هذا الفرع لذكر محتواه ومنهج الإمام –رحمه الله- فيه، معتمدةً على ما جاء في تحقيق الدكتور السرساوي للكتاب.

1- موضوع الكتاب ومنهج ابن المديني فيه:

يمثل هذا الكتاب صورة للزمرة المنهجية الأولى في العلل، فعنوانه مطابق لمحتواه، وهو عبارة عن مسائل متفرقة وأجوبة غير مرتبة، ينتقل فجأة من موضوع إلى موضوع، وعليه فإنَّ

[1] وهي الطبعة المعتمدة في دراستي هذه.

كتاب((علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ))، يشتمل على ثلاثة تقسيمات أساسية[1]، هي كالتالي:

أ– علل الحديث.

ب– بيان أحوال الرجال.

ت– التاريخ.

أ– القسم الأوَّل: علل الحديث.

تعرض المؤلف في هذا القسم لثلاث مسائل من رؤوس مسائل التعليل[2]، وهي:

1- **مسألة انقطاع السند واتصاله:** تكلم في هذا القسم على مسألة السماع وثبوته بين الرواة؛ وذلك ببيانه لمن سمع من الراوي، ومن لم يسمع منه، ولو عاصره، وهي مسألة غاية في الأهمية، ويقوم عليها تصحيح الحديث وتضعيفه، وقد عالج ابن المديني هذه المسألة في مساحة واسعة من الكتاب[3].

2- **الاختلاف على الرُوَّاة:** وهذا أوسع مجالات العلل، إذ إن هذا الاختلاف على الرواة، لا يظهر إلا بجمع طرق الحديث في مكان واحد، والمقارنة بينها، وهو القائل: "الباب إذ لم تجتمع طرقه؛ لا يعرف خطأه".

وقد ذكر ابن المديني الخلاف في طرق تسعة وعشرين حديثاً في كتابه، بين جامع بين أوجه الخلاف، أو مرجح، أو ساكت عن الجمع، والترجيح، وسأقف عل بعض مواطن هذه الفقرات عند هذا القسم في الفصل التطبيقي –إن شاء الله–.

3- **التفاوت بين مراتب الرواة في الشيخ الواحد:** وهذه المسألة شديدة الصلة بعلم العلل؛ إذ أن فض الخلاف الذي يقع على الرواة الثقات من قبل الراوين عنهم، إنما يقوم في أحوال

---

[1] ينظر تفصيله في: علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق(ص50-78)، فقد درسه المحقق دراسة مفصَّلة –جزاه الله خيرا–. وينظر: الإمام الحافظ علي بن المديني، مرجع سابق، فقد قسمه الباحث إلى أربعة أقسام وذكر تفصيلها (ص113-118).

[2] ينظر: علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه (ص50-66).

[3] سأتعرض لمسألة انقطاع السند في الفصل التطبيقي –إن شاء الله–.

كثيرة على مدى إتقان هذا الراوي لحديث شيخه مع المختلف معه عليه، وقد يكون بعض الثقات ضعيفا في شيخ بعينه، ويكون في نفس الوقت أوثق الناس وأثبتهم في شيخ آخر غيره، وبالعكس، فمعرفة مراتب الرواة في مثل هذه الأحوال هو الحاكم في أحوال كثيرة في مثل هذه الخلافات، والله اعلم. وقد عالج ابن المديني هذه المسألة وتعرض لها في ثلاثة مواطن في هذا الكتاب، سيأتي تفصيل ذكرها أثناء التطبيق.

ب– القسم الثاني: بيان أحوال الرجال.

وتعرض في هذا القسم لكثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، وبيان لمبهم، وتميزاً لمهمل، ومعرفة للكنى والأسماء، والتفريق بين من قد يلتبس بغيره، وغير ذلك من أحوال الرجال. وصنفهم الدكتور مازن السرساوي عند تحقيقه لهذا الكتاب حسب النوع الذي يندرجون فيه من علم الرجال[1]، كالآتي:

1- الجرح والتعديل، وقد تكلم ابن المديني في الرواة جرحاً وتعديلاً، وسأذكر منهم:

- فقرة (76): "هياج بن عمران، وهو رجل مجهول".
- فقرة (77): خيثمة بن أبي خيثمة، قال ابن المديني عن حديث مداره عليه: "وإسناده ضعيف، وهو حديث منكر، وإنما أُتي من طريق خيثمة، عن الحسن".

2- معرفة الأسامي والكنى، وهي تفيد في تمييز الراوي، وعدم ظنه اثنين، وقد تناول ابن المديني هذا الصنف في اثني عشرة موضعاً، أذكر منها:

- الفقرة (40): "أبو حازم؛ اسمه عوف بن الحارث".
- الفقرة (97): "اسم أبي العباس الشاعر: السائب بن فروخ".

3- معرفته بالوحدان والمنفردات، والغرائب، وذلك في اثني عشرة موضعاً، منها:

- الفقرة (151): "أبو العشراء الدارمي ... لم يرو عنه إلا حماد".
- الفقرة (191): "ابن اعبد؛ لا اعرف عنه حديثاً غير هذا".

4- بيانه لما يقع فيه أوهام الرواة في الجمع والتفريق من الرواة، وذلك في :

[1] ينظر تفصيل ذلك في: علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق (ص67-73).

- الفقرة (101): "عطاء السلمي؛ هو عندي عطاء بن يزيد؛ لأنه كان يسكن الرملة".
- الفقرة (152): "عبد الرحمن بن خنبش؛ وأخطأ من قال: عبد الله بن خنبش".

5- معرفته بالصحابة والتابعين، وهذا بيّنٌ في:

- الفقرة (73): "والأحنف ليس له صحبة".
- الفقرة (98): "يزيد بن علاقة، لقي رجالاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لم يرو عنهم غيره".

6- معرفته بالإخوة والأخوات: وله في ذلك تصنيف مستقل، طبع مرتين، إحداهما بتحقيق الجماز، والأخرى بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة، وقد ذكر منه هنا:

- فقرة (175): "بَنو حِراشٍ ثَلاثَةٌ: رِبعِيٌّ، وَرَبيعٌ، وَمَسْعودُ ابنُ حِراشٍ، ولم يُروَ عَن مَسعودٍ شيءٌ؛ إلاَّ كَلامُهُ بَعدَ الموتِ".

7- تعيينه المبهم من الرواة، وذلك في الفقرة الآتية:

- (75): "قال علي: "قال سفيانُ: فقالَ أبُو بكرٍ الهُذَلِي لعَمرو: سمَّى لكُمُ الرَّجلَ؟ قال: لاَ. قال: هو قَبيصةُ بنُ حُرَيثٍ. قال سفيان: وإنما عرفه أبو بكر؛ لأنه من قومه، من هُذَيل".

8- وثمة بضعة رجال ذكرهم مهملين، ولم يذكر إلا بعضاً ممن روى عنهم، أو رووا عنه، هم في الفقرات التالية:

- الفقرة (109): "محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ".
- الفقرة (110): "نعيم بن أبي هند الأشجعي".
- الفقرة (155): "ضرغامة بن عليبة العنبري".

ت- القسم الثالث: التاريخ.

وقد كان في هذا القسم؛ وهو التأريخ أفقر الأقسام الثلاثة نصيباً من الكتاب، وغالبه مستنبط من كلام ابن المديني، ولم يقع التصريح بكثير منه، ومع أنه الجزء الأخير من اسم

الكتاب؛ إلا أنه أوَّل ما ساقه ابن المديني في كتابه، وقد استغرق ابن المديني في ما ذكره مما يتعلق بهذا القسم صراحة أو استنباطاً (32) فقرة، تنقسم هذه الفقرات إلى قسمين[1]:

أ– ما يتعلق بالتأريخ للرواية، من بعد عصر التابعين، وحتى شيوخ ابن المديني، وهذا القسم ذكر فيه ابن المديني:

- أن الحفاظ الكبار الذين دارت عليهم أحاديث الثقات كانوا ستة، وذكرهم.
- وانه قد صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف بعدهم، وعدهم اثني عشر إماماً.
- ثم انتهى علم هؤلاء جميعاً إلى ستة كذلك، وسماهم.
- وانتهى علم هؤلاء الستة إلى ثلاثة، ورثوا كل هذا الميراث العظيم، وعنهم تلقى الناس ونشروه (ينظر الفقرات 1–4).
- وبعد ذلك انتقل للحديث عن أهل القضاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أنهم أربعة وسماهم (ينظر الفقرات 5–7).
- وتكلم بعد ذلك عن العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (الفقرة 8).
- وتعرض لمقدار علم هؤلاء الصحابة؛ وشهادة التابعين لهم بذلك، وتفاوتهم في العلم الفقرة(9–13).
- ثم أطال في ذكر المتبوعين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن كَوَنُوا ما يُشبه المذاهب الفقهية (14–31).

ب– ما يتعلق بوفيات الأئمة الأعلام، والسادة الحفاظ، وقد أفرد ابن المديني لذلك فقرة طويلة ذكر فيها وفاة (25) حافظاً.

- وتعرض ابن المديني لبيان درجات أحاديث والحكم عليها، وهذه الأحاديث ليست فيها خلافاً، وإنما ذكرها لغرض أو لآخر، وحكم عليها بما يصلح لها من الأحكام، ذكرها في عشرين موضعاً[1].

[1] ينظر: علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق (ص74–75).

خلاصة المبحث

وبعد عرضنا لنبذة مختصرة من حياة الإمام عليّ بن المديني، الشخصية والعلمية، تبيَّن أن الإمام ابن المديني –رحمه الله– أحد أئمة الحديث وأبرزهم، وانعقد الإجماع على جلالته وإمامته، فقد كان مُقدماً على حُفَّاظ عصره، وأحد الأعلام الأثبات، أخذ عنه جهابذة هذا الفن، فهو مرجعهم في أمور العلل إذا اختلفوا، حتى إن الجلوس بين يديه كان أمنية شيخ المحدثين، الإمام البخاري –رحمه الله– حين سُئل: ما تشتهي؟ قال: "أشتهي أن أقدم العراق، وعلي بن عبد الله حي فأجالسه"[2]. كما أنه يعتبر من أوائل العلماء الذين أثروا المكتبة الإسلامية بمجموعة ضخمة من المصنفات الحديثية، بلغت مائتي مصنف، لم يُسبق إلى معظمها، ولم يلحق في كثير منها –كما قال النووي–، وما يتركه العالم خلفه من المصنفات لخير دليل على مكانته العلمية، فقد تمتع –رحمه الله– بغزارة مادته، وسعة اطلاعه، ودقة بحثه، وقوة حافظته، وحسن استحضاره لما يحفظ، والمتفحص لبعض كتبه يلحظ صدق ما وصفناه به. وأفضل دليل على مصنفاته: كتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ) –موضوع الدراسة– وما يحتويه من مسائل في التعليل غاية الأهمية، فكتب الله له القبول في الأرض حتى وصل إلينا والحمد لله.

---

[1] ينظر تفصيل ذلك: علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق (ص76-78).

[2] تاريخ بغداد (461/11)، المجروحين (56/1)، تهذيب الكمال (21/ص18).

المبحث الأوَّل

مفاهيم حول العِلَّة، والانقطاع

ومعالم منهج ابن المديني في إعلال السند

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العلة وما يتعلق بها من قضايا.

المطلب الثاني: معالم منهج ابن المديني في إعلال السند.

المبحث الأوَّل

مفاهيم حول العِلَّة، والانقطاع، ومعالم منهج ابن المديني في إعلال السند.

خصصت هذا المبحث لبيان ماهية العلة وبيان علل السند، وقد تضمن هذا المبحث مطلبين؛ الأوَّل خصصته للكلام حول ماهية العلة وقضايا أخرى تتعلق بها، أما المطلب الثاني سأعرض فيه الكلام عن السند وما يتعلق به من علل الانقطاع، كما سأتناول المعالم العامة لمنهج الإمام ابن المديني في التعليل، وكذا موقفه من صيغ السماع.

وقد قسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف العلة وما يتعلق بها من قضايا.

المطلب الثاني: معالم منهج ابن المديني في إعلال السند.

المطلب الأوَّل

تعريف العلة وما يتعلق بها من قضايا

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا، وأهميتها.

الفرع الثاني: أسباب العلة، وأقسامها باعتبار محلها وقدحها.

الفرع الثالث: المنهج العام لابن المديني في التعليل.

الفرع الرابع: وسائل كشف العلة عند ابن المديني.

المبحث الأوَّل: مفاهيم حول العِلَّة، والانقطاع، ومعالم منهج ابن المديني في إعلال السند.

سأتعرض من خلال هذا المبحث لتعريف العلة وما يتعلق بعلل الإسناد، وجعلته في مطلبين؛ حيث سأتناول في المطلب الأوَّل العلة وأسبابها وأقسامها، ومنهج ابن المديني في التعليل، ثم أُعرِف السند وانقطاعه في المطلب الثاني، وما يندرج تحته من فروع.

المطلب الأوَّل: تعريف العلة وما يتعلق بها من قضايا، وفيه أربعة فروع:

سأتناول في هذا المطلب تعريف العِلَّة في اللغة واصطلاح المحدثين، وأهميتها عند أهل هذا الفن، كما سأذكر أسباب العلة وأقسامها بإعتبار محلها وقدحها، ثم أعرج إلى عرض لمنهج ابن المديني في التعليل، وسأتناول أهم وسائله في كشف العلة، معتمدةً على ما جاء في مصنفات المحدثين والدراسات التي سبقت بحثي.

الفرع الأوَّل: تعريف العلة لغة واصطلاحا، وأهميتها.

سأتطرق في هذا الفرع لتعريف العلة عند أهل اللغة وجمهور المحدثين، ثم سأتكلم على أهمية معرفة علم العلل عند أئمة الحديث والنقد.

أولاً– تعريف العلة لغةً:

تطلق العِلَّة في اللغة على معانٍ عديدةٍ، وقد أوضح ابن فارس هذه المعاني وأجاد بقوله: "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تَكَرُّرٌ أو تَكْرِيرٌ، والآخر عَائِقٌ يَعُوقُ، والثالث ضَعْفٌ فِي الشَيء". **فالأوَّل العَلَل، وهي الشَّرْبة الثانية.** ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل. والفعل يَعُلُّون عَلاًّ وعَلَلاً، والإبل نفسها تَعُلّ عَلَلا. ويقال أعلَّ القومُ، إذا شربت إبلُهم عَلَلا. قال ابنُ الأعرابيّ: في المثل: "ما زيارتُك إيّانا إلاَّ سَوْمَ عالَّة" أي مثل الإبل التي تَعُلّ. و"عَرَض عليه سَوْم عالّة". وإنّما قيل هذا لأنها إذا كرَّرَ عليها الشُّرْب كان أقلَّ لشُربها الثاني. **والأصل الآخَر: العائق يعوق.** قال الخليل: العِلّة حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه. ويقال اعتلَّه عن كذا، أي

إعتاقه. قال: فاعتلَّهُ الدّهرُ وللدّهرِ علَلْ. **والأصل الثالث: العِلّةُ: المرض،** وصاحبُها مُعتلّ. قال ابنُ الأعرابيّ: عَلّ المريض يَعِلُّ عِلّة فهو عليل. ورجل عُلَلَة، أي كثير العِلَل"[1].

والمعل: اسم مفعول من أعله: أنزل به علة فهو معل، يقولون: لا أعلك الله أي لا أصابك بعلة، والحديث الذي اكتشفت فيه علة قادحة هو مُعل لأنه ظهر أنه مُصاب بتلك العلة[2].

وبهذا يتضح أن أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو: المرض؛ وذلك لأن الحديث الذي ظاهره الصحة إذا اكتشف الناقد فيه علة قادحة فإن ذلك يمنع من الحكم بصحته.

وقد أطلق بعض العلماء على الحديث "المعل"، اسم: الحديث "المعلول"، وأطلق بعضهم عليه اسم، الحديث: "المعلل".

وقد اعترض النووي على تسميته بـ"المعلول" وقال: "هو لحن"[3]. وذلك لأنه مأخوذ من: أَعَله: يُعله، فاسم المفعول منه: مُعل. مثل: أَضَره يُضره، فاسم المفعول منه: مُضر[4].

وقد اعترض السيوطي على التسميتين؛ فأيد النووي في قوله: إن التسمية بـ "المعلول" لحن، وقال: لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول.

ثم اعترض على التسمية بـ "معلل"، فقال: الأجود فيه "معل" بلام واحدة؛ لأنه مفعول أعله قياسا، وأما "معلل" فمفعول علل؛ وهو لغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم[5].

---

[1] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (4/13-15).

[2] لسان العرب، لابن منظور، مادة (علل) (11/467).

[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: السرساوي (1/385).

[4] شرح البيقونية في مصطلح الحديث لابن عثيمين (ص115).

[5] تدريب الراوي (1/385)، قال العراقي في شرح التبصرة: "والأجود في تسمية المعل" (1/86).

ثانياً– تعريف العلة اصطلاحاً:

عرَّفها الحافظ ابن الصلاح بقوله: "هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه"[1].

وعرفها النووي بقوله: "عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه"[2].

وبهذا يتضح لنا أن العِلَّة؛ شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد؛ وذلك لأن ميدان التعليل إنما هو الأحاديث التي ظاهرها الصّحَة، ولذلك يقول الحاكم: "وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل..."[3].

ويقول ابن الصَّلاح: "المعلل، هو الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[4].

وقال الحافظ ابن حجر: "والعِلَّة أعمَّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة"[5].

وقد ذكر الصنعاني ما يدل على أن تقييد العلة بكونها خفية قادحة هو عنده قيد أغلبي، حيث قال: "وكأن هذا التعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة"[6].

فالمحدثون في هذه الحالة يطلقون العِلَّة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي الخاص، و هو: السبب الخفي القادح. وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام؛ فإنهم في هذه الحالة يطلقون

---

[1] مقدمة ابن الصَّلاح، ت: نور الدين عيتر (ص90).
[2] تدريب الراوي (386/1).
[3] معرفة علوم الحديث (ص112).
[4] مقدمة ابن الصَّلاح (ص90).
[5] النكت، لابن حجر (771/2).
[6] توضيح الأفكار، للصنعاني (22/2).

العلة ويريدون بها: السبب الذي يُعَلُ الحديث به، سواء كان خفياً أو ظاهراً، قادحاً أو غير قادح.

وهذا توجد له نظائر عند المحدثين منها: المنقطع[1]؛ فهو بالمعنى الخاص: ما حصل في إسناده انقطاع في موضع أو في أكثر من موضع لا على التوالي.

هذا المصطلح نفسه يستعمله المحدثون أيضا استعمالا عاما فيريدون: كل ما حصل فيه انقطاع في أي موضع في السند كان، فيشمل:
المعلق؛ الذي حصل فيه انقطاع في أول السند.
والمرسل؛ الذي حصل فيه انقطاع في آخر السند.
والمعضل؛ الذي حصل فيه انقطاع في أثناء السند باثنين فأكثر على التوالي. ويشمل أيضا المنقطع بالمعنى الخاص الذي ذكرناه.

وهكذا نرى أن مصطلح المنقطع يستعمله المحدثون استعمالا خاصا في المنقطع الاصطلاحي، ويستعملونه استعمالاً عاماً في كل ما حصل فيه انقطاع، فيشمل المنقطع الاصطلاحي، والمعلق، والمرسل، والمعضل.

وعلى هذا المنوال جرى استعمالهم لمصطلح العلة؛ فهم يستعملونه بالمعنى الاصطلاحي الخاص؛ وهو السبب الخفي القادح، ويستعملونه استعمالا عاماً؛ ويريدون به كل ما يعل الحديث به، فيشمل العلة بالمعنى الاصطلاحي، والعلة الظاهرة، والعلة غير القادحة[2].

[1] مقدمة ابن الصَّلاح (ص56).
[2] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، د/ ماهر ياسين فحل المولى(ص18-19).

ثالثاً– أهمية علم العلل:

إنَّ علم عِلل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفاً وذكرا، وأعظمها فخراً وخطرا، وأرفعها منزلةً وقدرا، وأهمها في بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً، ولذلك تعدَّدتْ أقوال النقاد في بيانِ أهمية علم العلل وشرفه وعزته ودقته، فمن الأقوالِ في ذلكَ:

1- قال عبد الرحمن بن مهدي: "لأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيْثٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْتَفِيْدَ عَشْرَةَ أَحَادِيْثَ"[1]، وفي رواية أخرى، قال: "لأن أعرِفَ عِلَّة حديثٍ هو عِندِي أحَبُ إليَّ مِن أنْ أكتبَ عِشرينَ حديثاً ليسَ عندي"[2].

2- قال علي بن المديني: "ربما أدركتُ عِلَّة حديثٍ بعدَ أربعينَ سنةً"، ومنها ما قد كفى راويه مَؤُونته وأبَان في أوَّل حاله عِلته[3].

ولأجل هذا؛ لم يكونوا يتعجلون الحكم على الحديث، ولا يتسرعون في إطلاق الأحكام على الأسانيد والروايات، ولا يغترون بظواهر الأسانيد، بل كانوا أحياناً يمضون الأيام الكثيرة والأزمنة البعيدة من أجل معرفة ما إذا كان الحديث محفوظاً، أم اعتراه شيء من الخطأ والوهم[4].

3- وقال أحمد بن صالح المصري[5]: "معرفة الحديث بمنزلة الذهب والشبه فان الجوهر إنما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: إن هذا الجيِّد والرَدِيء"[6].

---

[1] أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء(5/9)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (314/4) برقم (1588).

[2] الجامع لأخلاق الراوي (192/5) برقم (1911).

[3] الجامع لأخلاق الراوي (49/5) برقم (1788).

[4] الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (ص 16).

[5] أحمد بن صالح المصري أبو جعفر، المعروف بابن الطبري، ثقة حافظ، تهذيب التهذيب (49/1)، تقريب التهذيب (16/1).

[6] الجرح والتعديل (96/2).

4- وَقَالَ الحاكم أبو عبد الله: "ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث: هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإنّ معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم"[1].

5- وَقال الخطيبُ البغدادي: "معرفةُ العلل أجل أنواع علم الحديث"[2]، وَقَالَ أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلاّ بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد"[3].

6- وَقال ابنُ الصلاح: "اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"[4].

7- وَقَالَ ابنُ رجب: ".... وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان"[5].

– وَقال أيضاً: "ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته، وأنّ أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قَالَ أبو عبد الله بن منده: إنّما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث"[6].

8- وَقال ابنُ حجر: "المعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة.."[7].

وكلام الأئمة والنقاد في أهميةِ هذا العلم، وشرفِهِ، وعزته ودقته كثير، ولعل ما تقدم كافٍ في بيان ذلك.

---

[1] معرفة علوم الحديث (ص140-148).

[2] الجامع لأخلاق الراوي (294/2).

[3] الجامع لأخلاق الراوي، نفس المرجع (257/2).

[4] مقدمة ابن الصلاح (ص90).

[5] شرح علل الترمذي (467/2).

[6] شرح علل الترمذي، نفس المرجع (339/2).

[7] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر(ص226).

الفرع الثاني: أسباب العلة، وأقسامها باعتبار محلها وقدحها.

هذا الفرع سأتكلم فيه عن أهمّ الأسباب التي تكون الأحاديث مُعِلةً بسببها، ثم سأُبيِّن أقسامها باعتبار محلها وقدحها.

أولاً– أسباب العلة:

قد حصر بعض الباحثين أسباب العلة في سبعة رئيسة[1]، ويبدو لي أنها لا تتجاوز الأربعة أسباب، أذكرها بإيجاز فيما يلي:

أولاً: الوهم والخطأ:

وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، وهو الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا لله ولكتابه ولرسوله صلى الله عليه وسلم، وما وراء ذلك يصيب ويخطئ، ويتذكر وينسى، على ما بينهم من تفاوت في ذلك، بين مكثر ومقلّ، ويتمثل الوهم والخطأ فيما يلي:

- **خفة الضبط وكثرة الوهم[2]:**

حيث إن كثيراً من الرواة مع صدقهم وثبوت عدالتهم كانوا كثير الخطأ والوهم، لكن ذلك ليس الغالب على حديثهم وهؤلاء الذين كثر غلطهم في حديثهم مقبول عند أئمة الحديث كما صنع الامام مسلم، كما ذكره ابن رجب[3].

- **الاختـــــلاط[4]:**

وهو آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، تصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، والكشف عنه مهمة عسيرة شاقة. قال الدكتور همام عبد الرحيم: "ولكن

---

[1] ينظر: شرح علل الترمذي، مقدمة الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، حيث عرض أسباب العِلة وتكلم عليها، مع ذكره لكلام ابن رجب في كل منها (93/1-119).

[2] شرح علل الترمذي، مقدمة د/ همام (98/1).

[3] شرح علل الترمذي (403/1-425).

[4] شرح علل الترمذي، مقدمة د/ همام (102/1).

بصيرة الناقد ويقظة المجتمع ليس لهما تلك القدرة التي تحدد ساعات بدء الاختلاط، إذ الاختلاط حالة عقلية تبدأ خفية ثم يتعاظم أمرها بالتدريج، وبين الخفاء والظهور يكون المختلط قد روى أحاديث تناقلها الثقات عن الثقات وما دروا أنهم أخذوها عن الثقة ولكن في اختلاطه"[1].

- **خفة الضبط بالأسباب العارضة[2]:**

خفة الضبط لأسباب عارضة، تؤثر في ضبط الراوي دون أن تؤثر في إدراكه، مثل ضياع كتبه[3]، أو احتراقها[4]، أو ابتعاده عنها[5]، ومن هذه الأسباب أيضاً: الانشغال عن العلم بتولي القضاء[6]، أو فقد البصر[7].

- **قصر الصحبة[8]:**

قصر الصحبة للشيخ وقلة ممارسته لحديثه، وهذه في الأصل ليست علة تعل بها الأحاديث لكن العلماء أعطوها أهمية كبيرة لأنه يستفاد من ذلك في ترجيح رواية على أخرى عند الاختلاف؛ لأن من طالت صحبته لشيخه وكثرت ممارسته لحديثه يكون أتقن لحديث شيخه وتترجح روايته عمن قصرت صحبته لهذا الشيخ.

- **اختصار الحديث أو روايته بالمعنى[9]:**

اختلف العلماء سلفاً وخلفاً في حكمه؛ فذهبت طائفة إلى منع رواية الحديث بالمعنى،

---

[1] شرح علل الترمذي، مقدمة د/ همام (105/1).
[2] شرح علل الترمذي، مقدمة د/ همام (107/1).
[3] تهذيب التهذيب (60/11).
[4] تهذيب التهذيب (373/5-379).
[5] شرح علل الترمذي (767/2). وينظر: ميزان الاعتدال (154/4)، وتهذيب التهذيب (373/5-379).
[6] ينظر: التقريب (351/1)، وميزان الاعتدال (270/2)، وتهذيب التهذيب (333/4).
[7] ينظر: التقريب (505/1)، والميزان (609/2)، وتهذيب التهذيب (310/6).
[8] شرح علل الترمذي، مقدمة د/ همام (113/1).
[9] شرح علل الترمذي، مقدمة د/ همام (116/1).

وذهبت أخرى إلى جواز ذلك في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذهب الجمهور إلى تجويزها بالمعنى في الجميع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما روي عن غيره إذا قطع بالمعنى وكان عارفا بالمعاني ودقائق الألفاظ[1].

- **التفرد[2]:**

والتفرد بحد ذاته ليس علة في الخبر، وإنما يكون أحيانا سبباً من أسباب العلة، إذا لم يكن الراوي مبرزا في الحفظ، فالتفرد قد يلقي الضوء على وجود العلة.

ثانياً: تدليس الثقات[3]:

التدليس يكون أحيانا سبباً من أسباب العلة، فقد يدرك النقاد هذا التدليس، فيكشفوا ما فيه من انقطاع، أو روايته عن ضعيف غير اسمه أو كنيته، أو أن يسمي شيخه أو يصفه بغير ما هو معروف به. والتدليس أنواع كثيرة[4]؛ أشهرها تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

ثالثاً: الانقطاع في السند أو الطعن في أحد رجال الإسناد عدالة أو ضبطا[5]:

والمراد هنا المعنى العام للعلة فهي لذلك تشمل القادح: الظاهر منه والخفي.

ثانيا– أقسام العلة بإعتبار محلها وقدحها

يمكن تقسيم العلة بإعتبار محلها، وقدحها، وجنسها، وهذا ما سنوضحه هنا:

أ– العلَّة باعتبار محلها:

تقع العلة في إسناد الحديث وفي متنه؛ لكن وقوعها في الإسناد أكثر منه في المتن، وإذا وقعت في الإسناد فقد تقدح فيه وحده، وأحياناً تقدح في المتن معه، وقد لا تقدح أصلاً، وهذا ينطبق على المتن أيضاً[1].

---

[1] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ت360هـ)، د/ محمد عجاج الخطيب (ص533).

[2] ينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، المرجع نفسه (ص30).

[3] شرح علل الترمذي، د/ همام (118/1)

[4] ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص73-76).

[5] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، مرجع سابق (ص30).

وبناءً عليه يمكن تقسيم العِلَّة باعتبار محلها وقدحها إلى:

1- أن تقع العلة في الإسناد، وتقدح فيه وفي المتن معاً؛ مثاله: إبدال راوٍ ضعيف بآخر ثقة، مع عدم وجود طرق أخرى للحديث تقوِّيه[2].

2- أن تقع العلة في المتن وتقدح فيه وحده؛ مثاله: ما انفرد به مسلم بإخراجه في حديث أنس[3] من اللفظ المصرح بنفي قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم)، فعلَّل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح[4]، ورأوا أن من رَواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: "كانوا يستفتحون بالحمد لله"؛ أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على فهم واخطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر البسملة[5].

3- أن تقع العلة في المتن وتقدح فيه مع الإسناد؛ مثاله: أن يروي راوٍ حديثاً بالمعنى فيخطئ ويخالف المعنى الحقيقي للحديث، فيقدح ذلك في المتن والإسناد معاً[6].

ب- العلة باعتبار جنسها:

عَدَّ أبو عبد الله الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث، عشرة أجناس للعلة، وذلك من

---

[1] ينظر: النكت (746/2).

[2] ينظر: النكت (747/2)، لم يميز ابن حجر هذا القسم –كما فعلنا–، وإنما ذكره في معرض حديثه عن القسم الثالث، فقد قال: "ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن ما مثل به المصنف –يقصد ابن الصَّلاح– من إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق، فإن أبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضًا، إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة".

[3] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، حديث رقم (399)، (299/1).

[4] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، حديث رقم (399)، (299/1).
وصحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، حديث رقم (743)، (149/1).

[5] ينظر: النكت (748/2)، ومقدمة تحقيق علل الدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي (41/1).

[6] النكت (748/2).

خلال أمثلة ساقها لكل جنس، ثم قال: "بقيَت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولةٍ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم"[1].

ثم جاء بعد البُلقِيني[2]، والسيوطي[3]، فنقلا تلك الأمثلة، ووضَّحا ما تدل عليه من أجناس العلَّة. وسأذكر هذه الأجناس العشرة مختصرة:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة؛ ولكن له علةٌ تمنع من صحة السند.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين.

الرابع: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، فيروي عن تابعي يقع الوهمُ بالتصريح بما يقتضي صحبته؛ بل ولا يكون معروفا من جهته، وربما وقع وهم آخر في إسناده.

الخامس: أن يكون الحديث رُوِيَ بعنعنة سقط منه رجل دلَّ عليه طريق أخرى محفوظة.

السادس: أن يُختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، فيكون ذلك علة في المسنَد.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه؛ لكن لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر وساطة تبينت علتها ببيان أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحدُ رجالها حديثاً من غير تلك الطريق؛ فيقع من رواه من تلك الطريق –بناء على الجادة– في الوهم.

---

[1] معرفة علوم الحديث (ص113-118).

[2] محاسن الاصطلاح مع مقدمة ابن الصلاح، للبلقيني (ص263-268).

[3] تدريب الراوي، مرجع سابق(1/397-402).

العاشر: أن يُروى الحديث مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه.

الفرع الثالث: المنهج العام لابن المديني في التعليل.

من يدرس كلام ابن المديني في العِلل، ويسبر غور أحكامه على الأحاديث النبوية، يجد أن هناك ملامح عامة، وسِماتٍ بارزة لطريقته في النقد والتعليل، سأعرضها في هذا المطلب باختصار، كما سأرفقها بأمثلة توضيحية، فأقول إنَّ من أهمِّ معالم منهجه في التعليل[1]هي:

1-السير بطريقة منهجية عند دراسة الأحاديث المُعِلة[2]:

قال ابن المديني: "إذا رأيت الحدث[3] أوَّل ما يكتب الحديث، يجمع (حديث الغسل)[4] وحديث (من كذب علي)[5] فاكتب على قفاه: لا يفلح"[6]، بمعنى أن تحصيل هذا العلم والفلاح فيه لن يكون بجمع روايات بعض الأحاديث من هنا وهناك دون أن تكون هناك منهجية واضحة تنتظمها في باب واحد.

---

[1] سأذكر منهجه في التعليل بإيجاز، وينظر تفصيلها: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق(ص66-74).

[2] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث (ص66).

[3] في فتح المغيث: "المحدث" وكلاهما محتمل، ينظر: فتح المغيث، للسخاوي (391/2).

[4] هو حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل)، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب صفة الصلاة، باب فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء (299/1)، حديث رقم (837)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة (579/2)، حديث رقم (844). وقد نقل ابن الملقن عن ابْن مَنْدَه أنه قال فِي «مستخرجه»: "أَن هَذَا الحَدِيث رَوَاهُ عَن نَافِع مولَى ابْن عمر عَن ابْن عمر، جماعات عَددهمْ فَوق الثلاثمائة، وَأَن جماعات تابعوا أَيْضا نَافِعًا، وَأَنه رَوَاهُ عَن النَّبِي صلى الله عليه وسلم غير ابْن عمر أَرْبَعَة وَعِشْرُونَ صحابيًّا، ثمَّ ذكرهم"، ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن (650/4)

[5] قال النووي: "وَذَكَرَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ اِثْنَيْنِ وَسِتِّينَ صَحَابِيًّا وَفِيهِمْ الْعَشَرَة الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، قَالَ: وَلَا يُعْرَفُ حَدِيثٌ اِجْتَمَعَ عَلَى رِوَايَتِهِ الْعَشَرَةُ إِلَّا هَذَا، وَلَا حَدِيثَ يُرْوَى عَنْ أَكْثَر مِنْ سِتِّينَ صَحَابِيًّا إِلَّا هَذَا، وَقَالَ بَعْضهمْ: رَوَاهُ مِائَتَانِ مِنْ الصَّحَابَة ثُمَّ لَمْ يَزَلْ فِي اِزْدِيَادٍ، وَقَدْ اِتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجه فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيث عَلِيٍّ وَالزُّبَيْرِ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا إِبِرَادُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيدِيّ صَاحِب الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحَيْنِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي أَفْرَادِ مُسْلِمٍ فَلَيْسَ بِصَوَابٍ، فَقَدْ اِتَّفَقَا عَلَيْهِ. وَاَللَّه أَعْلَمُ" . ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (68/1).

[6] الجامع لأخلاق الراوي (301/2)، وفتح المغيث (391/2).

2- التركيز على الأحاديث الأصول وتقديمها على غيرها عند البحث[1]:

من الجدير بذكره أن ابن المديني كان يهتم بالأحاديث الأصول، ويستفرغ كل ما في وسعه لدراستها، فقال: "نظرت في الأصول من الحديث فإذا هي عند ستة ممن مضى، من أهل المدينة: الزهري، ومن أهل مكة: عمرو بن دينار، ومن أهل البصرة: قتادة، ويحي بن أبي كثير، ومن أهل الكوفة: أبو إسحاق، وسليمان الأعمش، ثم نظرت فإذا علم هؤلاء الستة يصير إلى أحد عشر رجلا ممن جمع الحديث ..."[2]، وكان يعد الاشتغال بغير الأصول نصب وتعب، فقال لمحمد بن مسلم بن وارة: "اكتب عن أبي الوليد[3] الأصول، فإن غير الأصول نصب"[4].

3- الاختصار[5]:

يسلك ابن المديني عند تعليله للأحاديث أو الكلام عليها منهج الاختصار، وهذا الاختصار يتمثل في أمور منها:

- عدم ذكر أسانيده للأحاديث والروايات المعلة.
- أنه لا يُطيل في ذكر المتابعات إلا إذا دعت الحاجة لذلك.
- اختصار المتن.
- اختصار أحكامه على الأحاديث.

---

[1] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص67).

[2] الجامع لأخلاق الراوي (294/2).

[3] هو هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي مولى باهلة، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (65/9).

[4] الجرح والتعديل (65/9).

[5] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص68-70).

4- شمولية منهجه في النقد: فهو ينظر إلى الإسناد والمتن جميعا في ضوء الأحاديث المتعلقة بالباب[1].

ولهذا صحَّ عنه في أكثر من موطن أنه قال: "لا يصح في هذا الباب شيء"[2]، دلالة على نظرته الشمولية لأحاديث الباب، ومما يؤكد نظرته الشمولية هذه أنه كان يصرح أحيانا بوقوع العلل في الإسناد والمتن جميعا فيقول: "اختلف في إسناده ولفظه"[3].

5- الإنصاف في النقد وعدم التعصب إلا للحق[4]:

وقد ضرب لنا أروع الأمثلة الدَّالة على إنصافِه وعدم مُداهنته، أو محاباته في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما ترك الرواية عن والده، وحين سئل عنه قال: "اسألوا غيري، فقالوا: سألناك، فأطرق، ثم رفع رأسه، وقال: هذا هو الدِّين، أبي ضعيف"[5]، وقد لقيَّ في سبيل ذلك أذى كثيرا حيث تجرأ بعض الحاسدين، واتهموه بعقوق أبيه؛ مما اضطره بأخرة أن يحدث عن أبيه درءا لهذه الشائعة، وإسكاتا لأصحابها. قال أبو حاتم: "كان علي لا يحدثنا عن أبيه، وكان قوم يقولون: علي يعق أباه، لا يحدث عنه، فلما كان بأخرة حدث عنه"[6].

6- التشدد في كشف العلل والمؤاخذة بالخطأ اليسير[7]:

تشدد ابن المديني في بحثه عن العلل الواقعة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان يتصدى لجميع الأخطاء الواقعة في المتن أو في الإسناد مهما دقت أو صغرت، وقد صرَّح بتشدده هذا الإمام أبو زرعة الرازي وهو من تلاميذ ابن المديني، ومن أعلم الناس به،

---

[1] ينظر: منهج بن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص70).

[2] ينظر: ترتيب علل الترمذي الكبير، أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، السيد أبو المعاطي النوري، ط1، م1، عالم الكتب-بيروت، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت (142/1)، حديث رقم (245).

[3] ينظر: سنن البيهقي الكبرى (222/8).

[4] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع نفسه (ص71).

[5] المجروحين (15/2).

[6] الجرح والتعديل (22/5).

[7] ينظر أمثلة أخرى تخص هذا العنصر في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص71-73).

حيث قال في أحد الرواة وهو فُضيل بن سليمان[1]: "روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين"[2].

الفرع الرابع: وسائل كشف العلة عند ابن المديني.

لما كانت العلة سبباً خفياً غامضاً عند الأئمة النقاد، كان لابد من وجود طرق ترشد إلى وجودها، ووسائل تُعين على الوقوف عليها، ومن خلال مصنفات علي بن المديني في العلل، تبيَّن أنه قد تتبع وسائل، ومسالك كان قد سلكها حتى تمكن من هذا العلم وساد فيه أهل زمانه، وسأتناول في هذا الفرع أهم هذه الوسائل[3]:

1. معرفة الشيوخ الذين تدور أصول الأسانيد عليهم:

قد اهتم الإمام عَلِيّ بن المديني بهذا الباب، فذكر في علله من يدور عليهم الإسناد فقال: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة؛ قال: ولأهل المدينة: ابن شهاب، ولأهل مكة: عمرو بن دينار، ولأهل البصرة: قتادة ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة: أبو إسحاق والأعمش، ثم صار علم هؤلاء إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فمن المدينة: مالك وابن إسحاق، ومن مكة: ابن جريج وابن عيينة، ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وأبو عوانة وشعبة ومعمر... قال: ثم انتهى علم هؤلاء الإثني عشر إلى يحيى القطان ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ووكيع، ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة إلى ابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن آدم"[4].

---

[1] هو فُضيل بن سليمان النُمَيْري، بالنون مصغر، أبو سليمان البصري، صدوق له خطأ كثير (ت183هـ)، ينظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (447/1).

[2] الجرح والتعديل (72/7)، وتهذيب الكمال (274/23).

[3] ينظر تفصيلها عند الدكتور نضال ثلجي، منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص74-86).

[4] علل الحديث لابن المديني، السرساوي، مرجع سابق، الفقرات(1، 2، 3، 4)، (ص86-102).

2. شدة التتبع وكثرة الاستقصاء:

يقوم علم العلل ابتداء على التتبع والجمع والاستقصاء فكلما كان التتبع أوسع كان كشف الخطأ أبين وتمييزه أدق، قال عبد الله بن المبارك: "إذا أَردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه بِبَعض"[1]. وقال عليّ بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[2]، وقال يحيى بن معين (ت 233هـ): "اكتب الحديث خمسين مرة فإن له آفات كثيرة"[3]، وكان يقول: "إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش"[4].

ومما يؤكد لنا تتبع ابن المديني للحديث ومعرفته به أنه تفرد عن سائر أقرانه بإحصاء أحاديث كثير من حفاظ الحديث ورواته – كما نقل ذلك عنه البخاري[5]– فقد ذكر أن لكل من ابن شهاب الزهري[6]، وشعبة بن الحجاج[7] نحو ألفي حديث... [8].

3. النظر في الطرق مجتمعة ومعرفة مواطن الاتفاق أو الافتراق بين الرواة:

وقد كان ابن المديني شديد التأمل لمواطن الاتفاق والاختلاف هذه؛ حريصا على إبرازها مهما دقت أو صغرت، ومن الأمثلة[1] على ذلك تنبهه للوهم الواقع في رواية مالك لحديث

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي (295/2).

[2] الجامع لأخلاق الراوي، المرجع نفسه (212/2).

[3] الجامع لأخلاق الراوي (212/2).

[4] تاريخ بغداد (182/14)، وتهذيب الكمال (548/31).

[5] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص78)، حيث علَّق الدكتور نضال ثلجي بهذا الشأن قائلاً: "نقل البخاري مئات الأقوال مما أحصاه ابن المديني من أحاديث للرُوَّاة ولم أجد هذه الأقوال في كتب البخاري المطبوعة ولا في كتب المتقدمين ممن يسوق الكلام على الرواة بالأسانيد، وأوَّل من علمته نقل هذه الأقوال ابن عبد البر، ثم النووي في موضعين فقط، ثم المزي في تهذيب الكمال والذهبي في كتبه وابن حجر في تهذيبه أثناء اختصاره للكمال، فهؤلاء الثلاثة اعتنوا بهذه الأقوال أتم عناية، وكانوا يقدموها على الجرح والتعديل غالبا، وقد تتبعت نقولاتهم هذه لعلي أجد أحدهم صرح بمصدره في النقل ولكن ذلك لم يكن!".

[6] تهذيب الكمال (431/26)، سير الأعلام (328/5).

[7] تهذيب الأسماء، للنووي(234/1)، سير الأعلام (203/7).

[8] ينظر: أحاديث باقي الرواة الذين جمعهم د/ ثلجي بهذا القسم، منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص78-79).

بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري، عن أبي قتادة الأنصاري "أنَّ النبيَّ نَهَى أن يَشْربَ التمرَ والزبِيبَ جميعاً"[2].

4.معرفة مخرج الحديث وبيان من دارت عليه الرواية والنظر في مرتبته من الحفظ والإتقان[3]:

وقد أثنى ابن المديني على شيخه القطان لتمكنه التام من هذا الأمر حيث قال: "شعبة أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم للمشايخ والأبواب، ويحي القطان أعرف بمخارج الأسانيد وأعرف بمواضع الطعن من جميعهم"[4].

5. معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف على المدار:

من الأمثلة على عناية ابن المديني الواضحة بهذا الشأن أنه لما سُئل عن أثبت أصحاب نافع قال: "أيوب وفضله، ومالك وإتقانه، وعبيد الله وحفظه"[5].

6. الممارسة الطويلة لهذا العلم وكثرة المذاكرة به:

ولقد صرَّح علي بن المديني بهذا الأمر من واقع تجربته فقال: "ربما أدركت عِلَّة حديثٍ بعد أربعين سنة"[6]، وعن محمد بن يحي قال: "رأيت لعلي بن المديني كتابا على ظهره مكتوب؛ المائة والنيف والستين من علل الحديث"[7].

---

[1] هذا المثال وغيره ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع نفسه (ص80-81).

[2] موطأ الإمام مالك (844/2).

[3] ينظر تفصيله في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص82-84).

[4] شرح علل الترمذي (466/1).

[5] الجرح والتعديل (225/2).

[6] الجامع لأخلاق الراوي (257/2).

[7] الجامع لأخلاق الراوي، المرجع نفسه(295/2).

7. معرفة خصائص المدارس الحديثية ومعرفة مواطن الرواة[1]:

كان ابن المديني شديد العناية بالسماع من شيوخ الأمصار المختلفة وقد صرَّح في ذلك عند ذكره لشيخه الوليد بن مسلم الدمشقي(ت195هـ)[2] ، حيث قال: "الوليد رجل الشام، وعنده علم كثير، ولم أستمكن منه، وقد حدثكم بالمدينة في المواسم، وتقع عندكم الفوائد لأن الحجاج يجتمعون بالمدينة من آفاق شتى، فيكون مع هذا بعض فوائده، ومع هذا بعض"[3].

كما كانت له عناية ببيَان أمصار الرُواة عند حُكمه على الأحاديث فنراه أحيانا يقول: "حديث مدني"[4]، أو يقول: "حديث شامي"[5]، أو "حديث بصري"[6]، أو "كوفي"[7]، وكقوله في حديث "من قرأ القرآن فسأل به"[8]: "حديث أوَّله كوفي وآخره بصري"[9].

---

[1] ينظر تعليق د/ ثلجي في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص87): "وقد صنف غير واحد من أساتذتنا في خصائص المدارس الحديثية فصنف الدكتور شرف القضاة حفظه الله مدرسة الحديث في الكوفة، والدكتور أمين القضاة حفظه الله في مدرسة الحديث في البصرة".

[2] هو الوليد بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة أربع أو أوَّل سنة خمس وتسعين ومائة. ينظر: تقريب التهذيب (584/1).

[3] المعرفة والتاريخ (246/2)، ومن طريقه عند ابن عساكر، تاريخ دمشق (286/63)، وسير الأعلام (214/9)، وتهذيب الكمال (93/31).

[4] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (198)، (ص707)، وتاريخ دمشق (26/13).

[5] تاريخ دمشق (243/27).

[6] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (62)، (ص241)، تاريخ دمشق (134/14).

[7] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، ، الفقرة (199)، (ص712).

[8] المسند، للإمام أحمد بن حنبل (432/4).

[9] علل الحديث، لابن المديني، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (88)، (ص271).

المطلب الثاني

معالم منهج ابن المديني في إعلال السند

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الإسناد، وأهميته، والانقطاع وأنواعه.

الفرع الثاني: صيغ السماع الصريحة وموقف ابن المديني منها.

الفرع الثالث: صيغ السماع غير الصريحة وموقف ابن المديني منها.

الفرع الرابع: الإرسال والتدليس وموقف ابن المديني منهما، ومنهجه في كشف عللهما في الأحاديث.

المطلب الثاني: معالم منهج ابن المديني في إعلال السند.

سوف أتناول من خلال هذا المطلب بعض المفاهيم التي لها علاقة بالسند والإسناد وما يتعلق بهما، كذلك مفاهيم تخص الانقطاع وما يندرج تحته من أنواع، ثم أعرج لموقف ابن المديني من صيغ السماع الصريحة وغير الصريحة، لأختم هذا المطلب بذكر منهجه في كشف علل الإرسال والتدليس، وذلك من خلال ما جاء في كتب المحدثين، والدراسات المعاصرة في هذا الموضوع.

الفرع الأوَّل: مفاهيم عامة حول الإسناد، وأهميته، والانقطاع وأنواعه.

سأتطرق لتعريفات ومفاهيم عامة من خلال هذا الفرع، تخص الإسناد والانقطاع، ثم سأذكر بعده أهمية الإسناد لما له من أهمية كبيرة عند المسلمين وأثر بارز، كما سأتناول طرق معرفة الانقطاع، وما جاء في أوجه انقطاع السند.

أولاَ– تعريف الإسناد:

إنَّ كلمة إسناد مأخوذة في اللغة من مادة (سند)، وهذا يدعوني إلى أن أُبيِّن الأصل وهو (سند) ثم بعد ذلك أبين ما تفرع منه وهو (الإسناد).

أ – السند لغة واصطلاحا:

السند لغة : له معان عديدة منه:

ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل والوادي، ويأتي بمعنى المعتمد[1].

ويأتي الفعل (سند) بمعنى صعد ورقي. كما يقال: فلان سَنَدٌ أي معتمد وسنَدَ إلى الشيء من باب دخل واسْتَنَدَ إليه بمعنى وأَسْنَدَ غيره والإسْنَادُ في الحديث رفعه إلى قائله[2].

[1] لسان العرب، مادة (سند)، (220/3).

[2] مختار الصحاح، للرازي، مادة (سند)، (326/1).

والسند اصطلاحاً: هو الإخبار عن طريق المتن.

ب- الإسناد لغة:

الإسناد مصدر للفعل الثلاثي المزيد (أسند)، والإسناد في قولهم: أسندتُ هذا الحديثَ إلى فلان أُسنِده إسناداً، إذا رفعته إليه. وباب من النحو يسمّى المسْنَد والمسْنَد إليه[1].

ت- الإسناد اصطلاحاً:

عرَّفه الطيبي في الخلاصة قائلاً هو: "رفع الحديث إلى قائله"[2].

وقال ابن جمَاعة: "المحَدّثُون يَستعملون السَّند والإسناد لشيء واحد"[3].

وعرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله : "الإسناد حكاية طريق المتن"[4]. ومعنى الحكاية عن طريق المتن الإخبار عنه وذكره.

والسَّند والإسناد بمعنى واحد، قال الطيبي: "السند والإسناد يتقاربان في معنى الاعتماد"[5].

ثانياَ- أهمية الإسناد.

للإسناد أهمية ومكانة كبيرة عند العلماء، وميزة فاضلة خصَّ الله -عزَّ وجلَّ- بها هذه الأمة دون غيرها من الأمم، قال أبو علي الجياني[1]: "خصَّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها؛ الإسناد، والأنساب، والإعراب"[2].

---

[1] جمهرة اللغة، لابن دريد (345/1).

[2] الخلاصة في معرفة الحديث، لشرف الدين الطيبي (ت743هـ)، (ص28)، وتدريب الراوي (70/1).

[3] تدريب الراوي (70/1).

[4] ينظر تفصيل هذا التعريف في: أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع، للطالب: زكريا قادي (ص46-47). وينظر: نزهة النظر (ص19).

[5] الخلاصة، المرجع السابق(ص28)، تدريب الراوي (70/1).

وقد وردت أقوال عدة في أهمية الإسناد، منها:

- وقال الإمام شعبة (ت160هـ): "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد"[3].
- قال سفيان الثوري (ت161هـ): "الإسنَاد سلاح المؤمِن، إذا لم يكن معه سلاح فَبِأَيْ شيء يُقاتل؟"[4].
- قال الإمام عبد الله بن المبارك (ت181هـ): "الإسناد من الدِّين، ولولا الإسناد لَقَال منْ شَاء ما شاء"[5].
- وقال علي بن المديني (ت234هـ): "قال أبو سعيد الحدَّاد: الإسناد مثل الدرج ومثل المراقي، فإذا زلَّت رجلك عن المرقاة سقطت"[6].
- ويروي عن شيخ من شيوخه أيضاً في أهمية الإسناد ويقره عليه بسكوته عنه:

قال علي بن المديني: قال يحي: قال هشام بن عروة: "إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هو؟ وممن سمعته؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه". قال يحي: "فعجبت من فطنته"[7].

وقد اهتم المحدثون كذلك بجمع أسانيد الحديث الواحد، لما لذلك من أهمية كبيرة في ميزان النقد الحديثي لأن بجمع الطرق يتبين الخطأ. إذا صدر من بعض الرواة، وبذلك يتميز الإسناد الجيّد من الرديء، قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبيَّن خَطؤه"[8].

---

[1] أبو علي الجياني هو: الإمام الحافظ المجود، الحجة الناقد، محدث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد بن احمد الغساني الجياني، صاحب "تقييد المهمل"، توفي ليلة الجمعة في الثاني عشر من شعبان، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة، ينظر: سير الأعلام (19/148-149).

[2] تدريب الراوي، ت:السرساوي، مرجع سابق (2/729-730)، وفتح المغيث (ت902هـ) (3/330).

[3] التمهيد، لابن عبد البر (ت463هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي(1/57).

[4] بحوث في تاريخ السُنَّة، د/ أكرم بن ضياء العمري، دار بساط -بيروت-، ط4 (ص54).

[5] مقدمة صحيح مسلم (15).

[6] شرح علل الترمذي (1/124)، والكفاية، للخطيب البغدادي (ص393).

[7] شرح علل الترمذي (1/124).

[8] الجامع لأخلاق الراوي (2/270)، وشرح التبصرة (1/227)، وتدريب الراوي (1/388).

ويُستفاد كذلك من جمع الطرق تفسير بعض النصوص؛ إذ أنَّ بعض الرُوَّاة قد يُحدث على المعنى، أو يروي جزءا من الحديث وتأتي البقية في سند آخر؛ قال الإمام أحمد: "والحديث إذا لم تَجمع طرقه لم تَفهمه والحديث يُفسر بعضه بعضاً"[1].

- وقال القاضي عياض (ت544هـ): "فاعلم أولاً أنَّ مدار الحديث على الإسناد فيه تتبيَّن صحته ويظهر اتصاله"[2].

- وقال ابن الأثير (ت606هـ): "اعلم أنَّ الإسناد في الحديث هو الأصل وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحته وسقمه"[3].

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي (ت826هـ):"والحديث إذا جمعت طُرقه تبيَّن المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات"[4].

ثالثاً– تعريف الانقطاع، وطرق معرفته، وذكر أوجه انقطاع السند.

أ– الانقطاع لغة:

[ق ط ع]، اِنْقَطَعْت، اَنْقَطع، مصدر انْقِطاعُ.

اِنْقطعَ الشيءُ: ذهب وقتُه.

ويُقال: انقطع الحر أو البرد.

ويُقال: انقطع الكلام: وقف فلم يمضِ.

وانقطع النهر: أي جَفَّ. وانقطع إلى فلان: انفرد بصحبته خاصَّة[5].

والانقطاع نقيض الاتصال؛ ويكونان في المعاني كما في الأجسام[6]،

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي (270/2).

[2] الإلماع، للقاضي عياض (ص194).

[3] جامع الأصول، لابن الأثير (9/1-10).

[4] طرح التثريب في شرح التقريب، للحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي (ت826هـ)، (437/7).

[5] المعجم الوسيط، مادة (ق،ط،ع).

[6] جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي (24/1).

ومنه قوله تعالى: {وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ}[1].

وقوله تعالى: {فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ}[2].

ب- الانقطاع اصطلاحا:

لما كان الاتصال شرطاً لصحَّة الحديث النبوي فالانقطاع ينافي الصِحَّة، إذن الانقطاع أمارة من أمارات الضعف؛ لأن الضَّعيف ما فقد شرطاً من شروط الصِحَّة[3].

والانقطاع قد يكون في أول السَّنَد، وقد يكون في آخره، وقد يكون في وسطه، وقد يكون الانقطاع براوٍ واحد أو أكثر، وكل ذلك من نوع الانقطاع[4]. والذي يعنينا الكلام عليه هنا هو انقطاع السند عموما.

وعرَّفه الدكتور نور الدين عتر: "الانقطاع مأخوذ من القطع، وهو لغة فصل شيء عن شيء، قطعته فانقطع. ضد الوصل والاتصال. والمقصود هنا وقوع سقط في سلسلة الإسناد"[5].

ت- طرق معرفة الانقطاع في الإسناد:

وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن القطان (ت628هـ) في الوهم والإيهام، فقال: "اعلم أنَّ ما أَذكره في هذا الباب[6] من انقطاع الأحاديث، هو مُدرك من إحدى أربع جهات:

الأولى: قول إمام من أئمة المحدثين: هذا منقطع، لأن فلانا لم يسمع من فلان، فنقبل ذلك منه ما لم يثبت خلافه.

الثانية: أن توجد رواية المحدث عن المحدث، لحديث بعينه بزيادة واسطة بينهما، فيقضى على الأولى التي ليس فيها ذكر الواسطة بالانقطاع، وسنزيد هذا شرحا إذا انتهينا إليه.

---

[1] سورة البقرة (الآية 166).

[2] سورة المؤمنون (الآية 53).

[3] أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل (ص316).

[4] ينظر: أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، المرجع نفسه (ص234).

[5] منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (366/1).

[6] الوهم والإيهام، باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة، أو مشكوك في اتصالها (371/2).

الثالثة: أن تعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه أنه لم يسمع منه.
الرابعة: أن يكون الانقطاع مصرحا به من المحدث، مثل أن يقول: حدثت عن فلان، أما بلغني، إما مطلقا، وإما في حديث [حديث]"[1].

فائدة: من فوائد معرفة طبقات الرواة؛ تمييز الانقطاع في الإسناد: فهذه الفائدة ظاهرة من التي قبلها، فإن وقوع الراوي في طبقة لم تدرك طبقة الشيخ دليل على الانقطاع، ولا أظهر في إفادة ذلك من وقوع مولد الراوي بعد وفاة الشيخ، أو وفاة الشيخ والراوي عنه له من العمر ما لا يتهيأ في مثله التحمل والسماع، كأربع سنين أو دونها[2].

ث- أوجه انقطاع السند.

إنَّ انقطاع السند إنما يكون على وجهين:

أ- موضع الانقطاع: فيشمل؛ الحديث المرسل، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، والمرسل الخفي، والمدلس. والانقطاع في سند الحديث النبوي يشمل عدة أنواع حسب موضع الانقطاع:
فإذا كان من أول السند؛ سمي معلقاً[3].
وإذا كان من آخر السند؛ سمي مرسلاً[4].
وإذا كان في وسطه، و كان الساقط واحداً؛ سمي منقطعاً[5].
وإذا توالى سقوط رجلين من وسط الإسناد؛ سمي معضلاً[6].
وإذا سقط رجلان لا على التوالي؛ يكون السند منقطعا في موضعين.
وقد يكون في الإسناد مُدَّلس لم يصرح بالسماع؛ فيخشى سقوط رجل فله حكم الانقطاع.
وعدَّ بعضهم وجود رجل مبهم في الإسناد انقطاعاً[1].

---

[1] الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي (371/2).
[2] تحرير علوم الحديث، ليوسف بن عبد الله الجديع (110/1).
[3] ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص52).
[4] المرجع نفسه (ص52).
[5] المرجع نفسه (ص52).
[6] المرجع نفسه (ص52).

والمنقطعات ليست على درجة واحدة من الضعف: فمنها الضعيف، ومنها: ما هو أشد ضعفاً؛ فالانقطاع آخر السند أيسر من الانقطاع في أوَّله أو وسطه. وإذا كان الساقط واحداً أيسر من سقوط اثنين، وتدليس من يُدَّلس عن الثقات؛ أيسر من الذي يدلس عن الضعفاء[2].

ب- طبيعة الانقطاع: فقد يكون ظاهراً أو قد يكون الانقطاع خفياً، فالانقطاع الظاهر يكون بعدم المعاصرة، أو التلاقي بين الراوي ومن روى عنه؛ كالحديث المرسل، والمعضل، والمعلق، وغيره. والانقطاع الخفي كأن يورد الراوي حديثا عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه موهما انه سمع منه بصيغة تحمل السماع، وذلك كالحديث المدلس، أو يورد الحديث بمجرد الرواية عن شيخ لم يلقه، ولم يسمع منه شيئا مع معاصرته له، وذلك كالمرسل الخفي.

[1] ينظر صنيع البيهقي في السنن الكبرى (333/3) و(54/4)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص28)، وابن الصلاح (ص49) وفي النكت (561/2)، والمنهل الروي (ص49).

[2] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل (ص48).

الفرع الثاني: صيغ السماع الصريحة عند ابن المديني وموقفه منها ومنهجه في كشف عللها[1].

يتحقق الاتصال بألفاظ تدل على اللقاء والسماع بين المتكلم والمخاطب، وهذه العبارات منها ما هو صريح في الدلالة على السماع، ومنها ما هو محتمل، ومن خلال هذا الفرع سأتناول أهمية صيغ السماع الصريحة عند ابن المديني –رحمه الله–، ثم أختم الفرع بعرض منهجه في كشف عللها، معتمدة في ذلك على ما جاء في الدراسات في هذا الباب، وعلى أقواله في الكتاب، وفي كتب المحدثين في هذا الموضوع.

أ– صيغ السماع الصريحة وأهميتها عند ابن المديني:

الذي يُفهم من تصرف ابن المديني عدم تفريقه بين عبارات السماع الصريحة إلا ما كان منها بصيغة المخاطب المفرد نحو: "حدثني"، و"أخبرني"، و"سمعت"، وبين ما كان بصيغة الجمع نحو: "حدثنا"، و"أخبرنا"، و"قدم علينا"، ونحوها، وذلك أن صيغة الجمع يمكن حملها على غير السماع لاسيما قبل الاستقرار العرفي لهذه العبارات، وذلك كقول الحسن البصري: "حدثنا أبو هريرة"، وهو لا يقصد السماع المباشر منه، وإنما أراد أن أبا هريرة حدَّث أهل البصرة والحسن البصري منهم، وقد ساق ابن المديني عدَّة نماذج على هذا النحو عند قول الحسن: "خطبنا بن عباس بالبصرة"، فقال: "إنما هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن الحصين، ومثل قول مجاهد خرج علينا علي، وكقول الحسن إنَّ سُراقة بن مالك بن جعشم حدَّثهم، وكقوله غزا بنا مجاشع بن مسعود"[2].

وقال ابن المديني أيضاً في حديث سراقة في طلب النبي صلى الله عليه وسلم: "روى معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن مالك، عن سراقة –الحديث الطويل–: [أنَّ سُراقة خرج

[1] اختصرت هذا القسم والذي بعده من دراسة الدكتور ثلجي في هذا الباب، منهج ابن المديني في إعلال الحديث، فقد فصَّل فيه جزاه الله خيراً، وزدت عليه أشياء يسيرة (ص87).

[2] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة (47)، (187/1).

يطلب النبيَّ صلى الله عليه وسلم وجعل فيهِ مَائة بَدَنَةٍ][1]. وروى الحسن بن أبي الحسن أن سراقة حدثهم في رواية علي بن زيد بن جُدعَان، وهو إسنَاد يَنْبُوْ عنهُ القلبُ أن يكون الحسنُ سمع من سُراقة، إلا أن يكون معنى حدَّثَهم حدَّث النَّاس، فهذا أشْبَه"[2].

هذه الأمثلة تُفيد أنَّ ما جاء من ألفاظ التحمل والأداء بصيغة الجمع هي عند ابن المديني أخفض رتبة مما جاء بصيغة المفرد، لاحتمال دخول التأويل فيها، خاصة في زمن كبار التابعين، والله تعالى أعلم[3].

ب- منهج ابن المديني في كشف علل صيغ السماع الصريح:

لا يكتفي ابن المديني بورود إحدى صيغ السماع الصريحة حتى يحكم للرواية بالاتصال، والمتأمل في منهج ابن المديني يرى أنَّه يتعامل مع هذه الصيغ كما يتعامل مع الألفاظ النبوية فلا يقبل منها إلا ما توافرت فيه شروط قبول الحديث الشريف، وهي:

1. صحة الإسناد.

قال علي بن المديني: "الحسن لم يسمع من عِمْران بن حُصَيْن شيئاً، وليس بصحيح؛ لم يصح عن الحَسَن، عن عِمران سماع، من وجه صحيح ثابت"[4].

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، (381/7)، حديث(3906) عن يحي بن كثير، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب خلافة أبي بكر بتأييد عمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم (11/4)، الحديث (4482)، من طريق سعيد بن عفير، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (384/5)، الحديث (9743)، وعنه أحمد في المسند (128/29)، الحديث (17591) عن معمر، وغيرهم.

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (60)، (228/1).

[3] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص88).

[4] علل الحديث، السرساوي، نفس المرجع، الفقرة (33)، (182/1)، وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (33/2)، وابن أبي حاتم في المراسيل (38/1)، الفقرة (119)، والبيهقي في السنن الكبرى (80/10).

2. عدم دخول العلل والأوهام في صيغ التحديث:

يطرأ على صيغ التحديث وعبارات السماع ما يطرأ على باقي ألفاظ الثقات من الوهم والتصحيف، ولهذا لا يكتفي ابن المديني بظاهر الإسناد ليحكم على هذه العبارات بالصحَّة، وإنما يعمل فيها موازين علم العلل فنراه يجمع الروايات، وينظر في الأسانيد، ويعمل القرائن ليكشف عمَّا وقع في هذه الصِيَّغ من أوهام، ويمكن أن نستخلص بعض القرائن التي استخدمها ابن المديني لكشف علل صيغ السماع الصريح، وهي[1]:

أولاً: كشف علل صيغ السماع من خلال التفرد:

من الأمثلة على رَّد ابن المديني التصريح بالسماع لعلة التفرد ما رواه تلميذه محمد بن أحمد بن البراء عنه أنه قال: "إبراهيم النخعي لم يلق أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قلت له: فعائشة؟ قال: هذا شيء لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، وهو ضعيف"[2].

ففي هذا المثال؛ نفى ابن المديني لقاء إبراهيم النخعي لأحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وعندما سأله تلميذه ابن البراء عن لقاء إبراهيم النخعي لعائشة، أجابه ابن المديني بأن ذلك ممَّا تفرد به سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر[3] عن إبراهيم.

ثانيا: كشف علل صيغ السماع من خلال الموازنة والترجيح:

فالموازنة بين الرواة عند الاختلاف ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم في شيوخهم هي من أهمّ الوسائل التي يعتمد عليها ابن المديني لكشف علل صيغ السماع الصريح.

ومن الأمثلة على ذلك[4]؛ ما قاله ابن المديني في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا زَنَتْ أَمَة أَحَدِكُم، فَتبيَّن زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدْهَا"[1].

---

[1] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق –باختصار- (95-107).

[2] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة (82)، (301/1)، والمراسيل (9/1)، (19).

[3] هو زياد بن كليب الحنظلي أبو معشر الكوفي، قال ابن حجر: وقال بن المديني وأبو جعفر السبتي ثقة. نقله ابن خلفون من تهذيب التهذيب (382/3)، وينظر: تقريب التهذيب (220/1).

[4] ينظر أمثلة أخرى في تهذيب التهذيب، لابن حجر (25/10).

قال: "روَاه ابن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقْبِري، عن أبي هريرة.
ورواه عبد الرَّحمن بن إسحاق، عن سعيد، قال: سمعت أبا هريرة. فنظرت فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة،
ورواه ابن إسحاق، وليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.
ورواه أيوب بن موسى، عن سعيد، عن أبي هريرة.
والحديث عندي حديث سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. وحديث عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: "سمعت أبا هريرة يقول: وَهْمٌ"، وأخاف أن لا يكون حفظه"[2].

ثالثا: كشف علل صيغ السماع من خلال المعرفة ببلدان الرُوَّاة ورحلاتهم:

ومن الأمثلة على إعلال ابن المديني صيغ السماع الصريحة بسبب دقة معرفته ببلدان الرواة ورحلاتهم في الأمصار؛ عن ابن البراء قال: سُئِل علي بن المديني عن حديث الأسود بن سريع فقال: إسناده منقطع، رواية الحسن عن الأسود بن سريع، والحسن عندنا لم يسمع من الأسود لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي، وكان الحسن بالمدينة، فقلت له: المبارك -يعني ابن فضالة- يقول: في حديث الحسن عن الأسود: "أَتَيْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم فقلتُ: إِنِّي حَمَدْتُ رَبِي بمَحَامِدَ..." أخبرني الأسود، فلم يعتمد على المبارك في ذلك"[3].

---

[1] أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب بيع العبد الزاني، الحديث (2152)، (71/3)، وكذا في كتاب الحدود، باب لا يُثَرَب على الأمة إذا زنت ولا تنفى، الحديث (6839)، (172/8)، وكذا في كتاب البيوع، باب بيع المدبر، الحديث (2234)، (83/3)، وأخرجه مسم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، الحديث (1703)، (1328/3)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الرجم، باب إقامة الرجل الحد على وليدته، إذا هي زنت، الحديث (7208)، (451/6)، واحمد في المسند، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، حديث (10405)، (255/16)،ط. الرسالة وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه، الحديث (6320 و6321 و6324)، (146/4)، وأبو داود في السنن، كتاب الحدود، باب في الأمة تزني، الحديث (4471)، (519/16)، ط. الرسالة.

[2] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة (131)، (532/1).

[3] علل الحديث، السرساوي، نفس المرجع، الفقرة (61)، (232/1).

هذه الرواية أخرجها البخاري في الأدب المفرد[1]، وفي التاريخ الصغير[2]، من طريق المبارك بن فضالة قال: حدثنا الحسن أن الأسود بن سريع، حدثه قال: "كُنْتُ شَاعِراً ...[الحديث]"، وفيها تصريح المبارك بن فضالة بسماع الحسن من الأسود بن سريع، وقد أبطل ابن المديني صحة هذا السماع معتمدا في ذلك على حقائق تاريخية دقيقة تفيد خروج الأسود بن سريع من البصرة أيام علي بن أبي طالب، بينما قدم الحسن البصري إليها بعد ذلك، وقد أكدَّ ابن المديني هذا في موضع آخر فقال: "الأسود بن سريع قبل أيام الجمل، وإنما قدم الحسن البصرة بعد ذلك"[3]، ولذا فهو ابتداء لم يبطل هذا السماع لضعف المبارك بن فضالة[4]، أو لتفرده كما فهم البعض، وإنما أبطله لمخالفته ما ذكرنا من حقائق تاريخية والله أعلم[5].

رابعا: كشف علل صيغ السماع لمخالفته ما في كتب الراوي وأصوله:

من الأمثلة الواضحة على ذلك ما رواه ابن جُريج قال: "أخبرني حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة[6]، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لاَ تُبْرِزْ فَخِذَكَ، وَلاَ تَنْظرِ إِلَى فَخْذِ حَيٍ وَلاَ مَيِّتٍ[7].

---

[1] الأدب المفرد، للبخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الحديث (868)، (300/1).

[2] التاريخ الأوسط، للبخاري، الحديث (355)، (89/1)، وقد ذكره البخاري مختصراً.

[3] المعرفة والتاريخ (31/2).

[4] قال عنه ابن المديني: "صالح وسط"، تهذيب التهذيب (28/10)، ثمَّ إنَّ المبارك مدلس، ولكنه صرح بالسماع كما في هذه الرواية.

[5] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص94).

[6] المراسيل(28/1)، الفقرة (82)، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: قال علي بن المديني: لم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة إلاَّ حديثاً واحداً". وينظر تعليق د/ ثلجي بهذا الشأن، منهج ابن المديني في إعلال الحديث(ص95).

[7] أخرجه أحمد في مسنده، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الحديث (1248)، (405/2).

وقع في هذه الرواية تصريح ابن جُريج بالسماع من حبيب بن أبي ثابت[1]، وقد أعلَّ ابن المديني التصريح بالسماع في هذه الروايات فقال: "إنَّ ابن جُريج لم يسمعه من حبيب، ومن قال فيه: عن ابن جريج: أخبرني حبيب، فقد وَهِمَ"[2].

خامسا: كشف علل صيغ السماع من خلال المعرفة بطبقات الرواة وتاريخ وفياتهم:

ومن الأمثلة على كشف ابن المديني الوهم في السماع في ضوء معرفته بطبقات الرواة وتاريخ وفياتهم؛ تكلمه على حديث أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن خُفاف[3] عن عمار بن ياسر قال: أجنبت وأنا في الإبل فلم أجد ماء، فتَمَعَكْتُ في التُرَاب تَمَعُكَ الدَّابة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال: "إِنَّمَا كَانَ يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْتَيَمُّمَ".

فقال: "... وقد روى غير سفيان من حديث أبي إسحاق، عن نَاجية ابن خُفاف أبي خُفاف. ورواه يونس بن أَبي إسحاق عن ناجية بن خُفاف، عن عمار، وناجِية بن خُفاف أبو خُفاف العنزي لم يسمعه عندي من عمار لان ناجية هذا لقيه يونس بن أَبي إسحاق، وليس هذا بالقديم"[4].

---

[1] ينظر طرق السماع التي رُوِيت عن ابن جريج عند: د/ ثلجي، منهج ابن المديني في إعلال الحديث (ص95-96).

[2] فتح الباري، لابن رجب (ت795هـ)، (96/3)، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن (145/4)، وقال الدكتور ثلجي مُعلقا على هذا التخريج: "أما ابن الملقن -رحمه الله- وهو من النقاد الكبار- فقد اغتر بظاهر التصريح بالإخبار في بعض المواطن فقال بعد أن ذكر قول ابن حزم وابن معين أن بينهما رجل ولم يسم وليس بثقة قال:"وَقد علمت أَن عبد الله بن أحمد وَالدَّارَقُطْنِيّ أَخْرجَاهُ من حَدِيث ابْن جريج قَالَ: أَخْبرنِي حبيب وَإِن كَانَ فِي أبي دَاوُد أُخبرت عَن حبيب، فَيكون لم يسمعهُ مِنْهُ أَولا، ثمَّ سَمعه (مِنْهُ) ثَانِيًا، فطاح قَوْله: "بَينهمَا من لم يسم وَلَا يُدْرَى من هُوَ".

[3] هو ناجية ابن خُفَاف، (بضم المعجمة وبفائين)، العَنَزي، (بفتح المهملة والنون، ثم زاي)، الكوفي، عن عمار، مقبول من الثالثة، وقع في الرواية غير منسوب وصحَّح ابن المديني وغيره أنه ابن خُفاف، وَوَهِمَ من زعم أنه ابن كعب"، ينظر: تقريب التهذيب، الفقرة (7064)، (557/2).

[4] تهذيب الكمال (503/6)، وتهذيب التهذيب (357/10)، والإصابة في تمييز الصحابة، الفقرة (8885)، (503/6).

هذا الحديث مداره عند ابن المديني على ناجية بن خفاف؛ وقد أعَلَّ ابن المديني هذا الحديث وحكم بعدم صحة سماع ناجية بن خُفاف من عَمَّار بن ياسر، واستدل على ذلك بتباعد الطبقات بينهما[1]، وقد أيد كلام ابن المديني هذا تلميذه يعقوب بن شَيْبَة السدوسي فقال عن هذا الحديث: "حديث كوفي رواه أبو إسحاق، عن ناجية، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث صالح الإسناد، ولا أحسبه متصلا، لأن بعضهم ذكر أن ناجية ليس بالقديم"[2].

سادسا: كشف علل صيغ السماع من خلال وجود الوسائط في الرواية:

من القرائن التي يستخدمها ابن المديني للكشف عن وقوع الخطأ في صيغ السماع الصريحة، ورود واسطة بين الراويين الذين وقع بينهما التصريح بالسماع؛ خصوصا إذا لم يثبت تصريحه بالسماع إلا في رواية واحدة، وباقي رواياته كانت بإدخال الوسائط أو بالعنعنة فإن ابن المديني يحكم عندئذ بوقوع الوهم في هذه الصيغة.

ومن الأمثلة على ذلك؛ اكتشافه خطأ شُعبة في تصريحه بالسماع بين رَاوِيَيْن اعتماداً على هذه القرينة، قال علي بن المديني: "حدثنا عثمان بن عمر، ثنا ليث بن سعد، ثنا سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية، عن عبيد بن فيروز، قال: سألت البراء رضي الله عنه قلت: حدثني ما كَرِهَ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضَحَايا؟ قال:

---

[1] علَّق د/ ثلجي على هذا الشأن، في منهج ابن المديني في إعلال الحديث (ص98-99)، وقال: "وعند تأمل هاتين الروايتين، يتبيَّن لنا أن يونس بن أبي إسحاق وهو من "صغار التابعين"، قد صرح بوقت سماعه لهذا الحديث أنه كان في سنة تسعين للهجرة، وإذا علمنا أن عمار بن ياسر قتل بصفين مع علي بن أبي طالب سنة سبع وثلاثين؛ فيكون بين سماع يونس بن أبي إسحاق من ناجية، وبين وفاة عمار بن ياسر ثلاثا وخمسين سنة، وقد استدل ابن المديني بطول هذه المدة على عدم صحة سماع ناجية بن خُفاف من عمار فقال: "وناجية بن خُفاف أبو خُفاف العنزي لم يسمعه عندي من عمار لأن ناجية هذا لقيه يونس بن أَبي إسحاق، وليس هذا بالقديم"؛ أي أن عمره أصغر من أن يلتقي بيونس بن أبي إسحاق وأن يسمع من عمار بن ياسر".

[2] تهذيب الكمال (225/29).

أربع، ويَدي أقصَر من يَدِّ رسُولِ الله صلى الله عليه وسلم قال: "أَرْبَعٌ لاَ تَجُوزُ: العَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمرِيضَةُ البَيِّنُ مَرضُهَا، وَالعَرجَاءُ البَيِّنُ ظَلَعُهَا، والعَجْفَاءُ التِي لاَ تَنْقِي"[1].

قال عليٌّ: فإذا الحديث حديث ليث.

قال عليٌّ: قال عثمان: فقلت لليث بن سعد: يا أبا الحارث إنَّ شُعبة يروي هذا الحديث عن سُليمان بن عبد الرحمن، سمع عبيد بن فيروز. قال: لا، إنما حدثَنا به سليمان عن القاسم مولى خالد عن عبيد بن فيروز. قال عثمان بن عمر: فلقيتُ شعبة، فقلتُ: إنَّ ليثاً حدثنا بهذا الحديث، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم، عن عبيد بن فيروز، وجعل مكان الكسير التي لا تنقى، العجفاء التي لا تنقى، قال : فقال شعبة: هكذا حَفِظته كَمَا حَدَّثتَ به. كذا رواه عثمان بن عمر عن ليث بن سعد"[2].

فقد أنكر ابن المديني ما رواه شعبة في هذا الإسناد من التصريح بالسماع بين سليمان بن عبد الرحمن و عبيد بن فيروز، وذلك بناء على مخالفته لرواية الليث بن سعد والتي أدخل فيها راويا آخر بين سليمان بن عبد الرحمن وعبيد بن فيروز وهو القاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية[3].

[1] أخرجه ابن حبان في صحيحه، الحديث (5919)، (240/13)، من طريق الليث، والظَّلع: العرج، والعجفاء: الهزيلة، والتي لا تنقي: هي التي لا نقيَ لعظمها – وهو المخ – من الضعف والهزال.

[2] ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي (274/9)، باختصار واقتصار على موطن الشاهد.

[3] ينظر تفصيل ذلك: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق(ص106-107).

الفرع الثالث: صيغ السماع غير الصريحة[1].

تَطَلَّب الجزم بوقوع الاتصال في الإسناد المعنعن شروطا إضافية، اختلف العلماء في بيانها ودار نقاش واسع حولها، وسنقوم في هذا الفرع ببيان مذهب الإمام علي بن المديني في هذه المسألة.

أولاً– موقف ابن المديني من الإسناد المعنعن

أ– الإسناد المعنعن: هو الذي تكون صيغة الأداء فيه (فلان عن فلان)[2]، والعنعنة هي مصدر عنعن الحديث[3]، على وزن فعللة من عنعن[4]، وعنعن الحديث: إذا رواه بعن، من غير بيان للتحديث، أو الإخبار أو السماع)[5].

ومثال ذلك: الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها.

ب– العنعنة وعلاقتها بالتدليس والانقطاع:

لفظة (عن) صيغة أداء، استعملت في الأسانيد المتصلة، كما أنها أيضاً استعملت في الأسانيد غير المتصلة، وهي في حدِّ ذاتها لا تُفيد الاتصال كما أنها أيضاً لا تُفيد عدم الاتصال، فهي تستعمل في الأمرين كليهما[6].

---

[1] وقد أطال النفس في هذا القسم د/ ثلجي، وأجاد في تفصيله. ينظر: منهج ابن المديني (ص108-125) وسأذكرها بإيجاز هنا.

[2] التمهيد (12/1).

[3] توضيح الأفكار (299/1).

[4] فتح المغيث (203/1).

[5] فتح المغيث (203/1).

[6] موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين المؤلف: خالد بن منصور بن عبد الله الدريس (ص44).

وقد كَثُر ورودها في الأسانيد المدلسة والمنقطعة، واستعملها المدِلسون في أسانيدهم غير المتصلة، كذلك المرسِلون استعملوها في أسانيدهم المرسلة[1].

قال الخطيب البغدادي: "وقول المحدِّث: (ثنا) فلان قال: (ثنا) فلان، أعلى منزلة من قوله: (ثنا) فلان عن فلان، إذ كانت (عن) مستعملة كثيرة في تدليس ما ليس بسماع"[2].

وقال ابن الصَّلاح في معرض كلامه عن المدلِّس: "ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: "أخبرنا فلان" ولا "حدثنا" وما أشبهها، وإنما يقول: "قال فلان" أو "عن فلان" ونحو ذلك"[3].

فالإتيان بلفظة (عن) فيما لم يُسمع من الأسانيد المرسلة والمنقطعة؛ معروف ومُشتهر بين المحدثين، وهو من عادتهم في الرواية بالعنعنة.

لهذا لم يُنقل عن أحدٍ من أهل العلم بالحديث ونقده الحكم باتصال السند المعنعن بدون أي شروط، والذي نُقل عن الأئمة النقاد والحفاظ هو الحكم باتصال السند المعنعن ولكن بشروط سَهَّل بعضهم فيه كالإمام مسلم، وتوسط بعضهم فيها واحتاط كالإمام البخاري، ولكنهما لم يحكما باتصال السند المعنعن إلا بشروط مُعينة[4].

1- هل يشترط ابن المديني ثبوت السماع للحكم باتصال الإسناد المعنعن؟

لم يذكر ابن المديني رأيه صراحة فيما يتعلق بشروط قبوله للإسناد المعنعن، ويمكن للناظر في تصرفات ابن المديني وأقواله المتعلقة بهذا الشأن أن يقف على أدلة تفيد اشتراطه ثبوت السماع ولو مرة واحدة للحكم بثبوت الاتصال في الإسناد المعنعن ومن هذه الأدلة:

أ- البحث والتفتيش عن السماع:

قال علي بن المديني: "وقال حبيب بن الشهيد: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن:

---

[1] موقف الإمامين البخاري ومسلم، مرجع سابق (ص44).

[2] الكفاية (288/1).

[3] مقدمة ابن الصلاح (ص73).

[4] موقف الإمامين البخاري ومسلم، المرجع نفسه (ص44).

من سمع حديثه في العقيقة؟[1] قال: فسألته، فقال: سمعته من سمرة، قال: قال سمرة: كل مولود رهن بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه"[2].

فهذا مما يدل على اشتراط ابن المديني حصول السماع مرة واحدة للحكم على باقي الروايات بالاتصال إلا أن يتبيَّن له خلاف ذلك .

ب- التصريح بعدم ثبوت السماع ما لم يرد:

قال علي بن المديني: "قيس بن أبي حازم سمع من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص والزبير وطلحة بن عبيد الله -وذكر عدداً من الصحابة-، ثم قيل لعليٍّ هؤلاء كلهم سمع منهم قيس بن أبي حازم سماعا قال: نعم سمع منهم سماعاً، ولولا ذلك لم نعده له سماعاً"[3]، فهنا يصرح ابن المديني بأن سماع قيس من هؤلاء الصحابة لم يتحقق إلا بعد أن صح عنده أنه سمع منهم سماعاً، وفي قوله: "نعم سمع منهم سماعاً، ولولا ذلك لم نعده له سماعاً" دليل على عدم اعتداده لإثبات السماع في هذه الحالة بأي وسيلة سواها.

ت- إطلاق ابن المديني عبارات نفي العلم بالسماع عند إعلاله للأحاديث أو عند ذكره للسماع بين الرواة:

يعبر النقاد أحيانا عند عدم وقوفهم على ما يدل على السماع أو ما يدل على عدم السماع بعبارات نحو قولهم "لا أدري سمع منه أم لا" أو قولهم "لا أعلم لفلان سماعا من فلان"،

[1] حديث العقيقة هو قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ..."، أخرجه أحمد في المسند، الحديث (20083) (271/33)، وأبو داود في السنن (107/3)، والترمذي في الجامع الكبير، الحديث (1522)، (153/3)، والنسائي في المجتبى من السنن (166/7).

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (49)، (ص197)، وأخرجه من هذا الطريق البخاري في التاريخ الكبير (289/2)، ومن طريقه الترمذي في الجامع الكبير (340/1).

[3] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (39)، (ص163)، وينظره عند ابن عساكر، تاريخ دمشق (460/49).

ونحوها من العبارات الدالة في الأصل على عدم ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر[1]، ومن الأمثلة على استخدام ابن المديني لعبارات نفي العلم بالسماع:

قال ابن المديني في حديثه عن سعيد بن ذي حُدّان عن سهل بن حنيف في (جعل الحج عمرة): "لا أدري سمع من سهل بن حنيف أم لا؟ وهو رجل مجهول، لا أعلم أحدا روى عنه إلا أبو إسحاق"[2].

هذا الحديث أخرجه الطبراني من طريق زكريا بن أبي زائدة[3]، ويوسف بن أبي إسحاق[4]؛ كلاهما عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان أن سهل بن حنيف قال: (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاجا، فأهللنا بالحج، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة).

وقد تكلم ابن المديني على هذه الرواية لسببين اثنين:

أحدهما: جهالة سعيد بن ذي حدان[5]، حيث لم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي.

والثاني: عدم علم ابن المديني بسماع سعيد بن ذي حدان من سهل بن حنيف ولذا قال: "لا أدري سمع من سهل بن حنيف أم لا"[6].

ولا شك أن في تعليل ابن المديني هذا الحديث بعدم العلم بالسماع دليل على اشتراطه العلم بالسماع وإثباته له .

2- هل يشترط ابن المديني ثبوت اللقاء للحكم باتصال الإسناد المعنعن؟

يُعد ثبوت اللِّقاء شرطاً أوسع من شرط ثبوت السمَاع، وذلك أنَّه يجعل من لقاء الرُوَّاة واجتماعهم مع بعضهم سبباً للحكم باتصال الإسناد المعنعن ولو لم يأت عنهم تصريح بالسماع، وقد اختلف في نسبة هذا الشرط للإمام علي بن المديني[1]:

---

[1] ينظر بتوسع: إجماع المحدثين، الشريف حاتم بن عارف العوني، ط1، م1، دار عالم الفوائد مكة المكرمة، (30/1).

[2] تهذيب التهذيب (23/4)، ولم أجد كلام ابن المديني هذا في غير هذا الموطن، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (198/3) الفقرة (3171): "ما روى عنه سوى أبي إسحاق قاله ابن المديني".

[3] المعجم الكبير، للطبراني (93/6)، الحديث (5613).

[4] المعجم الكبير، المرجع السابق (93/6)، الحديث (5614).

[5] قال ابن حجر: "سعيد بن ذي حدان بضم المهملة وتشديد الدال كوفي مجهول" ينظر: تقريب التهذيب (ص235).

[6] تهذيب التهذيب (23/4).

فابن رشيد الفهري (ت721هـ) يرى أنَّ ابن المديني يشترط فقط ثبوت السماع للحكم باتصال الإسناد المعنعن، وأنه لا يعتبر اللقاء أو المعاصرة كافيا للحكم بالاتصال، وذكر أن ابن المديني يُطلق ألفاظ اللقاء ويريد بها معنى السماع[2]، فقال: "ولقد كان ينبغي من حيث الاحتياط أن يشترط تحقُّق السماع في الجملة لا مُطلق اللقاء، فكم من تابع لقِيَّ صاحباً ولم يسمع منه، وكذلك من بعدهم، وينبغي أن يحمل قول البخاري وابن المديني على أنهما يريدان باللقاء السماع، وهذا الحرف لم نجد عليه تنصيصا يعتمد، وإنما وجدت ظواهر محتملة أن يحصل الاكتفاء عندهم باللقاء المحقق وإن لم يذكر سماع وأن لا يحصل الاكتفاء إلا بالسماع، وأنه الأَلْيَق بتحريهما، والأقرب إلى صوب الصواب، فيكون مرادهما باللقاء والسماع معنى واحداً"[3].

أمَّا ابن رجب الحنبلي فيرى أن ابن المديني يشترط أحد أمرين: وهما السماع أو اللقاء؛ حيث قال: "فدَلَّ كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكي عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين: إما السماع وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه عندهم لا بد من ثبوت السماع"[4].

وقد تبيَّن بعد دراسة أقوال ابن المديني المتعلقة بهذا الشأن رجحَان ما ذهب إليه ابن رجب الحنبلي، وذلك للأدلة التالية[5]:

أ- تفتيشه عن اللقاء والتصريح باكتفائه به للحكم بالاتصال:

روى الإمام علي بن المديني من طرق حديث قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة: "أنَّ عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبيِّ الله صلى الله عليه وسلم، وذكر أبا بكر، قال: إنِّي رأيت كأَن ديكاً نقرني ثلاث نقرات وإني لا أراه إلا حضور أجلي، وإن

---

[1] ينظر: موقف الإمامين البخاري ومسلم، مرجع سابق (86/1).

[2] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث (ص108).

[3] السنن الأبين، مرجع سابق (55/1).

[4] شرح علل الترمذي (200/1).

[5] ينظر تفصيل ذلك في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق(ص109-110).

أقواما يأمرونني أن أستخلف وإن الله لم يكن ليضيع دينه، ولا خلافته، ولا الذي بعث به نبيَّه صلى الله عليه وسلم، فإن عجل بي أمر، فالخلافة شورى بين هؤلاء الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ..."[1].

وقد صحَّح ابن المديني هذا الحديث وذكر بعض الاختلاف فيه، ثم قال: "وكنَّا نُحب أن نَعلم أنَّ مِعدان لقِيَّ عُمراً أو لا، فحدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، حدثني الوليد بن هشام المعيطي، حدثنا معدان بن أبي طلحة اليعمري، قال: "قدمتُ على عُمر بن الخطاب من الشام، فذكر حديثا فيه كلام لم نحفظه، وإنما كتبناه لنعلم أنَّ معدان لقِيَّ عُمر حتى يصح ما روى عن عُمر"[2].

يُبيِّن لنا هذا النص الثمين مدى عناية ابن المديني بالألفاظ الدالة على الاتصال، والطريقة التي يسلكها في إثبات ذلك، فهو هنا لم يحكم بصحة روايات معدان بن أبي طلحة عن عمر بن الخطاب إلاَّ بعد أن ظفر بنَص يدل على ثبوت لقائه به، وقدومه عليه، ومن الملاحظ أنه لم يُعنَ بكتابة متن الرواية أو حفظها، وإنما اكتفى بكتابة الإسناد وحفظه، وذلك بسبب ما جاء فيه من تصريح معدان بن أبي طلحة وهو شامي بلقاء عمر بن الخطاب –وليس فيه التصريح بسماعه منه وإن كان لا يوجد ما يمنع من ذلك–، وقد صرَّح بغايته من كتابة هذا النص حيث قال: "وإنما كتبناه لنعلم أن معدان لقِيَّ عُمر حتى يصح ما روى عن عمر"[3]، وفي هذا أوضح دلالة على اكتفائه بالتصريح باللقاء ولو مرة واحدة للحكم على باقي المرويات بالاتصال[4].

ب– تصريح ابن المديني عند إعلاله بعض الأحاديث بعدم اللقاء:

قال الإمام أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت عاصم بن عمرو البجلي يُحدِّث عن رجل من القوم الذين سألوا عُمر بن الخطاب، فقالوا له: "إنما أتيناك نسألك

[1] مسند الفاروق، لابن كثير (ت 774هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، دار النشر: دار الوفاء – المنصورة، ط1، 1411هـ-1991م، (526/2).

[2] مسند الفاروق، المرجع السابق (526/2).

[3] مسند الفاروق، نفس المرجع (526/2).

[4] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق(ص108).

عن ثلاث: صلاة الرجل في بيته تطوعاً، وعن الغسل من الجنابة، وعن الرجل ما يصلح له من امرأته إذا كانت حائضا؟ فقال: أَسُحَّارٌ أَنْتُمْ؟! لَقَدْ سَأَلْتُمُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "صَلاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ تَطَوُّعًا نُورٌ، فَمَنْ شَاءَ نَوَّرَ بَيْتَهُ" وَقَالَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: "يَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاثًا" وَقَالَ فِي الْحَائِضِ: "لَهُ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ"[1].

وقد عقب علي بن المديني على رواية عاصم بن عمرو عن عمر بن الخطاب في هذا الحديث فقال: "هذا حديث مرسل، وعاصم بن عمرو لم يلق عمر بن الخطاب"[2].

فنلاحظ في هذا الحديث أن ابن المديني صرَّح بعدم اتصال الحديث وذلك بسبب عدم اللقاء بين عاصم بن عمرو وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ت- وجود نصوص تدل على تفريق ابن المديني بين اللقاء والسماع، وأن كلا منهما يفيد ثبوت السماع عنده، ومن الأمثلة على ذلك:

قال علي بن المديني أثناء حديثه عمن لقِيَّهم همام بن الحارث[3]: "ورواه عن أبي الدرداء، ولا ينكر لقاؤه عندنا، وقد لقيه ولم يقل سمعت"[4]، فابن المديني هنا أثبت اللقاء ثم صرَّح بأن هذا اللقاء لم يكن فيه سماع، ولو لم يكن لهذا اللقاء أثر على الاتصال لما كان لذكره هنا أي معنى.

أمَّا كلام ابن رشيد الفهري فهو صحيح من حيث الغالب حيث إنَّ ابن المديني كثيرا ما يطلق ألفاظ اللقاء ويريد بها معنى السماع، ولكن هذا الإطلاق لا يلزم منه اتفاقهما في المعنى

---

[1] المسند، للإمام أحمد، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الفقرة (86)، (247/1)، وقد حكم الشيخ شعيب الأرناؤوط بضعف إسناده: "إسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي روى عنه عاصم بن عمرو..".

[2] مسند الفاروق، المرجع السابق (129/1).

[3] هو النخعي الكوفي الفقيه، وثقه ابن معين، وقال: ابن الجوزي: "كان الناس يتعلمون من هديه وسمته، وكان طويل السهر –رحمه الله–"، توفي سنة ثلاث، وقيل: خمسة وستين في زمن الحجاج، وينظر: سير الأعلام (283/4)، والطبقات الكبرى، لابن سعد (ت230هـ)، (172/6).

[4] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (84)، (ص304).

من كل وجه؛ وذلك أن السماع يستلزم اللقاء، أما اللقاء فلا يلزم من ثبوته حصول السماع ولذا فإننا نرى ابن المديني أحيانا يثبت اللقاء وينفي حصول السماع كما جاء في تعداده لمن لقيهم مسروق[1]، حيث قال: "وصلى – أي مسروق- خلف أبي بكر، ولقِيَّ عُمر، وعلياً، ولم يروِ عنهم شيئاً، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن المغيرة، هذا ما انتهى إلينا من لقائه أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم"[2].

3- دور القرائن في الحكم باتصال الإسناد المعنعن:

رأينا فيما سبق أن ابن المديني يعتمد على أحد الأمرين للحكم باتصال الإسناد المعنعن، وهما: السماع أو اللقاء، وهذا يستلزم أنه يستخدم قرائن عند حكمه على الإسناد المعنعن بالاتصال، والتي سنتحدث عنها في هذا الجزء.

حيث إنَّ ابن المديني يعتد أحيانا بما هو دون اللقاء أو السماع عند حكمه على الإسناد المعنعن بالاتصال، لاسيما عند توافر القرائن القوية الدالة على ترجيح الاتصال فيها[3]، ومن الأمثلة على ذلك[4]:

1. اعتماده على الرؤية مع القرائن لإثبات الاتصال: ومن الأمثلة على عدم اعتداده بالرؤية:

قال ابن المديني: "سالم بن أبي الجَعدِ[1] قد لقِيَّ عِدَّة من أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، لقِيَّ جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، والنعمان بن بشير، ورأى أنس بن مالك، وسلمة بن نعيم، ونبيط بن شريط"[2].

---

[1] الإمام، القدوة، العَلَم، أبو عائشة الوادعي، الهمداني، الكوفي. وهو: مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله بن مر بن سلمان بن معمر. عداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يجتمع به صلى الله عليه وسلم لأنه كان باليمن، وقال الخطيب أنه: سُرق صغيرا ثم وجد؛ فسميَّ مسروقاً. قال ابن المديني: أما ما أقدم على مسروق أحداً؛ صلى خلف أبي بكر، مات سنة اثنتين وستين، وقيل ثلاث. وينظر: سير الاعلام، الفقرة (4/63-64).

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (85)، (ص306).

[3] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص111)، بتصرف يسير.

[4] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع نفسه –باختصار- (ص111-114).

ومع أن ابن المديني لا يكتفي في الأصل بمجرد الرؤية للحكم باتصال الإسناد المعنعن إلا أننا نراه يقبلها في بعض الأحيان، ويحكم لها بالاتصال وذلك إذا اعتضدت بقرائن تؤكد قوة حصول السماع.

ومن الأمثلة الصريحة[3] على ذلك ما جاء عن علي بن المديني، حيث قال: "حديث عَرْفَجَةَ بن أسعد: أصيبت أنفه يوم الكُلاب[4]، رواه أبو الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن عَرْفَجَةَ بن أسعد بن كَرِبٍ[5]. قال: وقد روى عن جدّه عَرْفَجَةَ بن أسعدَ. وعبد الرحمن بن طَرَفَةَ هذا معروفُ؛ روى عنه أبو الأشهبِ وسَلَمُ بن زُرَيْرٍ، ولم يقل: (عن أبي الأشهبِ[6]. وحدَّثَنا أنه رأى جدَّهُ)؛ عن يَزِيد بن زُرَيْعٍ، ولولا ذلك لكان مُرسلاً، فلما قال يزيد: وحدَّثَنا أنَّه رأى جدَّه صار حديثاً"[7].

2. اعتماده على الوجادة مع القرائن لإثبات الاتصال:

لا يحكم ابن المديني من حيث الأصل على الأحاديث المروية بالوجادة دون سماع بالاتصال، ومن الأدلة على ذلك؛ ما جاء عن إسماعيل بن إسحاق أنه قال: "وأمَّا حديث قتادة عن سليمان اليشكري فهو ضعيف؛ لأن قتادة لم يسمع منه شيئًا، وسمعت علي بن

---

[1] سالم بن أبي الجعد، الأشجعي الغطفاني، مولاهم الكوفي الفقيه، أحد الثقات، وكان من نبلاء الموالي وعلماءهم، ومن ثقات التابعين لكنه يُدَّلس ويُرسل، وينظر: سير الاعلام (108/5)، وتهذيب التهذيب (372/3).

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (88)، (ص313).

[3] ينظر تفصيل هذا المثال عند د/ نضال ثلجي، منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص111-113).

[4] **كُلاب**: بالضم لكن مع التخفيف؛ الكُلاب: اسم ماء لبني تغلب وعنده كانت الوقعة التي يقال لها: يوم الكُلاب وهو يوم مشهور من أيام العرب..."، ينظر: النهاية في غريب الأثر، لابن الأثير (196/4).

[5] **عَرْفَجة**: بفتح أوله والفاء بينهما راء ساكنة وبالجيم. ينظر: تكملة الإكمال (145/4)، الإصابة في معرفة الصحابة، لابن حجر (247/2).

كَرِب: بفتح الكاف وكسر الراء بعدها موحدة. ينظر: تقريب التهذيب (ص389).

[6] هو جعفر بن حيان السعدي أبو الأشهب، العطاردي البصري، مشهور بكنيته، ثقة، مات سنة خمس وستين ومائتين، وله خمس وتسعون سنة، روى له الجماعة، ينظر: تقريب التهذيب (ص140) الفقرة (935).

[7] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (154)، (ص617).

المديني يقول: "مات سليمان اليشكري قبل جابر بن عبد الله، وإنما كانت صحيفة، فكان قتادة وغيره يحدثون بما وجدوا فيها[1]".

وقال ابن المديني أيضا: "وائل بن داود لم يسمع منه ابنه، إنما كانت له صحيفة في بيته"[2]. فهو هنا نفى العلم بالسماع ولم يُعتد بوجود الصحيفة في إثبات الاتصال.
ومع هذا إذا احتفت بهذه الصحيفة قرائن قوية فإنه ربما حكم لها بالاتصال[3].

ثانياً– موقف ابن المديني من الإسناد المؤنن:

الإسناد المؤنن: هو الذي تكون صيغة الأداء فيه (أنَّ فلاناً قال)، وقد اختلف العلماء في هذه الصيغة هل هي محمولة على الاتصال أم لا؟ والذّي يظهر أن ابن المديني يُفرق في تعامله مع هذه الصيغة بين قسمين اثنين[4]:

أولاً– إذا جاءت رواية الحديث بالأنأنة وكان صاحب هذه الصيغة قد أدرك ما أخبر عنه:

فإنَّ ابن المديني يُصَّحح هذه الرواية ويحكم لها بالاتصال، لكن إذا جاءت هذه الرواية مرة بالعنعنة ومرة بالأنأنة فهو لا يحكم للروايتين جميعاً بالصّحة وإنما يُرجِح بينهما، وهذا يُبيّن لنا موقف ابن المديني من هاتين الصيغتين فهو يرى اتفاقهما في الدلالة على الاتصال –في مثل هذه الحالة–، واختلافهما في تحديد مسند هذه الرواية وقائلها[5].
مثاله[6]: اختلف في حديث (إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جُنُبٌ)[1]، هل هو من مسند عبد الله بن عمر؟ أم من مسند أبيه عمر بن الخطاب؟

---

[1] شرح صحيح البخاري، لابن بطال القرطبي (ت449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، م10، مكتبة الرشد بالسعودية، 1423هـ - 2003م، كتاب الصلاة، (11/2).

[2] الكفاية، مرجع سابق(354/1).

[3] ينظر لمزيد أمثلة على هذا القسم عند: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص120-121).

[4] شرح علل ابن رجب (601/2).

[5] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع نفسه (ص122).

[6] ينظر تفصيله في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص122-123).

ثانياً– إذا جاءت رواية الحديث بالأنأنة ولم يكن صاحب هذه الصيغة قد أدرك ما أخبر عنه، وهذا على نوعين[2]:

النوع الأول: أن يكون هذا الراوي مشهورا بالرواية عن صاحب القصة والسماع منه، والذي يظهر لي أن ابن المديني يُعد مثل هذه الصورة من قبيل المرسل.

النوع الثاني : أن لا يكون هذا الراوي مشهورا بالرواية عن صاحب القصة والسماع منه؛ فهذا يحكم ابن المديني بانقطاعه.

الفرع الرابع: الإرسال والتدليس وموقف ابن المديني منهما ومنهجه في كشف عللهما في الأحاديث[3].

رأينا أن الإرسال والتدليس هما من أنواع انقطاع السند، ففي هذا الفرع سوف أتناول منهج الإمام ابن المديني في كشف عللهما، وذلك بتعريف المرسل والتطرق لصوره والكلام على موقف ابن المديني منه، ومعرفة حكم الإسناد المرسل، ثم سأبيّن دور القرائن في الحكم على الحديث المرسل، كما سأذكر أثر الإرسال في كشف علل الاتصال، ونفس الشيء بالنسبة لمنهجه في كشف علل التدليس.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب نوم الجنب وباب الجنب يتوضأ ثم ينام، الحديث (283، 284، 285، 286)، (110/1)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له...، الحديث (305، 306)، (249/1).

[2] ينظر: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع نفسه (ص123-124)، ذكر الباحث أمثلة بهذا الشأن تحت النوع الأوَّل والثاني، لم أذكرها للاختصار.

[3] ينظر تفصيله في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث (ص126-153)، وقد اختصرت هذا القسم منه.

أوَّلاَ– منهج ابن المديني في كشف علل الإرسال:

أ– تعريف المرسل عند ابن المديني، وبيان علاقته بالمعضل:

المرسل: اسم مفعول من قولهم أرسل الحديث إرسالا، والإرسال في الأصل الإطلاق وعدم التقييد تقول: أرسلت الطائر إذا أطلقته، وأرسلت الكلام إرسالا إذا أطلقته من غير تقييد، وسمّي هذا النوع من الحديث بالمرسل لإطلاق الإسناد وعدم تقييده براوٍ يعرف[1].

وقد أطلق ابن المديني اسم "المرسل" على عِدَّةِ صور أهمّها:

1. **رواية التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**: سواء كان هذا التابعي كبيرا أم صغيرا: حيث سمَّى رواية سعيد بن المسيب[2]، والحسن البصري[3]، والشعبي[4]، ومجاهد[5]، و طاووس[6]، وإبراهيم النخعي[7]، والزهري[8]، وغيرهم من التابعين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلا.

2. **رواية التابعي عن الصحابي وبينهما انقطاع**: كرواية الحسن عن ابن عباس، حيث قال عن هذه الطريق: "وإسناده مرسل، الحسن لم يسمع من ابن عباس وما رآه قط، كان ابن عباس بالبصرة"[9]. وقال علي بن المديني: "عثمان بن حكيم (ت قبل 140)[1] عن عثمان بن بن أبي العاص (ت51 هـ) ليس بالمتصل، وهو مرسل، لأنه لم يسمع من عثمان"[2].

---

[1] ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (رسل)، (322/2)، ولسان العرب، لابن منظور (281/11).

[2] تاريخ دمشق (415/59).

[3] السنن الكبرى للبيهقي، الحديث (702)، (147/1).

[4] شرح علل الترمذي (196/1).

[5] المرجع نفسه (196/1).

[6] المرجع نفسه (196/1).

[7] السنن الكبرى للبيهقي (147/1).

[8] المرجع نفسه (147/1).

[9] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (46)، (ص187).

فهنا حكم ابن المديني على هذه الرواية بالإرسال، وبَيَّن أن سبب حكمه على هذه الطريق بالإرسال هو عدم سماع عثمان بن حكيم من عثمان بن أبي العاص.

3. رواية تابع التابعي عمن لم يلقه: قال علي بن المديني: وسمعت يحي بن سعيد يقول "ومرسلات بن عيينة شبه الريح، ثم قال: إي والله، وسفيان بن سعيد –الثوري–، قلت ليحيى: فمرسلات مالك، قال: هي أحب إليَّ، ثم قال يحي: ليس في القوم أحد أصَّح حديثا من مالك"[3].

فنلاحظ هنا إطلاق علي بن المديني اسم "مرسلات" على بعض ما رواه الإمام مالك منقطعا، كما أطلق يحي بن سعيد القطان: أيضا اسم "مرسلات" على بعض ما لم يسنده الإمام سفيان بن عيينة، ومن المعلوم أن الإمام مالك وسفيان بن عيينة من أتباع التابعين، ومع هذا أطلق علي بن المديني وشيخه القطان اسم "مراسيل" على بعض من انقطع من مروياتهم.

وهذه الصور الثلاث تدل أن ابن المديني يطلق اسم "المرسل" على كل انقطاع يقع في الإسناد، بخلاف ما استقر عليه اصطلاح المتأخرين من اختصاص المرسل بما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة.

أمَّا ما ذكره الحاكم[4] من تفريق ابن المديني بين المرسل والمعضل حين قال: "فقد ذكر إمام الحديث علي بن عبد الله المديني فمن بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من رجل، وأنه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم"، فقد ذكر الخطيب أن هذا الحكم أغلبي، وأنه صحيح من حيث كثرة الاستعمال فقال: "إلا أنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن

---

[1] عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف، بالمهملة والنون مصغر، الأنصاري الأوسي، أبو سهل المدني ثم الكوفي، ثقة، مات قبل الأربعين ومائة. ينظر: تقريب التهذيب (ص383).

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (139)، (ص587).

[3] العلل الصغير، للترمذي (754/1)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (244/1)، ومراسيله (06/1).

[4] ينظر: معرفة علوم الحديث (26/1).

النبي صلى الله عليه وسلم، وأمَّا ما رواه تابع التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المعضل، وهو أخفض مرتبة من المرسل"[1].

ب- موقف ابن المديني من الحديث المرسل:

1- حكم الإسناد المرسل عند ابن المديني:

يحكم ابن المديني على الحديث المرسل بالانقطاع، والأصل في الانقطاع أنه من الأسباب المانعة من الحكم بصِحَّة الحديث أو العمل به، قال أبو عيسى الترمذي: "ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة"[2]، لكن تبَيَّن أن ثمة قرائن وملابسات إن احتفت بالرواية المرسلة فانه يقبلها ولا يردها.

2- دور القرائن في الحكم على الحديث المرسل:

المرسلات عند ابن المديني ليست كلها سواء، فنراه تارة يفاضل بين هذه المرسلات، وتارة يفاضل بينها وبين بعض الروايات المسندة –كحديثه على مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب[3]–، ونراه أحياناً يحكم عليها بالصحة –كحديثه على مرسلات الحسن البصري[4]–، وهذا على أن ابن المديني يستخدم عدة قرائن عند حكمه على المراسيل، ومن أهمها:

– معرفة عين الراوي المحذوف من الإسناد: ويتم ذلك بعدة طرق منها:

– التصريح باسمه في روايات أخرى؛ فمن الرواة من كان يحدث بالحديث فيرسله أحيانا، ثم يحدث به أحيانا أخرى فيصله.

---

[1] الكفاية (21/1).

[2] العلل الصغير، للترمذي (754/1).

[3] شرح علل الترمذي (196/1).

[4] المرجع نفسه (196/1).

– الوقوف على اسمه بالاجتهاد وسبر المرويات؛ إذا لم يصرَّح صاحب الرواية المرسلة في موضع آخر باسم من أسقطه، فإن ابن المديني يجتهد في معرفة اسم هذا الراوي المحذوف من خلال سبره للمرويات أو اعتماده على اجتهاد من سبقه من العلماء. ومنه نفيه سماع ابن سيرين من ابن عباس فقال: "ولم يسمع ابن سيرين من ابن عباس شيئا"[1]، كما أطلق على بعض الأحاديث التي جاءت من هذه الطريق اسم"مرسل"[2].

– **معرفة حال الراوي المحذوف من الإسناد:** إذا لم يتمكن ابن المديني من معرفة الراوي الساقط من الإسناد لعدم الوقوف على اسمه –صراحة أو اجتهادا–، ثم جاءت قرائن قوية ترجح حصول الثقة بهذه الواسطة على سبيل الإجمال، فإن ابن المديني يقبل هذه الرواية المرسلة، ويحكم عليها بالصحة[3].

– **معرفة إن كان هذا الراوي لا يرسل إلا عن ثقة أم لا؟** يفرق ابن المديني بين من كان يتحرى في الأخذ عن الثقات وبين من كان يأخذ عن كل ضرب، ويجعل ذلك سببا للتفاوت بين مراسيلهم، قال ابن المديني: "مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير؛ كان عطاء يأخذ من كل ضرب"[4].

ت– الإرسال وأثره في كشف علل الاتصال عند ابن المديني:

فائدة الحديث المرسل عند ابن المديني لا تقتصر في إمكانية تقويته والاحتجاج به، بل يتعدى ذلك إلى أمور كثيرة؛ يهمنا منها هنا ما يتعلق بعلم العلل، حيث إنَّ ابن المديني يستفيد من المرسل في إعلال بعض الروايات التي في ظاهرها الاتصال، وقد أشار الخطيب البغدادي إلى هذا المنهج أثناء كلامه عن أسباب كتابة المحدثين للمراسيل حيث قال: "ومنهم من يكتبها على

[1] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (81)، (ص300).
[2] ينظر: الفقرة (79) من علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه (ص290).
[3] ينظر أمثلة على ذلك عند د/ ثلجي، منهج ابن المديني في إعلال الحديث، مرجع سابق (ص132–134).
[4] جامع التحصيل في أحكام المراسيل، مرجع سابق (37/1).

معنى المعرفة لعلل المسندات بها لأن في الرواة من يسند حديثا يرسله غيره، ويكون الذي أرسله أحفظ وأضبط فيجعل الحكم له"[1].

ومن الأمثلة على إعلال ابن المديني الموصول بالمرسل[2]:

قال الحسن بن علي: "سألت عليًّا –ابن المديني- عن حديث عبيدة، عن عليٍّ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في (التسبيح)[3] قلت: من يقول عن عبيدة؟ فقال: حدثنا أزهر[4]، عن ابن عون[5]، عن محمد –بن سيرين-، عن عبيدة –السلماني-، عن علي.

قال عليٌّ: "ورأيته في أصله مرسلا عن محمد، وكلمت أزهر في ذلك، وشكّكته، فأبى، وقال: عن عبيدة"[6].

- مدار هذا الحديث على ابن عون، وقد رواه أزهر بن سعد عنه من وجهين[7]:

الوجه الأول: عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن عليٍّ، متصلاً.

---

[1] الكفاية (395/1).

[2] ينظر أمثلة أخرى: التعديل والتجريح، لابن وليد الباجي (524/2)، وتهذيب التهذيب (110/2).

[3] نص حديث علي رضي الله عنه قال: "شكت لي فاطمة من الطحين فقلت: لو أتيت أباك فسألتيه خادما، قال: فأتت النبي صلى الله عليه وسلم، فلم تصادفه فرجعت مكانها، فلما جاء أخبر، فأتانا وعلينا قطيفة إذا لبسناها طولا خرجت منها جنوبنا، وإذا لبسناها عرضا خرجت منها أقدامنا ورؤوسنا، قال: "يا فاطمة أخبرت أنك جئت، فهل كانت لك حاجة؟" قالت: لا، قلت: بلى شكت إليَّ من الطحين: فقلت: لو أتيت أباك فسألتيه خادما، فقال: "أفلا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم؛ إذا أخذتما مضاجعكما تقولان ثلاثا وثلاثين وثلاثا وثلاثين وأربعا وثلاثين تسبيحة وتحميدة وتكبيرة". وقد جاء صحيحا من غير هذه الطريق؛ ينظر الجامع الصحيح للبخاري، كتاب الخمس، باب الدليل على أنَّ الخمس لنوائب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمساكين، (1358/3)، الحديث (3502).

[4] هو أزهر بن سعد السَّمَّان، أبو بكر الباهلي، بصري، ثقة، مات سنة ثلاث ومائتين وهو ابن أربع وتسعين. ينظر: تقريب التهذيب (ص97).

[5] هو عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح، روى له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب، الفقرة (3519)، (ص317).

[6] الضعفاء، للعقيلي (132/1).

[7] ينظر كلام الدكتور: نضال ذيب ثلجي حول دراسته لهذا الحديث، وكيف رجح ابن المديني الرواية المرسلة على الموصولة، الموصولة، منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص139-140).

رواه عن أزهر بن سعد: علي بن المديني[1]، وأبو الخطاب زياد بن يحي البصري الحساني[2]، وأحمد بن محمد بن يحي بن سعيد القطان[3]، ومحمد بن يحيي الذهلي[4].

الوجه الثاني: عن ابن عون، عن محمد، عن علي، مرسلا دون ذكر عبيدة.

لم أجده –بحسب بحثي– بهذا الإسناد عن أزهر بن سعد؛ لكن قال علي بن المديني: "ورأيته في أصله مرسلاً"[5].

ثانياً– منهج ابن المديني في كشف علل التدليس:

أ– تعريف التدليس، وبيان صوره عند ابن المديني:

التدليس: مشتق من الدلس، وهو في اللغة يعني: الستر والظلمة[6].

أمَّا في الاصطلاح : فقد أطلق ابن المديني اسم التدليس على عِدَّة صورٍ[7]، منها:

- رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه.
- الرواية عن شيخ لم يلقه، ولم يسمع منه شيئا مع معاصرته له.
- تسمية الشيوخ بما لم يعرفوا به.

ب– موقف ابن المديني من حديث المدلسين:

اختلفت أنظار العلماء في الحكم على روايات المدلسين فمنهم من قبلها مطلقا ومنهم من ردها مطلقا ومنهم من ذهب إلى التفصيل[1]. وهذا هو مذهب علي بن المديني، حيث فَرَّق فَرَّق بيْن من غلب عليه التدليس ومن لم يغلب عليه.

---

[1] الضعفاء، المرجع السابق، الفقرة (164)، (132/1).

[2] الجامع الكبير، للترمذي، الحديث (3409)، (477/5)، والصحيح، لابن حبان، الحديث (6922)، (364/15)،

[3] الضعفاء، نفس المرجع، الفقرة (164)، (132/1).

[4] العلل الكبير، للترمذي، الحديث (672)، (361/1)، والجامع الكبير، للترمذي، الحديث (3409)، (477/5).

[5] الضعفاء، نفس المرجع (132/1).

[6] مقاييس اللغة، لابن فارس (241/2).

[7] ينظر الأمثلة على ذلك في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص141-143).

قال يعقوب بن شيبة: "سألت علي بن المديني عن الرجل يُدَّلس، أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا"[2]، وهذا يعني أن ابن المديني ينظر في حال المدلس، حيث يتبين ما يلي:

1- فإن كان لا يدلس إلا عن ثقة؛ فهذا لا خلاف فيه بين الأئمة في قبول حديثه.

2- أما عن من كان يدلس عن الثقات وغير الثقات فينظر في حاله هل هو مكثر أم لا؟

3- وإن كان الغالب على حديثه التدليس فهذا لا يحتج به، إلا إذا صرَّح بالسماع، وقد قيَّد ابن المديني رد روايته بأن يغلب هذا على تصرف الراوي.

4- وإن كان الراوي مُقلاً من التدليس فبمفهوم المخالفة لكلام ابن المديني فلا بأس بقبول عنعنته. والله اعلم[3].

ت- منهج ابن المديني في كشف علل التدليس:

من الأساليب التي استخدمها المدَّلِسون في إخفاء تدليسهم؛ أنْ يُسقط أسماء شيوخه الذين سمع منهم الحديث، ومنهم من كان يسمي شيوخه بما لم يعرفوا به، ومنهم من كان يوهم في صيغ الأداء والسماع[4]، ومنهم من كان يسقط كلا من الشيوخ وصيغ الأداء[5]، وغاية المدلسين من كل ذلك هو إيهام التلاميذ بسماع الحديث ممن لم يسمعوه منه؛ قال الخطيب في الكفاية: "طلبا لتوهيم علو الإسناد أو للأنفة من الرواية عمن حدثه، أو لغير ذلك من

---

[1] ينظر تفصيل هذا التفصيل في: جامع التحصيل، للعلائي (98/1)، وشرح علل الترمذي (2م583)، وفتح المغيث للسخاوي (180/1).

[2] التمهيد (18/1)، والكفاية (362/1).

[3] منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع نفسه (ص141).

[4] وهذا يشمل تدليس العطف وتدليس القطع لأن الإيهام في كليهما يقع في الصيغة.

[5] هذا سماه ابن حجر في النكت: تدليس الحذف (617/2).

الأمور"[1]، وقد كان ابن المديني يتبع عدة مسالك للكشف عن التدليس وبيان علله، ومن أهم هذه المسالك[2]:

- كشف علل التدليس من خلال البحث والسؤال عن السماع.
- كشف علل التدليس من خلال المقارنة، وسبر المرويات.
- كشف علل التدليس من خلال القرائن الدالة على قلة السماع من بعض الشيوخ:

[1] الكفاية (357/1).

[2] ينظر تفصيل هذه المسالك عند د/ ثلجي في: منهج ابن المديني في إعلال الحديث، المرجع السابق (ص145-152).

خلاصة المبحث

من خلال ما تمَّ عرضه في هذا المبحث، تبيَّن أنَّ تقييد العِلَّة بكونها خفية قيد أغلبي، فإن المحدثين إذا تكلموا عن العلة باعتبار أن خلو الحديث منها يُعد قيداً لابد منه لتعريف الحديث الصحيح، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها السبب الذي يعل به الحديث، سواء كان خفياً أو ظاهراً، وهذا له نظائر عند المحدثين. وتبيَّن أن العلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص لا تعرف إلاَّ بجمع الطرق والموازنة والنظر الدقيق في أسانيد الحديث ومتونه. كما اتضح لنا أن منهج الإمام ابن المديني في التعليل منهج متكامل ودقيق، لكونه قائماً على معرفة ملابسات الروايات، وأحوال رواتها، ومعاينة أصولهم فيها، إضافة إلى شمولية نظرته في التعليل، فهو ينظر إلى المتن والإسناد والأحاديث المتعلقة بالباب جميعا. كما ذكرت هذه الدراسة عناية ابن المديني بصيغ التحمل والأداء عناية فائقة، حيث كان يشترط لصحة السماع ما يشترط لقبول الأحاديث النبوية من صحة الإسناد وعدم وقوع العلل والأوهام في هذه الصيغ.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية للتعليل بالانقطاع عند ابن المديني من خلال كتابه (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ)

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: مسألة التعليل بانقطاع السند.

المطلب الثاني: مسألة الاختلاف على الرواة.

المبحث الثاني
الدراسة التطبيقية للتعليل بالانقطاع عند ابن المديني
من خلال كتابه (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ)

سأتناول في هذا المبحث الدراسة التطبيقية لمسألتين من أهم مسائل التعليل، والتي تناولتها في الدراسة النظرية، فخصّصتُ المطلب الأوَّل لمسألة انقطاع السَنَد، أمَّا مسألة الاختلاف على الرواة سأتطرق لها في المطلب الثاني، وسأبدأ بمسألة التعليل بانقطاع السند عند ابن المديني والتي سبق الكلام عليها في المبحث الأوَّل؛ وذلك بعرض نماذج تطبيقية من هذا الكتاب.

وقد قسمته إلى مطلبين:

المطلب الأوَّل: مسألة التعليل بانقطاع السند.

المطلب الثاني: مسألة الاختلاف على الرواة.

المبحث الأوَّل

مسألة التعليل بانقطاع السند

وفيه تسعة فروع، هي:

الفرع الأول: تحريه في ثبوت السماع.

الفرع الثاني: عدم اعتداده بالروايات الضعيفة، التي يأتي فيها التصريح بالسماع، أو ما يفيد اللقاء.

الفرع الثالث: تعليقه ثبوت السماع على صحة الخبر الوارد فيه ذلك التصريح بالسماع.

الفرع الرابع: استدلاله على عدم ثبوت السماع واللقاء، بوجود الواسطة.

الفرع الخامس: نفيه السماع اعتماداً على عدم إمكان اللقاء.

الفرع السادس: استعماله ثبوت اللقاء في إثبات السماع أحيانا.

الفرع السابع: وفرَّق مرة بين السماع واللقاء.

الفرع الثامن: تأويله التصريح بالسماع ممن ثبت عدم سماعهم بحمله على المجاز.

الفرع التاسع: تفريقه بين الرواية والسماع.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للتعليل بالانقطاع عند ابن المديني من خلال كتابه (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ):

تُعد مسألة انقطاع السند واتصاله من المسائل المهمة في تصحيح الحديث وتضعيفه، ففي المطلب الأوَّل سأعرض بعض القرائن التي استخدمها الإمام ابن المديني في إعلاله للسند بالانقطاع، لجملة من الأحاديث، مراعيةً في ذلك التطبيق العملي بالأمثلة النموذجية من كتابه (علل الحديث)، كما خصصت المبحث الثاني للكلام في الاختلاف على الرُوَّاة.

المطلب الأوَّل: التعليل بانقطاع السند:

ركز إمامنا ابن المديني –رحمه الله– أثناء معالجته لهذه المسألة على جملة من القرائن، استغرقت مساحة واسعة من الكتاب[1]، وقد وافقه غيره من الأئمة في كثير ممَّا أعلَّه، فيما خالفه غيره أيضاً في بعض المواطن، وسأعرض في هذا المبحث هذه القرائن مرفقة بنماذج تطبيقية، وسأذكر من وافقه من العلماء، ومن خالفه في إطلاق أحكامه. ومن جملة هذه القرائن، الآتي:

الفرع الأول: تحريه في ثبوت السماع:

عند ذكره من سمع منهم قيس بن أبي حازم:

قَالَ عَلِيٌّ: "قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ[2]، سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَزُبَيْرٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ عبيد الله ،وَأبي رَهْم [أبِي شَهْم][3]، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبُجَلِيِّ،

---

[1] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق (ص50).

[2] هو قيس بن أبي حازم الكوفي كنيته أبو عبد الله وقد قيل أبو عبيد الله يروي عن العشرة روى عنه إسماعيل بن أبي خالد وأبو إسحاق السبيعي وسماك بن حرب مات سنة أربع وتسعين وقد قيل سنة ثمان وتسعين، ينظر: التاريخ الكبير (147/7)، الثقات، لابن حبان (307/5)، طبقات ابن سعد (131/6)، تهذيب التهذيب (386/8).

[3] في طبعة الأعظمي (أبي رَهَم)، الفقرة (46)، (ص49–50)، وأما في طبعة السرساوي (أبي شهم)، وينظر تعليقه بهذا الشأن، الفقرة (39)، (ص163)، وكذلك رجح بوقريص (أبو شهم) وقال: وهو مِن مَنْ تفرد بالرواية عنه قيس بن أبي حازم، ينظر: العلل لابن المديني، لحسام محمد بوقريص (ص87)===

وَأبي مَسْعُود البدري، وَخَبَّابِ بْنِ الْأَرَتِّ، وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَمِرْدَاسِ بْنِ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَالْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفِهْرِيِّ، وَدُكَيْنِ بْنِ سَعْدٍ الْمُزَنِيِّ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَعِيدِ بن زيَد، وَأَبِي جُحَيْفَةَ".

قِيلَ لِعَلِيٍّ: هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ سَمِعَ مِنْهُمْ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ سَمَاعًا؟ قَالَ: نعَمْ! سَمِعَ مِنْهُمْ سَمَاعًا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ نَعُدُّ لَهُ سَمَاعًا.

قِيلَ لَهُ: شَهِدَ الْجَمَلَ[1]؟ قَالَ: لَا! كَانَ عُثْمَانِيًّا[2].

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ قَيْسِ بْنِ فَهد [قَهد][3]، وَرَوَى عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَلْقَهُ وَعَن الصُّنَابِح بن الأعْسَر الأحْمَسِي، وَرَوَى عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَلَا أَدْرِي سَمِعَ مِنْهُ أَمْ لَا، وَعَن قيس بن فَهد سَمَاعا.

قَالَ: وَرَأَيْت أَسْمَاءَ ابْنَةَ أَبِي بَكْرٍ"[4].

وعليه أقول: ففي هذه الرواية صرَّح ابن المديني بأن سماع قيس من هؤلاء الصحابة لم يتحقق إلاَّ بعد أن صَّح عنده أنه سمع منهم سماعاً، وفي قوله: "نعم! سمع منهم سماعاً، ولولا ذلك لم نعده له سماعاً"، دليل على عدم إثباته للسماع في هذه الحالة إلا بهذه الوسيلة.

=و(أبو شهم): لا يعرف اسمه ولا نسبه، وقال البغويّ: سكن الكوفة، وذكر ابن السّكن أنّ اسمه زيد أو يزيد بن أبي شيبة، ينظر: الإصابة، الفقرة (10114)، (177/7)، وتهذيب التهذيب، رقم (594)، (128/12)، وتهذيب الكمال، رقم (7430)، (407/33).

[1] موقعة دارت رَحاهاَ بين أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب من ناحية، وبين أم المؤمنين عائشة وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام –رضي الله عنهم أجمعين– من ناحية أخرى، سنة ستة وثلاثين من الهجرة، وينظر تفاصيلها في: تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر الطبري (456/4-541).

[2] وهو مذهب مشهور لجماعة من أهل السُنَّة بالكوفة، ينظر: فتح الباري، الحديث (3081).

[3] في طبعة الأعظمي (فَهد)، (ص49-50)، و(قَهد): بفتح القاف، وسكون الهاء، عند السرساوي، (ص64)، وعند بوقريص أيضا (قَهد). وهو قيس بن قَهد، بالقاف، صحابي، شهد بدراً وما بعدها، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه (ص88).

[4] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (39)، (ص163-164).

الفرع الثاني: عدم اعتداده بالروايات الضعيفة، التي يأتي فيها التصريح بالسماع، أو ما يفيد اللقاء: ومن ذلك:

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْأَسْوَدِ، وَهُوَ ابْنُ سَرِيعٍ: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَأَكْثرُوا الْقَتْل).

فَقَالَ: إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ؛ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ، وَالْحَسَنُ عِنْدَنَا لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْأَسْوَدِ، لِأَنَّ الْأَسْوَدَ خَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ أَيَّامَ عَلِيٍّ، وَكَانَ الْحَسَنُ بِالْمَدِينَةِ.

فَقُلْتُ لَهُ: الْمُبَارَكُ[1] –يَعْنِي: ابْنَ فَضَالَةَ– يَقُولُ فِي حَدِيثِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَسْوَدِ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: "إِنِّي حَمَدْتُ رَبِّي بِمَحَامِدَ"، أَخْبَرَنِي الْأسود.

فَلم يعْتَمد على الْمُبَارك فِي ذَلِكَ[2].

وعليه أقول: إن التصريح بالسماع ورد في هذه الرواية عند البخاري في الأدب المفرد[3]، وفي التاريخ الصغير[4]، من طريق المبارك بن فضالة[5]، غير أنَّ ابن المديني أبطل صحة هذا السماع، لأن المبارك رفَّاع على حدِّ ما رواه أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: "كان المبارك بن فضالة يرفع حديثاً كثيراً.."[6].

كلام العلماء:

أ– وافق ابن المديني نفي سماع الحسن من الأسود عدد من الأئمة، منهم:

- ابن معين: "لم يسمع من الأسود بن سريع"[7].

---

[1] هو مبارك بن فضالة بن أبي أمية القرشي؛ الحافظ، المحدث، الصادق، مولى عمر بن الخطاب، من كبار علماء البصرة، وصحب الحسن، وحدث عنه، فأكثر، وعن بكر بن عبد الله المزني، وثابت، وطائفة، ينظر: سير الأعلام (281/7).

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (61) (ص232)، وينظر كذلك الفقرات (32) و(33).

[3] الأدب المفرد، الحديث (868)، (300/1).

[4] التاريخ الأوسط، الحديث (355)، (89/1)، وقد ذكره البخاري مختصراً.

[5] ينظر في قسم: كشف علل صيغ السماع من خلال المعرفة ببلدان الرُوَّاة ورحلاتهم، من هذه الرسالة(ص74–75).

[6] ينظر: سير الأعلام (281/7).

[7] تاريخ يحي بن معين، رواية الدوري (4094–4599).

- أبو داود؛ قال الآجري: " سألت أبا دَاوُد عن الحسن، سمع من الأسود بْن سَرِيع قَالَ: "لا، قَالَ: الأسود بْن سَرِيع لما وقعت الْفِتْنَة بالبصرة ركب البَحْرَ فلا يُدرى مَا خبره"، وسمعت أبا دَاوُد يَقُول: "مَا أرى الحسنَ سمع من الأسود بْن سَرِيع"[1].

- البزار؛ قال الزيلعي : "وكذلك قال: قال: حدثنا الأسود بن سريع، والأسود قدم يوم الجمل فلم يره"[2].

ب– ولم أجد من خالف ابن المديني ومن معه في عدم التصريح بسماع الحسن من الأسود.

الفرع الثالث: تعليقه ثبوت السماع على صحة الخبر الوارد فيه ذلك التصريح بالسماع:

ومنه:

قوله: "وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ شَيْئًا وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لَمْ يَصِحُّ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ سَمَاعٌ من وَجه صَحِيح ثَابت"[3].

ومن خلال ما سبق يتبين أن: ابن المديني نفى في هذه الرواية سماع الحسن من عمران بن حصين، وقد علَّل ذلك بعدم ثبوت السماع من وجه صحيح: قال: "لَمْ يَصِحُّ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ سَمَاعٌ من وَجه صَحِيح ثَابت"، ومنه نستنتج أن ابن المديني يشترط ثقة الرواة وعدم ضعفهم لقبول السماع.

كلام العلماء:

اختلف في سماع الحسن من عمران بن حصين، على قولين:

أ– من الأئمة من وافق ابن المديني على نفي سماعه، وهم:

- ابن أبي حاتم: "حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، وَقِيلَ لَهُ:كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: "سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ؟" فَقَالَ: أَمَّا عَنْ ثِقَةٍ، فلاَ"[4].

---

[1] سؤالات الآجري لأبي داود، مرجع سابق(ص274).

[2] نصب الراية، للزيلعي (90/1).

[3] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (44) (ص182)، وينظر كذلك الفقرات (41) و(56).

[4] المراسيل (38/1).

- بهز بن أسد؛ قال ابن أبي حاتم: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ الْحَكَمِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَرِيرًا يَسْأَلُ بَهْزًا عَنِ الْحَسَنِ: مَنْ لَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: (سَمِعَ مِنَ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثًا، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ شَيْئًا)"[1].

- أحمد بن حنبل؛ حدثنا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل: "قَالَ أَبِي الْحَسَنُ قَالَ بَعْضُهُمْ حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ يَعْنِي إِنْكَارًا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ"[2].

أبو حاتم؛ قال ابن أبي حاتم: " سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ لَمْ يَسْمَعِ الْحَسَنُ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَلَيْسَ يَصِحُّ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ"[3].

ب- وهناك من أثبت سماعه منه، منهم:

- أحمد بن حنبل؛ سئل الإمام أحمد: سَمِعَ الْحَسَنُ مِنْ عِمْرَانُ؟ قَالَ: "مَا أَنْكَرَهُ، ابْنُ سِيرِينَ أَصْغَرُ مِنْهُ بِعَشْرِ سِنِينَ، سَمِعَ مِنْهُ! قَالَ أَحْمَدُ: وَقَتَادَةُ يُدْخِلُ، يَعْنِي: الْحَسَنَ وَعِمْرَانَ، بَيْنَهُمَا: هَيَّاجٌ[4].

الفرع الرابع: استدلاله على عدم ثبوت السماع واللقاء، بوجود الواسطة:

ومن ذلك: قوله في من روى عن زيد بن ثابت: " وَرَوَى عَنْهُ أَبُو سَلَمَةَ[5] وَرَوَى عَنْ نُفَيْعٍ مَوْلَى أَمْ سَلَمَةَ عَنْهُ".

وعليه أقول: وذكر ابن المديني أبا سلمة في الإثني عشرة رجلاً الذين لم يسمعوا من زيد بن ثابت في الفقرة (22)[1].

---

[1] المراسيل، نفس المرجع والصفحة.

[2] المراسيل، نفس المرجع والصفحة.

[3] المراسيل، نفس المرجع والصفحة.

[4] مسائل الإمام أحمد لأبي داود (449/1)، وينظر كذلك: الفقرة (335) (ص289).

[5] هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، الحافظ، اسمه كنيته، قاله مالك، وقيل: عبد الله، كان من كبار أئمة التابعين، غزير العلم، ثقة عالم، توفي سنة أربعة وتسعين، وقيل مات سنة أربع ومائة، ينظر: تذكرة الحفاظ (63/1)، وسير الاعلام (287/4).

الفرع الخامس: نفيه السماع اعتماداً على عدم إمكان اللقاء:

ومن ذلك:

قَال ابْنُ المدِينِي: "الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا رَآهُ قَطُّ ، [كَانَ الحَسَن بِالْمَدِينَةِ أَيَّامَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْبَصْرَةِ [اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ رضيَ اللهُ عنْهماَ، وَخَرَجَ إِلَى صِفِّينَ].

وَقَالَ فِي حَدِيثِ الْحَسَنِ: "خَطَبَنَا ابْن عَبَّاس بِالْبَصْرَةِ ...الحَدِيث ".

إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ ثَابِتٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ الْحَصِينِ.

وَمِثْلُ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَلِيٌّ.

وَكَقَوْلِ الْحَسَن: إِنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ حَدَّثَهُمْ.

وَكَقَوْلِهِ غَزَا بِنَا مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ"[2].

أقول: في هذه الرواية نفى ابن المديني سماع الحسن من ابن عباس لأنه لم يتم اللقاء بينهما، بقوله: "..وَمَا رَآهُ قَطُّ".

كلام العلماء:

أ– من وافق ابن المديني على نفي سماعه، ومنهم[3]:

– أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم: "سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَولُهُ خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَعْنِي خَطَبَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ"[4].

– بهز بن أسد؛ قال ابن أبي حاتم: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَلْجَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ الْحَكَمِ يَقُولُ سَمِعْتُ جَرِيرًا يَسْأَلُ بَهْزًا عَنِ الْحَسَنِ مَنْ لَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّم فَقَالَ سَمِعَ مِنَ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثًا وَلَمْ يَسْمَع مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ"[1].

---

[1] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق (ص137)، وينظر كذلك: الفقرة (38)، اثبت له شيخه القطان انه ليس كل من روى بالواسطة، يكون منقطعا عند رفعها.

[2] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (47)، (ص189)، وينظر الفقرات (46)، (61)، (62).

[3] ينظر: علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه (ص190–191).

[4] المراسيل، المرجع السابق(34/1).

- الإمام النسائي؛ قال الزيلعي: قال النسائي: "والحسن لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما"[2].

- الإمام أبو عبد الله الحاكم؛ قال الزيلعي: وقال الحاكم: "أخبرنا الحسن بن محمد الأسفرائيني ثنا محمد بن أحمد بن البراء، قال: سمعت علي بن المديني سئل عن هذا الحديث، فقال: الحسن لم يسمع من ابن عباس، ولا رآه قط، كان بالمدينة أيام كان ابن عباس على البصرة..."[3].

- ابن عبد الهادي الحنبلي (ت744هـ)؛ "وأمَّا حديث ابن عبَّاس من رواية الحسن عنه: فلم يتكلَّم عليه المؤلِّف، ورواته ثقاتٌ مشهورون، لكن فيه إرسال، فإنَّ الحسن لم يسمع من ابن عبَّاس فيما قيل"[4].

- الإمام البزار (ت292هـ)؛ قال الزيلعي في نصب الراية: "وقال البزار في "مسنده"، بعد أن رواه: لا يعلم روى الحسن عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولم يسمع الحسن من ابن عباس، وقوله: خطبنا أي خطب أهل البصرة ولم يكن الحسن شاهدا لخطبته، ولا دخل البصرة بعد، لأن ابن عباس خطب يوم الجمل، والحسن دخل أيام صفين، انتهى"[5].

ب- لم يخالف أحداً ابن المديني ومن معه في نفي سماع الحسن من ابن عباس.

الفرع السادس: استعماله ثبوت اللقاء في إثبات السماع أحيانا:

ومنه قوله:

---

[1] المراسيل، نفس المرجع والصفحة.

[2] نصب الراية، مرجع سابق (419/2).

[3] نصب الراية، نفس المرجع والصفحة.

[4] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي (124/3).

[5] نصب الراية، نفس المرجع والصفحة.

قَالَ عَلِيٌّ: "حبيب بن [أَبِي] ثَابِتٍ[1]؛ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَسَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم"[2].

وعلى هذا أقول: لم أقف له على روايته عن عائشة رضي الله عنها، وأما عن ابن عباس فقد روى عنه حديثاً واحداً أخرجه الطبراني في معجمه الكبير[3]، أما بقية ما روى عنه فكان بالواسطة، ولم يخالف أحد ابن المديني في نفي سماع حبيب بن ثابت من بقية الصحابة رضي الله عنه، غير أني وقفت له على رواية عنه عن ابن عمر رضي الله عنه[4]، والله أعلم.

الفرع السابع: وفرَّق مرَّة بين السماع واللقاء:

وذلك كما في قوله:

وَلَقِيَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، وَرَوَاهُ عَن أبي الدَّرْدَاء وَلَا أُنكر لقاؤه عِنْدَنَا، وَقَدْ لَقِيَهُ وَلَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ[5].

أقول: همام لقِيَّ عدي بن حاتم رضي الله عنه وسمع منه، وذلك لما أخرجه عنه الشيخان في الصحيحين[1]، ورواية أبي الدرداء أخرجها الحاكم في المستدرك[2]، وعبد الرزاق في مصنفه[3].

---

[1] حبيب بن ثابت، الإمام الحافظ، فقيه الكوفة، أبو يحي القرشي الأسدي مولاهم، قال ابن المديني: له نحو مائتي حديث، مات سنة تسعة عشر ومائة، وقيل العشرون، ينظر: سير الاعلام، مرجع سابق (289/5).

[2] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة (95) (ص331)، وينظر كذلك الفقرات: (59)، (82)، (83)، (93)، (137).

[3] المعجم الكبير، للطبراني، قال: "حدثنا يعقوب بن إسحاق بن أبي إسرائيل حدثني أبي ثنا محمد بن جابر عن حبيب بن ثابت، قال: سمعت ابن عباس يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مكة حرم الله المحرم لا يختلا خلاها ولا يعضد شجرها ولا يخاف وحشها"، قال العباس: يا رسول الله إلا الاذخر فإنه لقيننا ولظهور بيوتنا؟ قال: "إلا الاذخر". الحديث (12678)، (130/12).

[4] مسند الإمام أحمد، (مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب): "حدثنا عبد الله ثنا أبي ثنا يزيد أنا العوام أخبرني حبيب بن ثابت عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن"، قال: فقال بن لعبد الله بن عمر بلى والله لنمنعهن، فقال بن عمر: تسمعني أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ما تقول!"، وقال شعيب الأرناؤوط: "حديث صحيح، وهذا سند ضعيف، حبيب بن أبي ثابت: مدلس، وقد عنعن، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين"، حديث (5468)، (373/9).

[5] علل الحديث، السرساوي، المرجع نفسه، الفقرة (84) (ص304).

الفرع الثامن: تأويله التصريح بالسماع ممن ثبت عدم سماعهم بحمله على المجاز:

وذلك كما في قوله:

قَال ابْنُ المدِينِي فِي حَدِيثِ الْحَسَنِ: "خَطَبَنَا ابْن عَبَّاس بِالْبَصْرَةِ ...الحَدِيث ".

إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ ثَابِتٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ الْحَصِينِ..."[4].

ومن خلال ما سبق يتبن أن: ابن المديني في هذا السماع أراد أن يحمل قول الحسن "خَطَبَنَا ابْن عَبَّاس بِالْبَصْرَةِ" على قول نظائره من أقرانه ممن قالوا كقوله في من لم يسمعوه، وهو تأويل لقول الحسن، إذ أنه لم يكن يوم خطبة عباس بالبصرة، بل كان بالمدينة لقول ابن المديني: "كَانَ الحَسَن بِالْمَدِينَةِ أَيَّامَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْبَصْرَةِ [اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهَا عَليٌّ رضيَ اللهُ عنْهماَ، وَخَرَجَ إِلَى صِفِّينَ]"[5].

الفرع التاسع: تفريقه بين الرواية والسماع:

وذلك في قوله:

"الْحَسَنُ رَأَى أُمَّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا، وَكَانَ صَغِيرًا، وَكَانَتْ أُمُّ الْحَسَنِ تَخْدِمُ أُمَّ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَتْ عَنْهَا"[6].

وعليه أقول: مسلم اخرج في صحيحه للحسن بواسطة أمه عن أم سلمة رضي الله عنها – وكانت مولاة لأم سلمة–، في كتاب الفتن وأشراط (رقم:2916)، وبواسطة ضبة بن محصن،

---

[1] ينظر: صحيح البخاري، كتاب الصيد والذبائح (5477)، وكتاب التوحيد (7397)، وصحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح (1929).

[2] ينظر: مستدرك الحاكم، كتاب التفسير (3736).

[3] ينظر: مصنف عبد الرزاق بن أبي شيبة (5986).

[4] علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، سبق تخريجه، الفقرة (47)، (ص189)، وينظر الفقرة (60).

[5] ينظر: علل الحديث، نفس المرجع، سبق تخريجه، الفقرة (47)، (ص189).

[6] علل الحديث، السرساوي، نفس المرجع، الفقرة (57) (ص224)، وينظر: (83).

في كتاب الإمارة (1854). إذا فالحسن كان يروي عن أم سلمة رضي الله عنها بواسطة أمه، أو بواسطة ضبة بن محصن.

ولم أقف في حدود بحثي من خالف ابن المديني في نفي سماع الحسن منها رضي الله عنهما.

المطلب الثاني

مسألة الاختلاف بين الرواة

وفيه أربعة فروع:

الفروع الأول: الاختلاف في الوصل والإرسال.

الفروع الثاني: الاختلاف في الاتصال والانقطاع.

الفروع الثالث: الاختلاف في الرفع والوقف.

الفروع الرابع: الاختلاف في زيادة راوٍ في الإسناد وحذفه.

المطلب الثاني: مسألة الاختلاف على الرواة.

يُعد الاختلاف على الراوي جزء دقيق من مسائل التعليل، فالاختلاف على الراوي لا تتم معرفته إلا بجمع الطرق والأسانيد، فإذا تبين هذا الاختلاف فيمكن بعدها الاطلاع على اضطراب في الحديث، وتعتبر هذه العلة من الأسباب الخفية المضعفة لحديث الراوي. وابن المديني أظهر براعة فائقة في هذا الجانب، دلت على تمام حفظه، وعلو شأنه في هذا الفن الدقيق، وقد ذكر الخلاف في طرق تسعة وعشرين حديثاً في كتابه هذا، وقد كان بين جامع، ومرجح، وساكت عن الجمع والترجيح، عند تعامله مع هذه الاختلافات. وسأبدأ هذا المطلب بتمهيد موجز للتعريف بالاختلاف على الرواة.

تمهيد لهذا المطلب:

الاختلاف يكون في متن الحديث ويكون في إسناده، والاختلاف الأهم والأكثر تشعبا هو الاختلاف في الاسناد؛ وهو الذي سأتناوله في هذا القسم[1].

- **الاختلاف في الاسناد**

الاختلاف في الاسناد يتنوع على خمسة أنواع هي :

- تعارض الوصل والإرسال.
- تعارض الوقف والرفع.
- تعارض الاتصال والانقطاع.
- زيادة رجل في أحد الإسنادين.

وسأتكلم عن كل من هذه الأنواع في فرع مستقل؛ وهي:

[1] ينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، مرجع سابق(ص165-166) بتصرف يسير.

الفرع الأوَّل: الاختلاف في الوصل والإرسال.

من خلال دراسة مجموعة من الأحاديث التي اختلف في وصلها وإرسالها، تبين أن الترجيح لا يندرج تحت قاعدة كلية، لكن يختلف الحال حسب المرجحات والقرائن، فتارة ترجح الرواية المرسلة، وتارة ترجح الرواية الموصولة[1].

ومن هذه المرجحات: الأكثر حفظاً، وكثرة العدد، وطول الملازمة للشيخ. وقد يختلفون في ذلك أحيانا فمنهم: من يرجح الرواية المرسلة، ومنهم: من يرجح الرواية الموصولة، ومنهم: من يتوقف.

نموذج في تعارض الوصل والإرسال:

الحديث الأول: [قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "رَأَى رَجُلًا يَدْعُو، رَافِعًا يَدَيْهِ".

عَنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالح مُرْسلا،

وَرَوَاهُ أَبُو معاوية عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَن سعيد،

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى سَعْدًا،

وَالْحَدِيثُ عِنْدِي حَدِيثُ العقعاع وَكَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ يَقُولُ فِي الحَدِيث: (أَن يَحنِيَ)] [2].

- هذا الحديث مداره على أبي صالح ذكوان السمان، واختلف عنه:

فرواه عنه القعقاع بن حكيم، عن أبي هريرة.

ورواه عنه الأعمش، عن سعد بن أبي وقاص.

[1] ينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، مرجع سابق (ص167).

[2] ينظر تفصيل الاختلاف على هذا الحديث: علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة(123) (ص447-455).

التخريــج:

1- الطريق الأولى: حديث القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رجلا كان يدعو بأصبعيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَحِّدْ أَحِّدْ"[1].

أخرجه أحمد في المسند[2] ، والنسائي في المجتبى، كتاب السهو، باب النهي عن الإشارة بإصبعين، وبأي أصبع يشير[3]، وفي الكبرى، كتاب الصلاة، باب النهي عن الإشارة بإصبعين[4]، وأخرجه الحاكم في المستدرك، في الدعاء والتكبير، باب رفع اليدين عند الدعاء[5].

2- الطريق الثانية: حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص: مر علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أدعو بأصبعي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَحِّدْ أَحِّدْ". وأشار بالسبابة.

- فاختلف فيه عن الأعمش على أربعة أوجه:

الوجه الأوَّل: الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص:

أخرجه النسائي في المجتبى[6]، وفي الكبرى[7]، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء[8]، والحاكم في المستدرك، كتاب الدعاء، باب رفع اليدين عند الدعاء[9]، وأخرجه البزار في البحر الزخار[10].

---

[1] قوله: "أحدْ أحدْ"، قال السندي: أراد (وحدْ) من التوحيد، فقلبت الواو همزة، والمعنى أشر بإصبع واحدة، لأن الذي تدعوه واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، ينظر: مسند أحمد (260/15).

[2] مسند أحمد (10739/432/16).

[3] المجتبى، للنسائي (38/3)

[4] السنن الكبرى، للنسائي (1196/66/2)

[5] مستدرك الحاكم (1965/718/1)

[6] المجتبى، للنسائي (38/3)

[7] السنن الكبرى، للنسائي (1197/66/2)

[8] سنن أبي داود (1499/81/2)

[9] مستدرك الحاكم (1966/719/1)

[10] البحر الزخار، للبزار (1104/32/4)

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

أخرجه احمد في المسند[1]، وابن أبي شيبة في المصنف[2]، والطبراني في كتاب الدعاء[3]، والبزار في في البحر الزخار[4].

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سعداً يدعو ... مرسلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف[5]، ومن طريقه: البيهقي في الدعوات الكبرى[6].

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: أن النبي صلة الله عليه وسلم مرَّ بسعد:

أخرجه الدارقطني في العلل[7].

دراسة أسانيد الاختلاف:

النظر في الخلاف على الأعمش: سبق أن الأعمش اختلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص؛ رواه عنه:

[1] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير؛ وهو ثقة، من أحفظ الناس لحديث الأعمش، وينظر: التقريب(5841).

[2] عبد الله بن داود الخُرَيْبي؛ ثقة زاهد، أمسك عن الرواية قبل موته، وينظر: تهذيب التهذيب(199/5)، والتقريب(5841).

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ رواه عنه:

---

[1] مسند أحمد (9439/258/15)

[2] مصنف ابن أبي شيبة (29682/87/6)

[3] المعجم الكبير، للطبراني (215/88/1)

[4] البحر الزخار، للبزار (1104/32/4)

[5] مصنف ابن أبي شيبة (8440/230/2)

[6] الدعوات الكبرى، للبيهقي (315/425/1)

[7] علل الدارقطني (655/397/4)

[1] حفص بن غياث؛ ثقة ثبت إذا حدَّث من كتابه، وتهذيب التهذيب(358/2)، والتقريب(1430).

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً؛ رواه عنه:

[1] وكيع بن الجراح بن مليح الرُّوَاسي؛ ثقة حافظ، إمام رفيع القدر، عابد ورع، لم يعدل به مهدي أحدا في الأعمش. ينظر: تهذيب التهذيب(109/11)، والتقريب(7414).

[2] محمد بن فضيل بن غزوان؛ ثقة، من أرفع أصحاب الأعمش، وقد غلط عليه في شيء، رمي بالتشيع، وكان يقسم انه صاحب سنة. ينظر: تهذيب التهذيب(359/9)، والتقريب(6227).

[3] جرير بن عبد الحميد؛ ثقة صحيح الكتاب، كان في آخر عمره يهم من حفظه، تهذيب التهذيب(75/2)، والتقريب(916).

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: أن النبي صلة الله عليه وسلم مرَّ بسعد؛ رواه عنه:

[1] عقبة بن خالد السَّكُوني؛ صدوق، صاحب حديث، لا بأس به. وينظر: تهذيب التهذيب(239/7)، والتقريب(4636).

النظر في هذا الخلاف:

وبعد ذكرنا لتراجم حال رواة هذه الأوجه عن الأعمش، يترجح أن الوجه الثالث (وهو ما رواه الأعمش عن أبي صالح، مرسلاً)، هو الصواب؛ وذلك لأن رواته أكثر عدد وأوثق من رواة بقية الأوجه.

- أما الخلاف على أبي صالح؛ فإن طرفيه هما الأعمش، والقعقاع ابن حكيم:

[1] أبو محمد الأعمش الكوفي؛ ثقة إمام، ينظر: التاريخ الكبير (37/4)، وسير الأعلام (226/6).

[2] القعقاع بن حكيم؛ ثقة. وانظر: تهذيب التهذيب(383/8)، والتقريب(5558).

وبالنظر في رواة الخلاف؛ يترجح طريق الأعمش، على طريق القعقاع؛ بيد أن ابن المديني قد رجح العكس، وهو طريق القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ على طريق الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً. ولابن المديني مرجحاته ودلائله، فمنها:

- أن يكون ابن المديني قدم طريق القعقاع؛ لأن القعقاع جوَّده، ورفعه؛ بخلاف الأعمش؛ فإنه أرسله.
- أو يكون اعتبر هذا الاختلاف على الأعمش اضطراباً، وعليه أسقط طريق الأعمش جملة، وقدَّم عليه طريق القعقاع.
- أن الحديث معروف برواية أبي هريرة، وقد توبع أبو صالح فيه عن أبي هريرة، كرواية القعقاع؛ تابعه محمد بن سيرين.

فهذه الدلائل جميعاً تقتضي بترجيح رواية القعقاع على رواية الأعمش، كما اختاره إمامنا ابن المديني، والله اعلم[1].

الفرع الثاني: الاختلاف في الوقف والرفع.

[1] علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق (ص447-455).

كثيرا ما نجد في كتب الحديث، أحاديث رُوِيَت مرفوعة[1] إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نجد الحديث قد رُوي عن الصحابي موقوفاً[2] من قوله. فإذا حصل هذا في حديث ما فإنه يكون محل نظر وخلاف عند المحدثين، وخلاصة ذلك ما يأتي:

إذا كان السند نظيفا خاليا من بقية العلل؛ فإن للعلماء يحكمون عليه بالآتي:

أولاً: يحكم للحديث بالرفع؛ لأن راويه مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدم على النافي؛ لأنه عَلِم ما خُفيَ[3].

ثانياً: الحكم للوقف[4].

ثالثاً: التفصيل؛ فالرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، إلا أن يقفه الأكثر ويرفعه واحد؛ لظاهر غلطه[5].

رابعاً: يحمل الموقوف على مذهب الراوي، والمسند على أنه رِوَايَته، فلا تعارض حينئذ[6].

نموذج في تعارض الوقف والرفع:

الحديث الأول:

---

[1] **المرفوع:**– هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير. ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح، مرجع سابق (ص45).

[2] **الموقوف:**– هو ما أضيف إلى الصحابي من قوله أو فعله أو نحوه. ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح، مرجع سابق (ص46).

[3] فتح المغيث، للسخاوي، مرجع سابق، (219/1)، شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي، لمحمد بن موسى الأثيوبي الولوي (136/1).

[4] فتح المغيث، المرجع السابق، وشرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي، المرجع السابق.

[5] فتح المغيث، المرجع السابق، وشرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي، المرجع السابق.

[6] فتح المغيث، المرجع السابق، وشرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي، المرجع السابق.

قَالَ عَلِيٌّ -فِي حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم "فِي قتل الْوَفْد الحَدِيث"-:

رَوَاهُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ[1].

- هذا الحديث اختلف فيه على عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، على وجهين:

الوجه الأول: عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْزٍ السعدي، عن عبد الله بن مسعود.

التخريـــج:

فالوجه الأول: عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعاً.

أخرجه أحمد في المسند (3855/403/6)، والنسائي في الكبرى، كتاب السير، باب النهي عن قتل الرسل(8623/53/8)، والبيهقي في الكبرى، كتاب الجزية، باب السنة أن لا تقتل الرسل(211/9)، والبزار في البحر الزخار(1733/142/5)، وابن حبان في صحيحه، في السير، باب الرسول(4878/235/11) من طرق عن سفيان الثوري.

وأما الوجه الثاني: عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْزٍ السعدي، عن عبد الله بن مسعود.

أخرجه أحمد في المسند (3837/386/6)، والدارمي في السنن، كتاب السير، باب النهي عن قتل الرسل(2545/1626/3)، والطحاوي في معاني الآثار (211/3) و(317/3)؛ من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن معير الأسدي، عن ابن مسعود، مرفوعاً، (وفيه قصة الوفد مطولة).

وقال الدارقطني في الغرائب والأفراد (3981/175/4/ أطراف ابن طاهر): "تفرد به أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن أبي مُعيز، عن ابن مسعود".

[1] ينظر: علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة (201) (ص716-717)، تفصيل هذا الاختلاف.

ومقصود ابن المديني بقوله (ورواه أبو بكر بن عياش فجوَّد إسناده): أن أبا بكر بن عياش قد زاد في إسناده هذا الرجل (ابن مُعَيْزٍ)، في حين لم يزده غيره ممن روى هذا الحديث عن عاصم، وهم الثوري، والمسعودي، وسلام أبو المنذر. فأبو بكر بن عياش أراد أن يجوده فأفسده، وذلك أن الحديث كان قبل أن يزيد ذلك الرجل الذي زاده متصلاً، برواية الثقات، فلما زاد ذلك الرجل المجهول، انقطع الإسناد، فصار ضعيفاً[1].

وعليه رجح أئمة النقد رواية الثوري ومن معه على رواية ابن عياش، ومنهم:

- ابن أبي حاتم في العلل (910/332-333/3)؛ سأل أباه عن هذا الخلاف، قال: "قال أبي: الثوري أحفظ من أبي بكر".

- الدارقطني، ذكر هذا الخلاف على عاصم في العلل (88-89/5)، ثم قال: "والصواب عن الثوري، عن عاصم".

الفرع الثالث: الاختلاف في الاتصال والانقطاع.

قد يرد حديث ما بسند منقطع، ثم يرد نفس الإسناد من طريق آخر متصلاً خالياً من الانقطاع؛ فتختلف لذلك أنظار المحدثين فيه: فمنهم من يُرجح الرواية الموصولة، ومنهم من يرُجح الرواية المنقطعة، وقد يتوقف بعضهم في ذلك[2].

والأكثر يعتبرون الوصل زيادة، فإذا كان من ثقة، قُبل[3].

[1] ينظر: علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق (ص717).
[2] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، مرجع سابق (ص197).
[3] ينظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي (25/1).

لكن صنيع المحدثين يشعر بأنه؛ ليس لذلك ضابط، بل قد تترجح الرواية المنقطعة، إذا كان رواتها أكثر أو أحفظ، وقد تترجح الرواية الموصولة، إذا كان رواتها أكثر عدداً أو أشد ضبطاً، وما إلى غير ذلك من المرجحات[1].

نموذج في تعارض الاتصال والانقطاع:

الحديث الأول:

قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ، يَطُوفُ بِمِنًى".

فَقَالَ: رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، (أَنَّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ ابْنَ حُذَافَةَ). وَالْحَدِيثُ حَدِيثُ مَعْمَرٍ وَحَدِيثُ صَالح غَلَطٌ[2].

- اقتصر ابن المديني في هذا الحديث على ذكر وجهين من أوجه الخلاف على الزهري، وبعد جمع الطرق ظهرت أوجه أخرى، وهذه الأوجه لم يشر إليها ابن المديني، وسأعرضها بإيجاز ها هنا:

الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابن حذاقة.

الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذاقة.

الوجه الرابع: الزهري، أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذاقة.

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذاقة.

---

[1] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، المرجع نفسه (ص197).

[2] ينظر: علل الحديث، السرساوي، المرجع السابق، الفقرة (128) (ص495-504) تفصيل الاختلاف.

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

التخريــج:

الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.
أخرجه أحمد في المسند (10664/389/16)، وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق(2896/246/3)، وأخرجه الدارقطني في السنن، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم(158/3)، والخطيب في تاريخ بغداد(7572/279/14)، وابن عبد البر في التمهيد(124/12) و(232/21)، والطبري في التفسير(554/3-555).

الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابن حذاقة.
أخرجه أحمد في المسند(21950/281/36)، والنسائي في الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام التشريق(2893/245/3)، والطحاوي في شرح المعاني(246/2)، والنسائي في الكبرى كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق(2894/245/3)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(346/27)، والدارقطني في السنن(160/3).
الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذاقة.
أخرجه مالك في الموطأ برواية يحي الليثي، كتاب الحج، باب ما جاء في صيام أيام منى (135/376/1)، ومن طريق مالك أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (2897/247/3)، وأخرجه ابن سعد في الطبقات(187/2)، وأخرجه الطبري في تفسيره(555/3)، كلهم عن الزهري، به مرسلاً.

الوجه الرابع: الزهري، أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.
أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (2895/246/3).

الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذاقة.

أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر عبد الله بن حذاقة (6650/731/3)، وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(817/114/2)، والطبراني في الأوسط (544/173/1)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (346/27).

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذاقة.
أخرجه الدارقطني في السنن (159/3)، وابن قانع في معجم الصحابة (98/2)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (346/27).

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.
أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب الصيام، باب القبلة للصائم (158/3).

النظر في هذا الخلاف:
بعد عرض هذه الأوجه، يجب النظر في رواتها، ليتبين الراجح منها من المرجوح.

الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.
[1] صالح بن أبي الأخضر؛ ضعيف، ويغلط على الزهري.

الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابن حذاقة.
[1] معمر؛ وهو من أوثق أصحاب الزهري.
[2] شعيب ابن أبي حمزة؛ وهو من الثقات.
[3] سليمان بن أبي داود الحراني؛ وهو الملقب بومة، ضعيف، قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه أبو حاتم وابن حبان.

الوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذاقة.
[1] مالك بن أنس؛ وهو أوثق أصحاب الزهري.
[2] ابن أبي ذئب؛ وهو ثقة.
[3] سفيان بن حسين؛ وهو ثقة في غير الزهري.

الوجه الرابع: الزهري، أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[1] محمد بن الوليد الزبيدي؛ ثقة ثبت، من أوثق أصحاب الزهري ومن كبارهم، وقد لزمه طويلاً. وينظر: تهذيب التهذيب(502/9)، والتقريب(6372).

الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذاقة.

[1] قرة بن عبد الرحمن بن حَيْوَئيل؛ صدوق، لكنه ضعيف، وله مناكير، وينظر: تهذيب التهذيب (373/8)، والتقريب (5541).

[2] يونس بن يزيد؛ من أصحاب الزهري الكبار.

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذاقة.

[1] سليمان بن أرقم أبي معاذ؛ ضعيف، متروك الحديث. ينظر: تهذيب التهذيب (168/4)، والتقريب (2532).

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

[1] صالح بن أبي الأخضر؛ ضعيف.

وبعد هذه الجولة التعريفية برواة الأوجه، ومعرفة درجاتهم في الحفظ والإتقان، نخلص إلى الآتي:

- يستبعد ما رواه صالح بن أبي الأخضر، وهما الوجهان الأول والسابع، وذلك لضعف صالح ومخالفته الثقات الأثبات، وقد صرح ابن المديني بقوله: "حديث صالح غلط".
- ونستبعد الوجه السادس لضعف سليمان بن أرقم.
- وأما الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابن حذاقة. فرواه معمر، وشعيب، وهما من أثبت أصحاب الزهري، ولذلك رجح هذا الوجه ابن المديني بقوله: "والحديث حديث معمر، وحديث صالح غلط".
- والوجه الثالث: الزهري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذاقة. فرواه: مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، ومالك أوثق الناس في الزهري، كما أنه توبع.

- والوجه الرابع: الزهري، أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. فرواه عن الزهري: محمد بن الوليد الزبيدي، وهو من أوثق أصحابه، وهذا الوجه رجحه: النسائي، والدارقطني، وأبي حاتم، وأبي زرعة.
- وأما الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذاقة. فرواه يونس بن يزيد، وهو ثقة من أصحاب الزهري، ولذا رجحه ابن قانع، فقال: "وهذا هو الصحيح".

وأقوى هذه الأوجه المذكورة: الثالث، والرابع، فقد رواهما عن الزهري عدد من أصحابه الثقات، وأئمة العلل كأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، والنسائي، رجحوا الوجه الرابع، وابن عبد البر رجح الوجه الثالث. فنقول كلا الوجهين صحيحين عن الزهري، ولكن الزهري كان يروي الحديث مرة مرفوعاً وعليه رواه أصحاب الوجه الرابع، ويرسله في الأخرى وعلى هذا رواه عنه أصحاب الوجه الثالث، ولعل الجمع هو الصواب، والله أعلم.

الخلاصة:

بعد عرض أوجه الخلاف ترجح عندنا الوجه الرابع –كما سبق بيانه–، كما يمكن الجمع بين الوجهين الثالث والرابع أيضا، والحديث على أي منهما ضعيف.

فالرابع للانقطاع بين الزهري، وبين مسعود بن الحكم. وأما على الثالث فلإرساله أو إعضاله بين الزهري، وبين النبي صلى الله عليه وسلم.

الفرع الرابع: الاختلاف في زيادة راوٍ في الإسناد وحذفه.

إذا رُوِيَ حديث بأسانيد متعددة، وكان مداره على رجلٍ واحدٍ، وزيد في أحد الأسانيد رجل ونقص من بقية الأسانيد، ولم نستطع الترجيح بين الروايات مما يدل على أن الخطأ من الذي دار عليه الاسناد؛ فرواه مرة هكذا، ومرة هكذا، فتبيَّن لنا أن هذا الراوي لم يضبط هذا الحديث، فيُحكم على الحديث بالاضطراب ويتوقف الاحتجاج به، حتى نجد له ما يعضده من متابعات أو شواهد ترفعه من الضعف إلى حيز القبول[1].

نموذج تطبيقي للاختلاف في زيادة راوٍ في الإسناد:

الحديث الأول:

قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيثُ سَلْمَانَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ سَبَبْتُهُ، أو لعنته".

رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ الْمَاصِرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سلمَان فأفسده.

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ سَلْمَانَ أَجْوَدَ[2].

التخريج:

الوجه الأول: وهو الذي رواه زائدة، عن عمرو بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، عن رجل، عن سلمان.

أخرجه أحمد في المسند (23706/110/39)، عن معاوية بن عمرو.

وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب السنة، باب النهي عن سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (4659/215/4)، والطبراني في الكبير (259/6) ومن طريقه؛ المزي في تهذيب الكمال (486/21) من طريق أحمد بن يونس.

كلاهما (معاوية، وأحمد بن يونس) عن زائدة بن قدامى الثقفي.

---

[1] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، مرجع سابق (ص203).

[2] ينظر: علل الحديث، السرساوي، مرجع سابق، الفقرة (165) (ص640-641) تفصيل الاختلاف.

وأما الوجه الثاني: الذي ذكره ابن المديني بقوله: "عمرو بن أبي قرة، عن سلمان؛ فهذا الوجه أخرجه: البخاري في الأدب المفرد (234/91/1) عن إسحاق بن مخلد.
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (71/6)، ومن طريقه: الطبراني في الكبير (260/6).
وأخرجه البزار في البحر الزخار (2532/496/6) عن إبراهيم ابن سعيد.
وأخرجه الطبراني في الكبير (260/6) من طريق أبي كريب.

أربعتهم عن: مسعر، عن عمرو بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، عن سلمان رضي الله عنه.

ومراد ابن المديني بقوله في الوجه الأول: (فأفسده)؛ يعني أن زائدة لم رواه عن عمرو بن قيس الماصر، زاد راويا مجهولاً؛ فأفسد الحديث بذلك، إذ يصير الحديث منقطعاً، والمنقطع من أصناف الضعيف.

خلاصة المبحث

عرضت في هذا المبحث التطبيق العملي للتأصيل النظري، الذي تناولته في المبحث الأول، بيَّنتُ فيه آراء الإمام ابن المديني، واجتهاداته في الحكم على الأحاديث، وذكرت بعض القرائن التي يستخدمها في التعليل، وهذه النماذج كانت كافية موضحة في منهجه في كشف علل السماع والتدليس والإرسال، وهذه الدراسة التطبيقية كشفت عن مراد ابن المديني من إيراده للحديث وإعلاله، حيث تلمس قرائن ترجيحاته في المواضع التي لم يصرح فيها بالترجيح.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته وقدرته وعظمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات، وبعد:

فقد حرصت في بحثي هذا على الرجوع إلى أكبر عدد ممكن من مصادر كتب السنة المختلفة، وكتب العلل، ومعرفة الرجال وغيرها حتى أقف على أقوال الإمام ابن المديني، وأقوال العلماء في المسائل المتعلقة بموضوع بحثي، ومن خلال البحث وقفت على النتائج التالية:

1. أن تعليل الإمام ابن المديني للأخبار مبني في الغالب على الاختصار، والإجمال، والإشارة؛ فعندما يقول (والصواب رواية فلان)، أو (فلان غلط)، أو (حديث فلان يشبه حديث فلان)...، ولا يذكر الأدلة، أو الأسباب التي دعت إلى ذلك القول مع وجودها عنده واستحضاره إياها، وسبب ذلك أن كلامه في الغالب موجه إلى أناس يفهمون الصناعة الحديثية والعلل والإشارة.
2. ذكرت هذه الدراسة أهم الوسائل التي كان ابن المديني يسير عليها عند كشفه للعلة، كما أظهرت منهجه في التعليل حيث كان -رحمه الله- يسلك عند تعليله للأحاديث منهجا علمياً قائماً على الاختصار مع تركيزه على أصل الحديث.
3. أن منهج ابن المديني في التعليل ليس له قاعدة مطردة، ولكنه يُعلل الأحاديث بحسب القرائن التي استخدمها، كما أنه ركز على شرط اتصال السند في هذا الكتاب، وسماع الرواة من بعضهم البعض، أو عدمه، لما له من أهمية في نظره.
4. عني ابن المديني بصيغ التحمل والأداء عناية فائقة وكان يشترط لصحة السماع ما يشترط لقبول الأحاديث النبوية من صحة الإسناد وعدم وقوع العلل والأوهام في هذه الصيغ.
5. لا يكتفي ابن المديني لإثبات الاتصال بين الرواة في الإسناد المعنعن بحصول السماع وحسب، بل يأخذ باللقاء والرؤية وغيرهما إذا توفرت القرائن القوية الدالة على ترجيح الاتصال فيها.

6. كشف العلة عند ابن المديني لم يكن من خلال الأسانيد وحسب، دون النظر في المتون وأحوال الرواة وآرائهم، بل من خلال ذلك جميعا، ولذا وجدناه يذكر أحيانا العلل الواقعة في الإسناد وأحيانا يذكر العلل الواقعة في المتن وأحيانا فيهما جميعا.

وهناك نتائج يجدها القارئ في مواضعها نسأل الله أن يتقبل منا.

وأما أهم التوصيات، فهي:

أ. التشمير عن ساعد الجد وخوض غمار التأليف في فن العلل، لقلة ما كُتب فيه.

ب. ضرورةُ العنايةِ بعلم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، وتحبيبه للجيل، وعدم التهويل من أمره، أو بث الخوف في نفوسهم من خوض غماره، لأن كثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه، وهذا من أكبر أسباب التنافر والاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد المتقدمين.

ج. ضرورة إخراج تراث ابن المديني النقدي والمتمثل في كتبه المفقودة، لتصبح أفكار مشاريع بحثية في الدراسات العليا، يُعد خدمة لذاك التراث القيم. فهل يمكن لهذه الأفكار الواردة في عناوين مصنفاته التي ذكرها الخطيب في تاريخ بغداد، أن تتطور إلى مشاريع بحثية؟! طبعا لا يمكن أن تنتج بذات إنتاج ابن المديني.

د. التأكيد على طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية في علم علل الحديث، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.

هذا وأسأل الله ﷻ بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يرزقنا وشيوخنا بهذا العمل دعوة صالحة في الحياة وبعد الممات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية			
الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
{إِنّا نَحْنُ نَزّلنا الذِّكرَ وإِنّا لهُ لحافظون}	الحجر	09	مقدمة (أ)
{فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ}	المؤمنون	53	68
{وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ}	البقرة	166	68
{وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}	هود	88	مقدمة (ب)
{وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ}	لقمان	12	الشكر

فهرس الأحاديث النبوية	
طرف الحديث	الصفحة
(أتيت رسول الله ﷺفقلت : إني حمدت ربي بمحامد)	75
(إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها)	74
(أربع لا تجوز –من الضحايا–: العوراء البين عورها)	78
(أصيبت أنفه يوم الكلاب)	88
(أن سراقة خرج يطلب النبي ﷺوجعل فيه مائة بدنة)	108
(إنما كان يجزيك من ذلك التيمم)	77
(أهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل)	73
(بعث رسول الله صلى عليه وسلم سرية عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت)	105
(صلاة الرجل في بيته تطوعا نور)	85
(لا تبرز فخذيك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت)	76
(نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جُنُبٌ)	89
(نهى أن يشرب التمر والزبيب جميعا)	60

فهرس الرواة والتراجم	
الاسم	الصفحة
أبو عبد الله الجماز	9
جعفر بن سليمان	10
عباس بن عبد العظيم العنبري	16
أحمد بن الحسين بن حسَّان	20
أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء العبدي	26
أبو الفضل بن عمار الشهيد	28
أحمد بن صالح المصري	47
أبي الوليد	56
فُضيل بن سليمان	58
الوليد بن مسلم الدمشقي	62
أبو علي الجياني الغساني	66
أبي معشر	73
ناجية بن خُفاف	76
همام بن الحارث	85
مسروق بن الأجدع	86
سالم بن أبي الجَعدِ	86
أبي الأشهبِ	87
عثمان بن حكيم	91
أزهر بن سعد السمَّان	94
عبد الله بن عون	94
قيس بن أبي حازم	102
أبو شهم	103
قيس بن فهد	103
المبارك	104
أبو سلمة	106
حبيب بن ثابت	109

فهرس المفردات الغريبة	
الكلمة الغريبة	الصفحة
أسيدا	9
الجمار	9
الريَ	11
همذان	11
سامُرَّاء	11
العسكر	23
كُلاب	87
كَرِب	87
عَرْفَجَة	87
الجَمَل	103
عُثمانياً	103

فهرس المصطلحات الحديثية	
المصطلح	**الصفحة**
الإسناد	65-64
الانقطاع	69-67
الإسناد المعنعن (العنعنة)	76
الإسناد المؤنن	88
التدليس	95
العلة	46-43
المرسل	90

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم؛ مصحف المدينة النبوِّية، رواية ورش عن الإمام نافع، لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

كتب التفسير

2. تفسير الطبري؛ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

كتب متون الحديث

3. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د.ط 1406 هـ - 1985م.

4. صحيح البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1422هـ.

5. صحيح مسلم مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1412هـ.

6. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

7. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، (المتوفى: 255هـ)، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ - 2000 م.

8. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)،ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.س،ن.

9. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1421 هـ - 2001م.

10. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جزء1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جزء3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (الجزء4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط2، 1395هـ - 1975م.

11. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م

12. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط3، 1409هـ- 1989م.

13. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ)، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1، 1411هـ- 1991هـ.

14. ثبت مسموعات الإمام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: الدكتور مطيع الحافظ، دار البشائر الإسلامية.

15. الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، 1413.

16. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركمان، ت: موقع وزارة الأوقاف المصرية وقد أشاروا إلى جمعية المكنز الإسلامي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط1. 1344 هـ

17. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)، ت: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، ط1 - 1414هـ، 1994م.

18. المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية، 1406 – 1986.

19. مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: 316هـ)، ت: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.

20. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1411 – 1990.

21. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1-9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10-17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق ج18)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

22. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم (مسند الفاروق)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء – المنصورة، ط1، 1411هـ - 1991م

23. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، د.ط: دار الحرمين – القاهرة، د.س.ن.

24. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد 13 (دار الصميعي - الرياض/ لطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م).

25. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت: 235هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط:1، 1409.

كتب التراجم والرجال، والطبقات، والتاريخ

26. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى - 1415هـ.

27. التاريخ الأوسط للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، ط: الأولى، 1397 – 1977.

28. تاريخ بغداد تاريخ، للخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى، 1417 هـ.

29. تاريخ دمشق تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ- 1995 م.

30. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: 369هـ)، دار التراث – بيروت، ط الثانية - 1387هـ.

31. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ت: محمد عبد المعيد خان، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، د:ط، د: ت،ط.

32. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد، البغدادي (ت233هـ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.

33. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: 826هـ)، ت: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد/الرياض، د.ط، د.س.ن.

34. تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، د: ت، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط:الأولى، 1419هـ- 1998م.

35. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح؛ أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، ت: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط: الأولى، 1406هـ – 1986م.

36. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى، 1406 - 1986

37. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د: ط.

38. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى، 1406 – 1986.

39. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف أبو الحجاج المزي، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400– 1980.

40. جامع التحصيل في أحكام المراسيل أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط2، 1407 – 1986.

41. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: 748هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ / 1985م.

42. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1404هـ - 1984م.

43. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.

44. طبقات الحفاظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1403هـ.

45. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

46. طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: 711هـ)، ت: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1970م.

47. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط: الأولى، 1968م.

48. العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: 748هـ)، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.

49. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت–لبنان، ط: الأولى، 1418هـ/ 1997م.

50. اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، دار صادر – بيروت.

51. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (المجروحين)، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي/ حلب، ط1، 1396هـ.

52. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، ت: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط:الأولى، 1411هـ - 1991م.

53. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، د.ت، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

54. معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: 351هـ)، ت: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط1، 1418م.

55. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ- 1981م.

56. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: 748هـ)، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1382 هـ - 1963م.

57. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

كتب علوم الحديث

58. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، دار زمزم – الرياض، ط:1 ، 1417هـ - 1998م.

59. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911هـ)، ت: د. مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، ط3، 1435هـ.

60. تصحيفات المحدثين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت: 382هـ)، ت: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ط1، 1402.

61. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، (المتوفى: 1182هـ)، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.

62. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، ت: عبد القادر الأرناؤوط- التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط: الأولى.

63. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، ت د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

64. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، السعادة – بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م.

65. الخلاصة في معرفة الحديث، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (ت 743هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، ط: الأولى، 1430هـ - 2009م.

66. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، ت: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1403هـ/1983م.

67. السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رُشَيد الفهري السبتي (المتوفى:721هـ)، ت: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، ط: الأولى، 1417هـ.

68. شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط:الأولى، 1414هـ - 1993م.

69. شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، محمد بن صالح العثيمين، ت: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، ط:الثانية، 1423 هـ - 2003م.

70. شرح التبصرة والتذكرة في ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1423هـ - 2002م.

71. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (المتوفى: 902هـ)، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط:الأولى، 1424هـ/ 2003م.

72. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، ت: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

73. مقدمة ابن الصَّلاح مع محاسن الاصطلاح مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ - 643 هـ).

مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: 805هـ)، ت: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين، دار المعارف.

74. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ)، ت: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، ط: الثالثة، 1404هـ.

75. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية، 1397هـ - 1977م.

76. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ - 1986م.

77. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ)، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط:1، مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ).

78. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ/1984م.

كتب التخريج والشروح

79. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، 1425هـ-2004م.

80. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، د.ط: 1387هـ.

81. شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، ط: 2، 1423هـ - 2003م.

82. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: 826هـ)، الطبعة المصرية القديمة.

83. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، ت: محمود بن شعبان بن عبد المقصود ومجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ط1، 1417هـ - 1996م.

84. مقدمة فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المكتبة الشاملة.

85. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثانية، 1392هـ.

86. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: 762هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكامل فوري، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، ط:1، 1418هـ/1997م.

كتب العلل والسؤالات

87. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، ت: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998م.

88. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : 628هـ)، ت: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، ط: الأولى، 1418هـ-1997م.

89. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، 1271هـ- 1952م

90. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، الأولى 1405 هـ - 1985م.

91. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ- 2006م.

92. العلل، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: 234هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية، 1980.

93. العلل، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: 234هـ)، ت: حسام محمد بوقريص، دار غراس- الكويت، ط: الأولى، 1423هـ-2002م.

94. علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: 234هـ)، ت: مازن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1426هـ.

95. علل الترمذي الكبير، وترتيبه، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: الأولى، 1409هـ.

96. علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج، أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمَّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَازِمِ بنِ المعَلَّى الهَرَوِيُّ، الشَّهِيْدُ (المتوفى: 317هـ)، ت: علي بن حسن الحلبي، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض.

97. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، ت: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، : الأولى، 1408هـ، 1988م.

98. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، لأبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: 427هـ)، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط:1، 1404 – 1984.

99. شرح علل الترمذي، الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)، ت: د.نور الدين عتر ، مع مقدمة تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد. مصدر الكتاب : ملتقى أهل الحديث www.ahlalhdeth.com .

100. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط: الأولى، 1407هـ - 1987م.

101. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، ت: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، 1397هـ.

كتب الغريب والمعاجم واللغة

102. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الأولى، 1987م.

103. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط:الخامسة، 1420هـ/ 1999م.

104. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

105. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

106. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات /حامد عبد القادر /محمد النجار)، دار الدعوة.

107. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ) ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

فهارس الكتب

108. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية.

109. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ)، ت: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط: الثانية، 1417هـ - 1997م.

110. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط: السادسة، 1421هـ-2000م.

111. معجم الكتب، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي (المتوفى: 909هـ)، ت: يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع – مصر.

دراسات معاصرة

112. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل المولى، رسالة ماجستير نوقشت بقسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الإسلامية-بغداد، بإشراف: الأستاذ الدكتور هاشم جميل عبد الله، دار عمان للنشر- عمان، 1420 هـ-1999م

113. أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل المولى، رسالة دكتوراه، دار الكتب العلمية- بيروت، 1430هـ-2009م.

114. إجماع المحدثين إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع – السعودية، ط: الأولى، 1421هـ.

115. أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع، زكريا قادي، رسالة ماستر نوقشت بقسم أصول الدين بجامعة الشهيد حمة لخضر، بإشراف الدكتور عبد المجيد مباركية، 1437هـ-2016م.

116. الإمام الحافظ علي بن المديني شيخ البخاري وعالم الحديث في زمانه، إبراهيم محمد العلي، سلسلة أعلام المسلمين رقم51، دار القلم- دمشق، ط: الأولى، 1415هـ-1994م.

117. الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، د/ إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية.

118. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم بن ضياء العمري، بساط – بيروت، ط: الرابعة.

119. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1424هـ - 2003م.

120. تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الطبعة العاشرة، 1425هـ-2004م.

121. موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع.

122. منهج الإمام علي بن المديني في إعلال الحديث، نضال إبراهيم ثلجي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2011م.

123. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر دمشق-سورية، ط: الثالثة، 1418هـ - 1997م.

كتب متنوعة

124. لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب- باب الحديد- مكتب النهضة- بيروت، ط: الأولى، 1404هـ-1984م.

125. مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، 1391هـ .

كتب الفقه

126. تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي(ت 744هـ)، ت: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1998م.

127. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، ت: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط:الأولى، 1420هـ - 1999م.

فهرس الموضوعات	
الموضوع	**الصفحة**
المقدمة	أ-ي
المبحث التمهيدي: التعريف بالإمام علي بن المديني وبكتابه (علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ)	01
المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام علي بن المديني	04
الفرع الأوَّل: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.	05
- اسمه.	05
- نسبه.	05
- مولده.	05
- نشأته.	06
الفرع الثاني: حياته ورحلاته العلمية، وأبرز شيوخه وتلاميذه.	08
1- حياته العلمية.	08
2- رحلاته العلمية.	10
3- أبرز شيوخه.	11
الفرع الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته.	13
أ- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.	13
ب- مؤلفاته.	16
الفرع الرابع: الإمام ابن المديني وبروزه في علم العلل، ووفاته	19
1- الإمام ابن المديني وبروزه في علم العلل.	19
2- وفاته.	21
المطلب الثاني: دراسة مختصرة حول كتاب (عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ وَالتَّارِيخ)	22
الفرع الأوَّل: تحقيق اسم الكتاب وصِحَّة نسبته إلى ابن المديني.	23
أ- تحقيق اسم الكتاب.	23
ب- صحة نسبته إلى ابن المديني.	26

الفرع الثاني: مصادره في الكتاب، وطبعاته.	28
- مصادره التي اعتمدها في كتابه.	28
- طبعات الكتاب.	29
الفرع الثالث: موضوع الكتاب ومنهج ابن المديني فيه.	30
- موضوع الكتاب ومنهج ابن المديني فيه.	30
- خلاصة المبحث.	35
المبحث الأوَّل: مفاهيم حول العِلَّة، والانقطاع، ومعالم منهج ابن المديني في إعلال السند	36
المطلب الأوَّل: تعريف العلة وما يتعلق بها من قضايا	37
الفرع الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا، وأهميتها.	39
أولا- تعريف العلة لغة.	39
ثانيا- تعريف العلة اصطلاحا.	41
ثالثا- أهمية علم العلل.	43
الفرع الثاني: أسباب العلة، وأقسامها باعتبار محلها وقدحها.	45
أولا- أسباب العلة.	45
ثانيا- أقسام العلة بإعتبار محلها وقدحها.	47
الفرع الثالث: المنهج العام لابن المديني في التعليل.	50
- المنهج العام لابن المديني في التعليل.	50
الفرع الرابع: وسائل كشف العلة عند ابن المديني.	54
- وسائل كشف العلة عند ابن المديني.	54
المطلب الثاني: معالم منهج ابن المديني في إعلال السند	58
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الإسناد، وأهميته، والإنقطاع وأنواعه.	59
أولا- تعريف الإسناد.	59
ثانيا- أهمية الإسناد.	60
ثالثا- تعريف الانقطاع، وطرق معرفته، وذكر أوجه انقطاع السند.	62
الفرع الثاني: صيغ السماع الصريحة وموقف ابن المديني منها.	66
ت-صيغ السماع الصريحة وأهميتها عند ابن المديني.	66

ث–منهج ابن المديني في كشف علل صيغ السماع الصريح.	67
الفرع الثالث: صيغ السماع الغير صريحة وموقف ابن المديني منها.	74
أولا– موقف ابن المديني من الإسناد المعنعن.	74
ثانيا– موقف ابن المديني من الإسناد المؤنن.	83
الفرع الرابع: الإرسال والتدليس وموقف ابن المديني منهما، ومنهجه في كشف عللهما في الأحاديث.	85
أوَّلاَ– منهج ابن المديني في كشف علل الإرسال.	85
ثانياً– منهج ابن المديني في كشف علل التدليس.	90
خلاصة المبحث	93
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للتعليل بالانقطاع عند ابن المديني من خلال كتابه (علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ)	94
المطلب الأوَّل: مسألة التعليل بانقطاع السند	95
الفرع الأول: تحريه في ثبوت السماع:	97
الفرع الثاني: عدم اعتداده بالروايات الضعيفة، التي يأتي فيها التصريح بالسماع، أو ما يفيد اللقاء:	99
الفرع الثالث: تعليقه ثبوت السماع على صحة الخبر الوارد فيه ذلك التصريح بالسماع:	100
الفرع الرابع: استدلاله على عدم ثبوت السماع واللقاء، بوجود الواسطة:	101
الفرع الخامس: نفيه السماع اعتماداً على عدم إمكان اللقاء:	102
الفرع السادس: استعماله ثبوت اللقاء في إثبات السماع أحيانا:	103
الفرع السابع: وفرَّق مرة بين السماع واللقاء:	104
الفرع الثامن: تأويله التصريح بالسماع ممن ثبت عدم سماعهم بحمله على المجاز:	104
الفرع التاسع: تفريقه بين الرواية والسماع:	105
المطلب الثاني: مسألة الاختلاف بين الرواة	106
الفرع الأول: الاختلاف في الوصل والإرسال.	108
– نموذج تطبيقي في الوصل والإرسال.	108

الفرع الثاني: الاختلاف في الاتصال والانقطاع.	113
- نموذج تطبيقي في الاتصال والانقطاع.	113
الفرع الثالث: الاختلاف في الرفع والوقف.	116
- نموذج تطبيقي في الرفع والوقف.	116
الفرع الرابع: الاختلاف في زيادة راوٍ في الإسناد وحذفه.	122
- نموذج تطبيقي في الاختلاف في زيادة راوٍ في الإسناد أو حذفه.	122
- خلاصة المبحث.	124
الخاتمة والتوصيات.	125
الفهارس	127
- فهرس الآيات القرآنية.	128
-فهرس الأحاديث النبوية.	129
-فهرس الرواة والتراجم.	130
-فهرس المفردات الغريبة.	131
-فهرس المصطلحات الحديثية.	132
-فهرس المصادر والمراجع.	133
-فهرس الموضوعات.	146